وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة لنيل شهادة ماستر بعنوان:

أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر

إعداد الطالبتين:

حشمان هاجر

بوسماحة أمينة.

إشراف الأستاذ الدكتور:

لحول عبد القادر

لجنة المناقشة:

- الأستاذ ..... رئيسا
- الأستاذ ..... مشرفا ومقررا
- الدكتور ..... عضوا

السنة الجامعية: 2016-2017

التشكرات

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي الأستاذ ***الدكتور لحول عبد القادر*** على نصائحه القيمة التي مكنتني من إخراج المذكرة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم إلى السادة أعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها.

الفهرس

الموضوع	الصفحة
تشكرات	I
إهداء	II
قائمة المحتويات	III
قائمة الجداول والأشكال	IV
المقدمة العامة	أ–ه
الفصل الأول: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية	01
مقدمة الفصل	01
المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي	02
المطلب الأول: النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة	04–02
المطلب الثاني: النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة	06–05
المطلب الثالث: النفقات العامة في ظل الدولة الحديثة	07–06
المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة	07
المطلب الأول:مفهوم النفقات العامة	11–07
المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة	19–11
المطلب الثالث: قواعد وأسس النفقات العامة (الضوابط والمحددات)	29–19
المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات أثارها الاقتصادية	30
المطلب الأول: ظاهرة تزايد النفقات	34–30
المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	39–35
المطلب الثالث:الآثار غي المباشرة للنفقات العامة	41–39

خاتمة الفصل	42
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي	43
مقدمة الفصل	44
المبحث الأول : مدخل للنمو الاقتصادي	45
المطلب الأول : ماهية النمو الاقتصادي	54-45
المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي ومحدداته	57-55
المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي	59-57
المبحث الثاني : نظريات النمو الاقتصادي	60
المطلب الأول: النظرية الكلاكسية للنمو الاقتصادي	64-60
المطلب الثاني : النظرية النيوكلاسكية للنمو الاقتصادي	65-64
المطلب الثالث : النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي	67-66
المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي	68
المطلب الأول: النماذج الكلاسكية للنمو	73-69
المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسكية للنمو الاقتصادي	86-73
المطلب الثالث : النماذج النمو الداخلي للنمو الاقتصادي	89-86
خلاصة الفصل	90
الفصل الثالث: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر: أي علاقة؟	91
مقدمة الفصل	92
المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري	93
المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية	106-93

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية	112-106
المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات المتسارعة	118-112
المبحث الثاني : تطور النفقات العامة في الجزائر	119
المطلب الأول :تصنيف النفقات العامة في الجزائر	123-119
المطلب الثاني :التطور الجمالي للنفقات	133-123
المطلب الثالث:تحليل تطور النفقات	137-133
المبحث الثالث : أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية –	156-138
الخاتمة العامة	160-158
قائمة المصادر والمراجع	167-162
قائمة الملاحق	-169
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	54
02	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات للفترة 1980-1984	102
03	توزيع الاستثمارات حسب القطاعات للفترة 1980- 1984	105
04	مؤشرات تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2009	124
05	تطور العجز المالي للبلديات وصناديق الضمان الاجتماعي	126
06	التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004	128
07	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-	130
08	توزيع نفقات التسيير حسب القطاعات 2009	136
09	نتائج ستودنت للنموذج المقدر	152
10	مناطق القبول والرفض لدربن واتسون	154

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام	24
02	العوامل المتحكمة في المقدرة المالية	27
03	نموذج سولو بدون تقدم تكنولوجي	79
04	منحنى أثر تغير الميل الحدي للادخار على النمو الاقتصادي في المدى الطويل	81
05	منحنى القاعدة الذهبية لمستوى معدل الادخار	82
06	منحنى أثر تغير معدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي في المدى الطويل	83
07	منحنى نموذج AK	87
08	منحنى تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	139
09	منحنى تطور مؤشر الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1980-2014	140
10	منحنى التوزيع الطبيعي للنموذج	149

المقدمـــــــة

يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد المتاحة، وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

وانطلاقا من هذا يبرز النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي سياسة قائمة، ومن خلال استهداف معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى المعيشة للسكان وتوفير فرص العمل وكذا الحد من البطالة وتنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج.

ونجد من أهم السياسات الاقتصادية السياستين المالية والنقدية، غير أن السياسة المالية لم يكن لها قوة في الفكر الاقتصادي، إلا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير 1929 وما صاحبها من إختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام واعتبر من أهم أدوات السياسة المالية ما يؤدي لاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج القومي وبالتالي النمو الاقتصادي الذي كان على مر السنين محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية.

فالإنفاق العام يعتبر أساس الاقتصاد الكلي، حيث من خلاله كانت الدولة تتدخل لدعم النقص على مستوى القطاعات الاقتصادية، وذلك بانتهاج سياسة مالية توسعية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية للموارد المخصصة للإنفاق العام في ظل وفرة مداخيل البلاد حيث امتد دور تدخل الدولة من تحقيق التوازن المحاسبي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، والذي يعني تحقيق الاستقرار على مستوى الأسعار في إطار التشغيل الكامل للمقدرة الإنتاجية للاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي المتواصل.

ويعتبر هذا الأخير الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات مستعملة في ذلك الميزانية العامة كأداة ووسيلة تخطيط وتنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية في استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط يتأثر بمختلف الأزمات، فكان لابد من الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام لمعالجة هذه الأوضاع وزيادة الناتج الخام، وهذا ما برز بوضوح في الآونة الأخيرة، إذ انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

بمعنى أن الإنفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، من هنا يتضح أننا نتحدث عن مفهومين أساسيين هما: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، هذا الموضوع قد أسال الحبر عند الكثير من الاقتصاديين وكان محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة، فمنها من أكد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي، ومنها من عارض ذلك.

وهذا ما جذبنا لمحاولة تحليل و دراسة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر ولا يأتي ذلك بمجرد نظرة اقتصادية عامة وإنما يتطلب دراسة وصفية تحليلية وقياسية للاقتصاد الجزائري للتمكن من الإجابة على الإشكالية الأساسية للموضوع.

الإشكالية:

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نوردها كما يلي:

ما المقصود بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي؟

ما هي أهم تقسيمات النفقات العامة وما أهم محدداتها؟

ما هي نظريات النمو الاقتصادي وأم نماذجه؟

ما أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري؟

ما هي أهم برامج الإنفاق العام المطبقة في الجزائر؟

الفرضيات:

- تعتبر السياسة المالية من بين الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، على غرار محاربة التضخم، رفع معدل النمو الاقتصادي، محاربة البطالة، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ساهمت البرامج والإصلاحات التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية في شقها الاقتصادي و المالي خصوصا بعد صدور قانون النقد والقرض في رفع وتيرة النمو في الجزائر.
- العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر هي علاقة طردية.

مبررات اختار الموضوع:

تم اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب نذكر منها:

- من أبرز المواضيع التي تعالج في تخصص المالية الدولية.
- الإنفاق العام أداة هامة تستخدمها الدولة للقيام بدورها في شتى المجالات لتلبية الحاجات العامة.
- النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي للدولة، ويبين مستوى التقدم، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الإنفاق العام.
- التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحديث من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

أهمية الدراسة:

يهدف البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية والتأكد من الفرضيات بالإضافة إلى:

-إبراز الإطار النظري للنفقات العامة.

-ابراز أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل أثر حجم الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا معرفة أهم النفقات الي تحقق وتدعم النمو الاقتصادي خاصة في الوقت الحالي في الجزائر.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع فإن المنهج المستخدم هو:

المنهج الوصفي التحليلي حيث قمنا بوصف مختلف المفاهيم والنظريات التي تتعلق بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي وذلك في الفصلين الأول والثاني.

كما قد استخدمنا المنهج القياسي لمعرفة أثر سياسة الإنفاق العام للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإنفاق العام ولكن القليل منها تم من خلالها ربط النفقات العامة مع معدل النمو الاقتصادي ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

1-دراسة الباحث طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1970-2012)، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014 قد بينت النتائج وجود أثر إجمالي موجب على الناتج الداخلي الإجمالي الخام الحقيقي، وإن نفقات التسيير هي التي تحفز النمو الاقتصادي الجزائري على عكس نفقات التجهيز التي كان لها أثر سلبي على الناتج الداخلي الخام.

2- دراسة الباحث زكان أحمد، النفقات العمومية والسياسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه الجزائر، 2003، توصل إلى أن الإنفاق العام له تأثير غير على البنية التحتية ورأس المال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي، مايدعو إلى توجيه الإنفاق العام نحو القطاعات المنتجة.

3- دراسة الباحث بن عناية جلول، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2002، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر، 2005، حيث حاول تحديد الأثر الكمي للنفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مستعملا الإطار التحليلي المنبثق عن معادلة النمو BAROكونها ترتكز على دالة الإنتاج Cobb-Douglas فكانت نفقات التسيير ذات أثر إيجابي ونفقات التجهيز أثر سلبي.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني: تختلف الأوضاع الاقتصادية والسياسية من دولة إلى أخرى حسب النظم الاقتصادية والسياسية المتبعة وعليه ارتأينا أن تكون الدراسة التطبيقية في الجزائر لأنه لا يمكن تقديم دراسة واحدة تتماشى وكل النظم الاقتصادية.

الإطار الزماني: أما فيما يخص هذا الإطار فقد شملت الدراسة الفترة من 1980إلى 2014 (أكثر من 30 سنة). وبالتالي تم المرور في دراستنا عبر الاصلاحات التي مرت بها الجزائر قبل وبعد الاستقلال حيث عاشت وضعا اقتصاديا واجتماعيا مباشرا.

تقسيمات البحث:

عالجنا هذا البحث من خلال ثلاثة فصول: الفصل الأول والثاني تعرضنا للجانب النظري للموضوع، أما الفصل الثالث فخصصناه للجانب التطبيقي كما هو موضح فيما يلي:

الفصل الأول: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية قمنا بمعالجة ذلك من خلال ثلاث مباحث إذ تطرقنا في المبحث الأول على تطورات الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي ابتداء من الدولة الحارسة إلى المتدخلة ثم الحديثة، أما المبحث الثاني: ماهية الإنفاق العام فقد تناولنا فيه أهم تقسيمات النفقات العامة وضوابطها ومحدداتها، أما المبحث الثالث تحدثنا فيه عن ظاهرة تزايد النفقات العامة وأهم آثارها الاقتصادية المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالدخل، الاستهلاك....الخ وغير المباشرة المتمثلة في الأثر المضاعف والمعجل.

الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي قمنا بتحليل هذا الجانب من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: استعرضنا فيه أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، أهم محدداته وعناصره، مقاييسه، وفوائده ثم تكاليفه. أما المبحث الثالث: فقد لخصنا فيه أهم النماذج المستعملة لنمذجة النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر أي علاقة؟ تناولنا في هذا الفصل ثلاث مباحث كما يلي: المبحث الأول: ذكرنا فيه أهم خصائص الاقتصاد الجزائري و أهم المراحل التي مر بها، أما المبحث الثاني فقد لخصنا فيه تصنيفات النفقات العامة في الجزائر والتطورات التي مرت بها مع ذكر البرامج الإنفاقية المطبقة. وأخيرا المبحث الثالث الذي شمل الدراسة القياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980إلى 2014.

الفصل الأول :

الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

مقدمة الفصل:

لقد أخذ الإنفاق العام حيزا كبيرا من اهتمام الاقتصاديين، سواء التقليديين منهم أو الحديثين وقد تركز حل تفكيرهم حول تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة، لتحقيق أكبر قدر من المنفعة العامة، باعتبار أن النفقات العامة هي إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في شتى المجالات لتلبية مختلف الحاجات العامة.

كما أن تطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات، قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها والقواعد التي تحكمها وتحدد أنواعها وتقسيماتها بالشكل الذي يساعد على إبراز آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة.

المبحث الثالث:ظاهرة تزايد النفقات العامة والآثار الاقتصادية لها.

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الفكر الاقتصادي

جاء تطور الفكر الاقتصادي مؤثرا بصفة كبيرة على تطور حجم الإنفاق وأهميته كأداة من أدوات السياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، إذ نجد أن الإنفاق العام زاد تطوره مع زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من جهة ولزيادة أهمية السياسة المالية وفعاليتها كسياسة اقتصادية من جهة أخرى.

وقد زاد الإدراك بأن الدولة تلعب دورا كبيرا في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، خاصة مع عجز آلية السوق عن الحفاظ على التوازن الاقتصادي وكذا الخروج التلقائي من الأزمات التي تضرب الاقتصاد من وقت إلى آخر، وهكذا قد برزت السياسة المالية التي تعبر عن تدخل واضح وجلي للدولة في إدارة الاقتصاد كأهم السياسات الاقتصادية الفعالة في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، ومن خلالها برزت النفقات العامة في ظل تزايد الاتجاه نحو تطبيق هذه السياسة كأهم أداة من أدوات السياسة المالية وذلك في كونها أداة لتنظيم، توجيه ومراقبة النشاط الاقتصادي إذ أن نطاقها يشمل حركة السلع والخدمات وكذا إنشاء البنى التحتية من جهة وقيام المعاملات وعمليات الإنتاج من جهة أخرى.

ويرتبط تطور النفقات العامة بتطور دور الدولة في الاقتصاد، كونها تشكل السمة الغالبة في المالية العامة للدولة والمحددة لحجم التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يبرز تطور النفقات العامة مصاحبا للأشكال التي مرت عليها الدولة إلى وقتنا الحاضر.

المطلب الأول: النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة.

يعتبر موضوع تدخل الدولة في الاقتصاد من أكثر المواضيع المثيرة للجدل بين الاقتصاديين منذ القدم، خاصة وأن التاريخ الاقتصادي يشهد على أن المجتمعات منذ القدم كانت تقوم على أساس حرية الأفراد والملكية الخاصة التي كان يقوم عليها أي نشاط اقتصادي، واقتصار الدولة فقط على توفير الجو المناسب لنشاط الأفراد وذلك بتوفير الأمن وحماية الممتلكات، هذا ما زاد تطوره مع تزايد التقلبات الاقتصادية وبروز ظواهر اقتصادية جديدة، إذ لم يشهد الفكر الاقتصادي تقلبات حادة كتلك التي شهدها دور الدولة في نشاط الاقتصاد، فانطلاقا من الفكر التجاري كان هناك نوع من الاعتراف بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد انطلاقا من مبدأ أن قوة الدولة تكمن في ثرواتها من الذهب والمعادن النفيسة الأخرى والذي يقوم على أساس تعظيم الصادرات والحد من الواردات، لهذا رأى

التجاريون بأنه لا مناص من تدخل الدولة قصد رفع رصيدها من الذهب والمعادن الثمينة وذلك بإشرافها على إنتاج بعض السلع المعتدة للتصدير وتهيئة الظروف المناسبة التي من شأنها تشجيع الصادرات وبالتالي تحقيق فائض في الميزان التجاري.[1]

لكن مع ازدهار التجارة الدولية وتطور المعاملات التجارية والأرباح المحققة ظهرت الحاجة إلى التحلي عن القيود الحكومية والتطلع للحرية الاقتصادية خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر،أين كانت تظهر المعالم الأولى لبداية فكر جديد يقوم على أساس الحرية الاقتصادية وتعظيم المصلحة الخاصة. وأثناء ذلك ساد مفهوم الدولة الحارسة التي ينحصر نشاطها في توفير الأمن والعدالة، حماية الحدود وتقديم بعض الخدمات والمشروعات العامة في مجال المواصلات والتعليم.[2]

وفي هذا الصدد يعتبر آدم سميث صاحب أولى الإسهامات التي ساعدت على انبعاث الفكر الكلاسيكي الذي ارتكز في أفكاره على تعظيم ثروة الفرد وابتعاد السياسة العامة للدولة عن كل ما يخل بآلية السوق وقيام النظام الاقتصادي الحر واقتصرت نظرته للنفقات العامة على الأنواع التالية:

*نفقات الدفاع: التي اعتبر أنه لا مناص منها سوى في أوقات الحرب أو السلم وتختلف من مجتمع إلى آخر ومن وقت إلى آخر.

*نفقات العدالة: وأوضح أنها مهمة لفرض النظام والمحافظة على مصالح الأفراد وممتلكاتهم وخلق الشعور بالثقة والاطمئنان في صفوفهم، وتتمثل في أجور ومكافآت القائمين على شؤون القضاء.

*نفقات المرافق العامة: وتنقسم حسب وجهة نظره إلى:

- نفقات على المرافق: وهي التي تسهل من حركة التجارة كالطرق، الموانئ والجسور وهي تختلف تبعا لدرجة ازدهار النشاط التجاري.

- نفقات على مؤسسات التعليم وتدريب الشباب: اعتبر أنها غير هامة كونها تدر عائدا في الأجل القصير من خلال الرسوم والمستحقات المتحصل عليها من الطلاب، وفي الأجل الطويل من خلال مساهمة الطلاب بمعارفهم المكتسبة في الدفع إلى رقي وازدهار المجتمع اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا.[3]

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر، ص39.

[2] - سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، وكالة الأهرام للتوزيع، 1994، الكتاب الأول، ص85.

[3] - حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية- دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي** الدار الجامعية، مصر، 2007، ص199-200.

ورغم ما جاء به آدم سميث في موضوع النفقات العامة، أن ذلك لم يمنع قيام فكره على مبدأ <<الإيديولوجية الفردية >> أي على أساس السماح للأفراد بتعظيم منافعهم الخاصة واقتصار دور الدولة على توفير وتهيئة الظروف المناسبة لنشاط الأفراد، بتوفير الأمن والحماية وتحقيق العدالة وإقامة بعض المشاريع المساعدة أي أنها تكون حارسة للنشاط الاقتصادي.

و لم يختلف دافيد ريكاردو في فكره المالي على ما جاء به آدم سميث وحافظ على نفس الإطار الذي قام عليه الفكر الكلاسيكي من قبل آدم سميث، بل زاد عليه وأظهر على أن النفقات العامة التي تمثل الشكل الغالب لتدخل الدولة دائما ما تكون على حساب الإنفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع، أي أن زيادة الإنفاق العام بمقدار وحدة نقدية واحدة يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص بنفس المقدار تقريبا، كما أظهر أن باقي أنواع النفقات العامة كنفقات الحروب والعدالة تودي إلى انخفاض الدخل القومي ورؤوس الأموال، كونها تمول باقتطاع من دخول الأفراد والمنتجين، ولهذا وجب الحد منها بأكبر قدر ممكن لأنه لا يمكن التخلي عنها كونها نفقات ضرورية.[1]

أما جون ستيوارت ميل فكان أشد حزما إذ أنه يعتبر أن الفرد ووحده هو الذي يستطيع المحافظة على مصالحه وتنظيم شؤونه، ومن ثم فهو يرى عدم جدوى تدخل الدولة في شؤون الأفراد إلا من خلال القوانين والأنظمة التي تحمي ممتلكاتهم وإنتاجهم، فضلا عن تدخلها لمنع الأفراد من التهرب وإجبارهم على تنفيذ تعاقداتهم، وهو بذلك يضع أدنى درجات التدخل الحكومي في الاقتصاد.[2]

ومن خلال ما سبق يتضح لنا النطاق الضيق الذي انحصرت فيه النفقات العامة إذ اعتبرت نفقات حيادية لا أثر لها من الناحية الإنتاجية على النشاط الاقتصادي، وإنما هي استهلاك من دخول الأفراد العامة وتتمحور حول أنشطة غير مربحة كتوفير الأمن وحماية الحدود وتحقيق العدالة، وأن الأنشطة المربحة من شأن القطاع الخاص فقط، ولو كانت هناك بعض الاستثناءات إلا أن ذلك لم يمنع من اعتبار النفقات العامة حيادية في ظل الدولة الحارسة.

المطلب الثاني: النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة.

جاءت أزمة الكساد الكبير سنة 1929 لتثبت عجز الفكر التقليدي على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية ولتؤكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإلغاء مفهوم الدولة الحارسة إذ برزت هذه الأزمة عدم صحة الافتراضات الكلاسيكية

[1] – حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص202.

[2] – حمدي عبد العظيم، مرجع سابق، ص205.

بأن الاقتصاد في حالة توازن دائم وأن الاختلالات فيه تكون عرضية فقط وتتم العودة إلى حالة التوازن بفعل آلية السوق انطلاقا من فكرة اليد الخفية لآدم سميث.

فالفكر الكلاسيكي أصبح غير مجد نظرا لجموده من جهة، ولتجاهله للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تميز دولة عن أخرى من جهة ثانية، وهو ما أدى بالفكر الاقتصادي إلى التحول والخروج عن مفهوم الدولة الحارسة للنشاط الاقتصادي إلى مفهوم آخر لدور الدولة في الاقتصاد يسمح لها بالتدخل لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

وكان هذا نابعا لأفكار المدرسة الكينزية التي تزعمها الاقتصادي الانجليزي "كينز" في ثلاثينيات القرن الماضي، الذي ألغى صحة ما جاء به التقليديون من قبله. سواء كانوا كلاسيك أو نيوكلاسيك فيما يخص حيادية النقود، وقوع الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل ومبدأ العرض يخلق الطلب إذ أبرز كينز أن أزمة 1929 هي أزمة ناتجة عن ضعف في الطلب الكلي الفعال الذي لم يواكب الزيادة في العرض الكلي انطلاقا من أن الطلب يخلق العرض وليس العكس وأن الدولة هي الوحيدة القادرة على تقليص الفجوة بين الطلب الكلي[1] الفعال والعرض الكلي عن طريق الإنفاق العام، باعتباره المضخة التي تنشط دورة الاقتصاد الاقتصادي، ومن هنا يبرز لنا مدى تأثير هذا التحول في الفكر الاقتصادي بالنسبة لدور الدولة في الاقتصاد على مفهوم النفقة العامة كما يلي:

1- تنوع النفقات العامة بتنوع الحاجات العامة وتطورها مقارنة بما كانت عليه في الفكر التقليدي، إذ أنه مع ازدياد وظائف الدولة من الوظائف التقليدية إلى مسؤوليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال القيام ببعض المشاريع العامة وإعادة التعمير وإعادة توزيع الدخول بين فئات المجتمع، زاد من المجالات التي تشملها النفقة.

2- ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل القومي، بحكم تزايد الحاجات العامة والانتقال من مبدأ الحياد المالي المالية الوظيفية أين يكون هناك أولية للنفقات على الإيرادات العامة وعدم المانع في تحقيق العجز المالي مادام أنه يساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

3-تحول النفقة العامة من نفقة حيادية إلى نفقة مؤثرة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي إذ أصبحت وسيلة بيد الدولة للخروج من الأزمات الاقتصادية باعتبارها حسب ما جاء به كينز تؤدي إلى رفع الطلب الكلي الفعال وبالتالي زيادة الإنتاج والعمالة ومستوى الدخل القومي.

الطلب الكلي: عبارة عن المبالغ المتوقع إنفاقها من أجل اقتناء الأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية أو من أجل زيادة الإنتاج والتشغيل.

وبالتالي فإن تحول هذه السياسة المالية في ظل الدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي إلى ضرورة إحداث توازن اقتصادي واجتماعي إلى جانب التوازن المالي ساهم في تطور النفقات العامة وتحول الاهتمام في الفكر الاقتصادي من دراسة العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار كما كان عليه الحال عند التقليديين إلى التركيز على الآثار الاقتصادية والاجتماعية وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواعها بحكم أن تأثير كل أنواع النفقات العامة يختلف من نوع إلى آخر.

ومن خلال ما سبق يتضح أن زيادة أهمية دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي زاد من أهمية المالية العامة وبالأخص من خلال النفقات العامة التي اعتبرها الكينزيون المحرك الأساسي لعجلة الاقتصاد.

المطلب الثالث: النفقات العامة في ظل الدولة الحديثة.

إن ظهور مبادئ الفكر الاشتراكي بعد نشوب الثورة الروسية سنة 1917 من جهة، وتعدد الأزمات الاقتصادية والسياسية التي مست العديد من المجتمعات الرأسمالية في بداية القرن الماضي من جهة أخرى، أدى إلى ضرورة إعادة النظر في دور الدولة بجعلها المقرر الرئيسي لأي نشاط اقتصادي كان قصد الحد من تعاظم المصلحة الخاصة للأفراد على حساب المصلحة العامة للمجتمع، إذ لم يقتصر دورها على مجرد التدخل للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي وعلاج الأزمات الاقتصادية، وإنما امتد إلى العمل على المشاركة بصفة ثابتة ومستمرة في النشاط الاقتصادي واستهداف الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، انطلاقا من مبدأ الايدولوجية الجماعية، والذي يعني ملكية الدولة لوسائل الإنتاج وانفرادها باتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الاستثمار والإنتاج تحقيقا للمصلحة العامة وعدم الإخلال بالجانب الاجتماعي بذلك تحل محل قوى السوق التي أثبتت فشلها إبان تلك الفترة خاص وأن هذه المبادئ أثبتت مفعولها ولو على المدى القصير بحكم عدم تأثر الدولة الاشتراكية بشكل كبير بأزمة 1929 عكس الدول الرأسمالية، وبالتالي فتحول الدول الاشتراكية إلى دول منتجة أدى إلى ازدياد حجم النفقات العامة وتطور مفهومها وطبيعة دورها وكذا تعدد أنواعها، باعتبارها الشكل الرئيسي الذي يعكس إدارة وتوجيه الدولة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.[1]

إذ أن النفقات العامة تزداد أهميتها في الاقتصاد الاشتراكي بشكل كبير، كونها تمس الجانب الاقتصادي بحكم أن الدول تحل محل قوة السوق فيما يخص عمليات الاستثمار والإنتاج، وكذلك تمس الجانب الاجتماعي ولا تقل أهميته على الجانب الاقتصادي وهذا ما يعكس الأهمية والحجم الكبير للنفقات العامة في الدولة الاشتراكية.

[1] أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997، ص42.

ولكن مع تعافي الرأسمالية من تداعيات أزمة الكساد الكبير لسنة 1929 وصولا إلى انهيار النظام الاشتراكي سنة 1989 وعدم قدرة المبادئ الاشتراكية للنظام الاقتصادي على الصمود في المدى الطويل، تراجع الفكر الاقتصادي الاشتراكي وزالت معالمه خاصة مع تحول عديد من الدول الاشتراكية رأسمالية تماشيا مع عودة مبادئ العولمة.

المبحث الثاني: ماهية النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، بحكم أن النفقة العامة تعنى بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد السواء لهذا تختلف وتتعدد تقسيماتها.

المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة.

لم يختلف الاقتصاديون في إعطاء مفهوم محدد للنفقة العامة بقدر ما اختلفوا في تحديد تأثيراتها على النشاط الاقتصادي، كما أنه ومع تطور الحاجات الأساسية وتعقدها زادت مبررات اللجوء إلى النفقات العامة بشكل جعلها من أساسيات أي سياسة اقتصادية كانت، لكن ذلك لم يمنع من وجود معايير تراعى في تحديد حجم النفقات العامة ومختلف أنواعها.

أ-تعريفها:

تعتبر النفقات العامة الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية والفرض من تحقيق الأهداف الاقتصادية ومنه يمكن القول أن النفقة العامة هي << كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة>>

ومن هذا التعريف الذي يعتبر سائدا لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه ويظهر من خلاله أنه يقوم على ثلاثة أركان رئيسية هي:

أ-1-الركن الأول: النفقة العامة مبلغ نقدي.

تقوم الدولة بواجبها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع خدمات من أجل تسيير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.[1]

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006، ص27.

ومما لاشك فيه أن استخدام الدولة هو أمر طبيعي ويتماشي مع الوضع القائم في ظل اقتصاد قوي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود هي وسيلة الدولة للإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد.

وبالرغم من أن الإنفاق العام قد ظل لفترة طويلة من الزمن يتم في صورة عينية كقيام الدولة بمصادرة جزء من ممتلكات الأفراد، والاستيلاء جبرا على ما تحتاجه من أموال ومنتجات دون تعويض أصحابها تعويضا عادلا، أو إرغام الأفراد على العمل دون أجرة. إلا أن هذا الوضع قد اختفى.

أ-2-الركن الثاني: النفقة العامة يقوم بها شخص عام.

لا يعتبر المبلغ النقدي ينفق في سبيل مصلحة عامة من قبيل النفقات العامة إلا إذا صدر من شخص عام. ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام وهي: الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، وقد تشمل الولايات والفدراليات في الدول الاتحادية والفدرالية.[1]

وعلى هذا الأساس لا تعتبر النفقة المنفقة من قبل أشخاص طبيعيين والمعنويين نفقة عامة حتى ولو هدفت إلى تحقيق مصلحة عامة، وإنما تندرج ضمن النفقة الخاصة.

ومن المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاطها العام وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة. أما النفقات التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشروعات الإنتاجية فقد ثار خلاف حول طبيعتها.

وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد هذا الإنفاق معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي.[2]

المعيار القانوني:

هو المعيار التقليدي، ويستند على الطبيعة القانونية للشخص القانوني بالإنفاق، بمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي شخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، فإذا كان من أشخاص القانون العام، فإن النفقة تعد عامة أيا كان الغرض منها، أما إذا كان من أشخاص القانون الخاص فإن النفقة تعد خاصة بغض النظر عما تهدف إليه من مقاصد. وعليه، يعتبر الإنفاق عاما إذا قام به شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة، المؤسسات العامة بما له من سيادة وسلطة آمرة. وبذلك يخرج من نطاق النفقات العامة،

[1] اسوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص29.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد غرام: **مبادىء المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص119.

تلك النفقات التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون الخاص، الاعتبارية أو الطبيعية، حتى إذا كان الغرض منها تحقيق نفع عام، فبالرغم من كون الهدف هو تحقيق نفع عام إلا أن الإنفاق قد صدر من شخص خاص، والأموال خرجت من ذمة شخص خاص وليس عام وبالتالي لا يعد الإنفاق هنا إنفاقا عاما.

ويلاحظ أن هذا المعيار يتفق وطبيعة الدولة الحارسة التي اقتصر دورها على القيام بأعمال الجيش، الدفاع، الدولة والمرافق العامة والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، ولكن مع الانتقال إلى مفهوم الدولة المتدخلة وتطور دورها في الاقتصاد زادت وظائفها كالنقل والمواصلات وهو ما أدى إلى الخروج من هذا المعيار والانتقال إلى معيار آخر أكثر دقة.

المعيار الوظيفي:

يستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق، وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به[1]

وبناءا على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة، بل بعد ذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها. أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نفقة خاصة. وعلى العكس من ذلك تعتبر النفقات التي يقوم بها الأشخاص الخاصة التي فوضتهم الدولة في استخدام سلطاتها الآمرة، نفقات عامة بشرط أن تكون هذه النفقات العامة نتيجة استخدام سلطتها السيادية.

واستنادا للمعيار الوظيفي، فإن ما يعتبر من النفقات العامة قد لا يصدر من أشخاص القانون العام بل يصدر عن أشخاص القانون الخاص.

وفي حقيقة الأمر الأخذ بهذا المعيار يعني تجاهل التطور الذي لحق بمالية الدولة، من شأنه أن يخرج من نطاق المالية العامة الجزء الأكبر منها والتي تقوم بها الدولة إشباعا للحاجات العامة التي تتزايد على نحو مستمر أثر تطور دور الدولة على ماسلف البيان.

وبناءا على ما تقدم، يرى العديد من الكتاب ضرورة أخذ تعريف واسع للنفقة العمة، إذ يشمل كل النفقات التي يقوم بها القطاع العام أي النفقات التي تقوم بها الدولة والهيئات والمؤسسات العامة، واعتمادا في ذلك على المعيارين السابقين، تعتبر النفقة العامة بأنها تلك النفقة التي تصدر من شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص29.

أ-3-الركن الثالث: النفقة العامة تستهدف تلبية حاجة عامة

ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، ومن ثم تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر قبيل النفقات العامة التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد.

وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين الأفراد جميعا، إذ أن تساوي وتحقيق العدالة بين جميع الأفراد في تحمل الأعباء العامة كالضرائب يقابل تساويهم في الانتفاع من النفقة العامة للدولة، أما غياب العدالة فيفقدها مشروعيتها.[1]

لكن مفهوم تحقيق المنفعة العامة وإشباع الحاجات العامة يختلف باختلاف دور الدولة وطبيعة ممارستها لوظائفها سواء اقتصاديا واجتماعيا، إذ أن تطور دور الدولة من الدور التقليدي في عهد الدولة الحارسة أين اقتصرت وظائفها على تحقيق العدالة وتوفير الأمن وحماية الحدود إلى دورها المتدخل في النشاط الاقتصادي، ثم تحول الدولة إلى العنصر الرئيسي في تحريك النشاط الاقتصادي والاجتماعي في عهد الدولة العصرية وصولا إلى ظهور دولة الرفاه الاقتصادي، ساهم في تطور الحاجات العامة التي مرت بمراحل عديدة بشكل صعب من تحديدها وحصرها في نطاق معين.[2]

المطلب الثاني: تقسيمات النفقة العامة.

مع تخلي الحكومات المعاصرة على سياسة الحياد المالي اتسع نطاق الإنفاق العام وتعددت وظائفه والأهداف التي يمكن أن يرمي إلى تحقيقها، وتنوعت وتعددت وبالتالي صور الإنفاق العام، وكان طبيعيا أن تنول الدراسات الحالية أهمية متزايدة لمحاولات تجميع وتطبيق النفقات العامة في مجموعات محدودة وفقا لمعايير وأسس معينة وتبعا للخصائص المشتركة بالرغم من أن لكل دولة تقسيمها الخاص بها الذي يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والسياسية.[3]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص33.

[2] فاطمة السويسي، **المالية العامة**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2005، ص41، ص42.

[3] -عدلي حشيش، مصطفى رشدي، **مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 1998، ص151.

ومن أهم التقسيمات ما يلي:

تقسيم النفقات العامة من حيث أغراض مباشرة لها: (المعيار الوظيفي).

نقسم النفقات العامة حسب المعيار الوظيفي تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاث نفقات سياسية هي:

أ-النفقات الإدارية:

يقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة. وتشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي. وهي نفقات تواجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم.

ب- النفقات الاجتماعية:

هي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأعراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من الثقافية والتعليم والصحة للأفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي توجد في ظروف تستدعي المساندة (إعانة الأسر كبيرة العدد ذات الموارد المحدودة، منح إعانة للعاطلين...)

ج- النفقات الاقتصادية:

ويقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة سياسية. ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج القومي وخلق رؤوس أموال جديدة.

وتشمل هذه النفقات كل مايبنفق على مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري والصرف إضافة إلى كافة الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة والخاصة.

ويمثل هذا النوع من النفقات أهمية كبيرة في الدول النامية. ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعملية التكوين الرأسمالي نظرا كونها تحتاج إلى نفقات كبيرة من جهة، ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا من جهة أخرى، لذا فان القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها.

والجدير بالذكر أن النفقات الخاصة بالمرافق الاقتصادية بسبب الاستثمارات، تمثل نسبة عالية في البلدان النامية، تليها تلك الخاصة بالدفاع ثم التعليم فالتأمينات الاجتماعية والإسكان وأخيرا تلك المتعلقة بالصحة العامة.

تقسيم النفقات العامة بحسب استخدام القوة الشرائية أو نقلها :

تقسم النفقات حسب هذا المعيار إلى نفقات حقيقية وتحويلية.[1]

ويقصد **بالنفقات الحقيقية:** تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع أو خدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات والقوى العاملة. فالإنفاق هنا يمثل المقابل وثمن الشراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها.

فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق كما تؤدي إلى زيادة الدخل القومي زيادة مباشرة في الناتج القومي إي خلق إنتاج جديد.

أما **النفقات التحولية :** فهي تلك لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بل بموجبها تقوم الدولة بتحويل جزء من الخل القومي من الطبقات الاجتماعية مرتفعة الدخل إلى الطبقات الاجتماعية الأخرى محدودة الدخل.[2]

فالدخل الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من طائفة إلى أخرى، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد، وبمقتضى ذلك فإن النفقات التحويلية تنفقها الدولة دون اشتراط الحصول على مقابل لها في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها، ومن ثم فإنها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بشكل مباشر، ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، التي تمنحها أو تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات، أي الدولة تهدف منها اعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات.[3]

تقسيم النفقات من حيث دورها:

---

[1] – حامد عبد الحميد دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية الاسكندرية (مصر)، 2000، ص 378.

[2] بن داود ابراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، 2010، ص57.

[3] – محمود حسين الوادي، زكريا غزام، مرجع سابق، ص 142.

جرى العرف الاقتصادي على تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين، نفقات عادية ونفقات غير عادية.[1]

النفقات العادية:

ويقصد بها تلك النفقات التي تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، أي كل سنة مالية، ونفقات تحصيل الضرائب وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر.

النفقات غير العادية:

فهي تلك التي لا تكرر بصفة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها مثل نفقات محاربة وباء طارئ وإصلاح ما خلفته كوارث طبيعية والحروب... الخ.

ويرجع هذا التقسيم بشكل كبير إلى نظرة الفكر الكلاسيكي لدور الدولة في الاقتصاد، ومن خلاله إلى النفقات العامة ويعتبرها نفقات تمثل مهام الدولة كحارس لنشاط الأفراد وبالتالي هي نفقات عادية، وأن كل إنفاق خارج عن إطار مهام الدولة التقليدية يعتبر إنفاقا غير عادي كالنفقات الاقتصادية والاجتماعية.

ولكن مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي أصبح من الصعب التمييز بين النفقات العادية وغير العادية، فالإنفاق الحربي أصبح عاديا تضمنته الميزانيات الحكومية كل سنة، كما أن النفقات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت من الضرورات، وذلك لعمل الدولة على استهداف التأثير الايجابي على النشاطات الاقتصادية بما يضمن استمرارية عمل الاقتصاد وتطوره وكذلك العمل على تقليل التفاوت الاجتماعي فيما يخص توزيع الدخول، كما أن العديد من الدول لم تعد ملتزمة بقواعد الإيرادات إذا تحولت الإيرادات غير العادية إلى عادية مع ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية وعلى هذا الأساس لم يعد هذا التصنيف يتماشى والمفهوم الحديث للمالية العامة، لذلك اتجه الفكر المالي الحديث إلى التحول إلى تقسيم أخر أكثر واقعية على النحو التالي:

النفقات التجارية:

وتسمى أيضا بالنفقات التسييرية، وهي تتكرر بصورة منتظمة لتسيير شؤون الدولة وإشباع الحاجات العامة مثل الإنفاق على السلع والخدمات في شكل أجور ورواتب، مساهمات العاملين وكذا الإنفاق في شكل مدفوعات الفوائد والإعانات.

[1] – سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 44.

النفقات الاستثمارية:

وهي نفقات تكوين وتحصيل رأس المال الثابت من مخزون، أراضي وكذا أصول غير مادية والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين أن النفقات الجارية اقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المقدرة المالية للدولة.

وبالتالي فهذا التقسيم يختلف عن تقسيم النفقات العادية والنفقات غير العادية في كونه يبتعد عن الارتكاز على معيار التكرار والدورية في تصنيفه للنفقات العامة، لأنه ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد وزيادة مهامه على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وكل النفقات أصبحت تتكرر سنويا وحتى الإيرادات غير العادية أصبحت عادية في ميزانية الدولة بهذا التقسيم ارتكز على طبيعة هذه النفقات، منها ما هو موجه لتسيير شؤون الدولة وهي النفقات الجارية، ومنها ما هو موجه لزيادة الثروة القومية وهي النفقات الرأسمالية.

تقسيم النفقات من حيث نطاق سيرانها:

يستند تقسيم النفقات إلى قومية ومحلية إلى معيار نطاق سريان النفقة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها

النفقات القومية: أو المركزية، هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة الاتحادية أو المركزية القيام بها، مثل نفقة الدفاع والقضاء والأمن وفي نفقات ذات طابع قومي.

أما النفقات المحلية: أو الإقليمية، فهي تلك التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي كمصالح المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة. مما هو جدير بالذكر أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة حيث لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة. كذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجه الخصوص.

-تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية:

تقسم النفقات العامة من حيث آثارها اقتصادية إلى عدة تقسيمات فهناك النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي، ونفقات مولدة، ونفقات منتجة ونفقات حكومية وأخيرا نفقات استثمارية[1]

1- النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي : وهي النفقات التي تستهلك ذاتيا المصاريف المباشرة التي المستفيدون منها. أي تحمل الدولة أعباء إضافته حيث دخول المولد عنها يستخدم لتغطية نفقاتها. ويرجع ذلك إلى أن المستفيدين منها يكونون على استعداد لنفع المقابل المادي لتلك الخدمات بنفس الطريقة التي يدفعون ها المقابل المادي للخدمات التي يقدمها القطاع الخاص والتجاري ومن أمثلتها وحدات الإسكان العامة وخدمات الكهرباء والماء.

2-النفقات العامة المولدة: أي النفقات التي تولد مميزات اقتصادية للمجتمع فيزداد الدخل القومي، وهي عادة قابلة للاستهلاك الذاتي ويجوز للدولة أنه تتقاضى رسم إضافي لتعويض بعض المزايا الخاصة الناتجة عن تلك النفقات ومن أمثلتها نفقات الصحة العامة والتعليم العام.

3-**النفقات العامة المنتجة:** وهي النفقات تؤدي إلى الإضافة للدخل القومي وهي عادة ما تتعلق بالخدمات طويلة الأجل التي لا تقتصر منفعتها على الوقت الحالي بل تمتد إلى فترات مقبلة، وهي ما تسمى بالخدمات المعمرة. وعادة ما تكون هذه النفقات غير القابلة للاستهلاك الذاتي كما لا تولد مميزات اقتصادية.

ومن أمثلتها النفقات الخاصة بالمباني العامة كأبنية الوزارات والحدائق العامة والمتنزهات العامة.

4-**النفقات العامة الحكومية:** ويقصد بها النفقات التي من شأنها أن توفر نفقات حكومية أكبر منها في المستقبل، ومثال ذلك أن تقوم الحكومة بتقديم معونات عالية للأطفال وذلك لتفادي تقديم معونات والنفقات الحكومية يمكن أن تبرر بناء على عدة اعتبارات:

-أنها استثمارات من شأنها أن تزيد من القدرة الاقتصادية المستقبلية

-أنها توفر فرص عمل وتعمل على انتشار القوة الشرائية.

5- النفقات العامة الاستثمارية:

وهي النفقات العامة التي من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة ومن ثم حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة. وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.[1]

[1] د.السيد عطية عبد الواحد، **مبادىء واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية سنة 2000.

وهناك عدة أنواع للنفقات الاستثمارية يمكن تصنيفها بحسب القطاع التي تتم فيه أو بحسب صفتها الإنتاجية

أـــ النفقات الاستثمارية وفق القطاع التي تتم فيه وهي بذلك تنقسم إلى :

استثمارات مدنية: هي الاستثمارات التي تتم في القطاع المدني وهي تتم عادة في المجال الاقتصادية مثل الاستثمار في المجال :الطاقة، المواصلات، الزراعة، الصناعة، وكذلك الاستثمارات التي تتم في المجالات الاجتماعية والثقافية والإدارية، فضلا على الاستثمارات التي تتم في مجال الإسكان والمجتمعات العمرانية الجديدة.

أما الاستثمارات العسكرية فهي تلك التي تتم في المجال العسكري، ومثالها النفقات التي تقوم بها القوات المسلحة في أغراض التسليح والمعدات والتجهيزات الحربية.

ب ـــ النفقات الاستثمارية وفقا لصفتها الإنتاجية:

ينظر عادة للاستثمارات المدنية على أنها أكثر إنتاجية من الاستثمارات العسكرية وإن كانت الأخيرة تبدو أكثر أهمية في كثير من الأحيان،أو أكثر ضرورة. ويرى البعض إن النفقات العسكرية يمكن أن يكون لها اثر إنتاجي كبير وذلك من خلال القوة الدافعة التي تمنحها للبحث العلمي في المجال الحربي لاسيما وأن الحروب الحديثة قد دفعت العلماء إلى إحداث تطورات كبرى في مجال العلوم. والأسلحة الحربية. وكذلك يتضح الأثر الايجابي للنفقات العسكرية عندما توجه لتساهم في تشييد المباني والمنشات والمشروعات الضخمة كالمصانع الحربية والمطارات.

في هذا الإطار يمكن أن تفرق بين الاستثمارات التي تحقق ربح بصورة مباشرة كإنشاء الطرق السريعة وبناء السدود وتطوير خدمات الاتصال والاستثمارات التي لا تحقق ربحا بصورة مباشرة ومنها إنشاء الجامعات ومراكز الثقافة والأندية الرياضية...

بصورة عامة يجب على كافة الدول التي تولي اهتماما كبيرا بالنفقات الاستثمارات وتعمل على تنميتها بكافه الصور لأنها تعتبر ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية.

تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية:

[1] د. السيد عبد الواحد، مرجع سابق، ص192،191، 193.

هذا التقسيم للنفقات يتم على أساس مدى كون هذه النفقات تعود مرة أخرى للخزانة العامة من عدمه، وعلى هذا الأساس تقسم إلى نفقات النهائية ومؤقتة واجتماعية[1].

النفقات العامة النهائية:

هي التي تقوم الدولة بنفاقمها بصورة نهائية حاسمة دون أن تتوقع أن تعود إليها مرة أخرى بذاتها إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية عودتها بصورة غير مباشرة ويستوي في ذلك أن تكون نفقات استثمارية أو إدارية وغيرها من صور النفقات العامة.

أما النفقات العامة المؤقتة:

فهي التي تخرج من خزانة الدولة مع توقع استيرادها مرة أخرى فالدولة التي تؤديها بصورة مؤقتة، ونظرا للطبيعة الخاصة لهاته النفقات فإنها تدرج في حسابات خاصة بالخزانة يطلق عليها عمليات الخزانة ويتم تمويل هذه النفقات ن طريق القروض والمبالغ التي تصل مقدمه إلى الدولة ويكون القدم الإنفاق عليها سلفا وبعض هذه العمليات قد تكون محل الرد السريع كالسلف التي تكون مغطاة قيمتها الكلية تقريبا عن طريق عمليات التسديد.

وأخيرا **النفقات الاجتماعية أو الافتراضية:**

وهي النفقات التي تحتاج لها الدولة في بعض الظروف ومن ثم تستطيع كل دولة أن تحددها مقدمة وبصورة احتماليه وهذه النفقات لا تقوم الدولة بإنفاقها إلا إذا طرأت معينة تستلزم ضرورة إنفاقها.

ومن أمثلتها قيام زلزال أو إعصار أو حرب قد تؤدي إلى تدمير بعض المناطق، وهنا تجد الدولة نفسها مضطرة للإنفاق لمعالجة آثار هده الكوارث.

المطلب الثالث: قواعد وأسس النفقات العامة (الضوابط والمحددات).

إن تحديدات الإنفاق العام للدولة وفقا للأسس وضوابط معينة يجب عدم تجاوزها، م ذلك حتى يحقق الهدف المرجو منه إشباع الحاجات العام.

ومما هو جدير بالذكر أن تلك القواعد تتأثر بشكل الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة م بمعنى أخر انه كلما تقلص دور الدولة بشأن التدخل في الأنشطة الاقتصادية واقتربت من دور الدولة الحارسة، فان الإنفاق العام يتحدد بالقدر اللازم فقط

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 49،50.

للقيام بدورها المتعلق بسير المرافق العامة وبعض الأنشطة التي يعجز الأفراد القيام بها وهو ما أطلق عليه حياد المالية العامة أو الحياد النفقة العامة، حيث لم تعد النفقة تستخدم في تحقيق أي من الأغراض الاقتصادية والاجتماعية، ولقد ساد هذا الوضع خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وترتب على ذلك أن قل حجم الإنفاق العام للدولة.

ولقد تغير الوضع بعد تدخل بشكل كبير في الحياة الاقتصادية في بداية القرن العشرين، مما أدى إلى زيادة وتنوع النفقات العامة على نحو استتبع وجود ضوابط ومحددات للإنفاق العام لكي تحقق الغرض منه.

1-ضوابط الإنفاق العام:

باعتبار النفقات العامة أداة من أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، فان إقرارها يكون بعد التقدي بجملة من الضوابط والمعايير ومراعاة لعدد من المحددات، وذلك تجنب لأية آثار سلبية نتيجة الإقرار العشوائي واللامدروس لهذه النفقات.

ويقصد بضوابط النفقة العامة القواعد التي يتم الاستناد إليها في إقرارها والتي تحدد النوع والحجم الأمثل من النفقات العامة بشكل يدعم ويزيد من مشروعيتها اقتصاديا واجتماعيا.[1]

1-1-ضابط المنفعة:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الغرض من النفقات العامة هو تحقيق اكبر منفعة ممكنة، ويعتبر هذا الضابط قديما في الفكر الاقتصادي ومحل إنفاق بين الاقتصاديين التقليديين والحديثين.

ويعتبر ضابط المنفعة أمرا منطقيا كونه لا يمكن تبرير النفقة العامة إلا بمقدار المنافع والمزايا المترتبة عنها ويتحقق اكبر قدر ممكن من المنفعة إذا وجهت النفقة العامة إلى جميع أفراد المجتمع دون اقتصارها على بعض الأفراد أو توجيهها للمصالح الخاصة بهم، والمنفعة تتعدد سواء كانت منفعة اقتصادية أو اجتماعية وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تنطوي على صعوبات كثيرة خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن النفقات لها آثار عديدة اقتصادية كانت أو اجتماعية ظاهرة أو مخفية حاضرة أو مستقبلية وفي هذا الصدد نورد اتجاهين رئيسيان حول تحديد وقياس المنفعة.

1-2 الاتجاه الشخصي:

[1]-فلح حسين خلف، مرجع سابق، ص111.

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق يتم من خلال المقارنة ما بين الناتج الاجتماعي المتولد على الإنفاق العام والناتج المتولد عن ترك هذا الإنفاق بين الإفراد ويأخذ عليه صعوبة تطبيقه واقعيا.

3 1 الاتجاه الموضوعي:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن المنفعة في الإنفاق العام تقاس من خلال ما تحققه من معدلات النمو الاقتصادي والزيادة المحققة في الدخل القومي، إذ أنه أذا كان هناك زيادة في الدخل القومي مرافقة للزيادة في النفقات العامة فيمكن القول أنها نفقات نافعة، ورغم سهولة تطبيق هذا المعيار إلا انه يأخذ عليه اهتمامه فقط بالمنفعة من جانبها الاقتصادي وعدم الأخذ بعين الاعتبار لجانبها الاجتماعي.

-ومع عدم وجود معيار محدد وقاطع لقياس المنفعة في الإنفاق العام فقد تم الإنفاق على مؤشرات لمظاهر عامة في المجتمع تعكس مقدار المنفعة في الإنفاق العام وهي:

- مستوى التفاوت في توزيع دخول الأفراد.
- المستوى الصحي ومتوسط أعمار السكان.
- عدد الوحدات السكانية المخصصة للمواطنين.
- مستوى اجتماعية مقدمة للمواطنين.

2 – ضابط العقلانية الاقتصادية:

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة وتعني به الرشادة وحسن تسيير وإدارة الأموال العمومية فهذا لا يعني تقليص النفقات العامة والحد منها بشكل لا تتحقق معه الأهداف المراد الوصول إليها وإنما يعني حسن وكفاءة استخدام الموارد المالية بحيث يتجنب أي استغلال لها في غير محله يتناق والعمل وفقا قاعدة الاقتصاد في النفقات العامة وتوفر العقلانية في تسييرها.

حيث أن عقلانية وترشيد النفقات العامة يكون من خلال محاوله تحقيق أكبر نفع للمجتمع من خلال زيادة كفاءة هذا الإنفاق من جهة ومن جهة أخرى محاوله تحقيق توازن بين النفقات العامة المراد تحقيقها وأقصى ما يمكن تخصيصه من موارد مالية كاعتماد مالي لها.

ويكون ترشيد النفقات العامة بالالتزام بالمبادئ التالية[1] :

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص53.

أ-تحديد أمثل لحجم النفقات:

يكون ذلك بالاستناد لحجم أمثل يسمح وبتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة العامة للمجتمع بما هو مخصص لها

ب-اعداد دراسات الجدوى للمشروعات: وفي ذلك تعتمد على العديد من العناصر هي: التكاليف الاستثمارية – الدراسة التسويقية –خطة للتمويل –خطة التمويل المقترحة –ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة والاقتصاد والمجتمع..وفرص العمالة التي يخلقها المشروع وأثاره على المتغيرات الاقتصادية كالادخار وسعر الفائدة وتغير دراسة الجدوى من أهم الوسائل الممكنة لتطبيق الرشادة لتسيير النفقات العامة .

ج – الترخيص المسبق من سلطة تشريعية:

يعتبر هذا الترخيص بمثابة الخطوة الأولى نحو ترشيد النفقات العامة، كونها تصدر من ممثلي الشعب الذين قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض الأنواع من النفقات المقررة واستبدالها من الميزانية الأولية الموجهة لهم للتصديق عليها بما يخدم المصلحة العامة.

د – تجنب الإسراف والتبذير:

إن تعدد صور الإسراف والتبذير يفقد النفقات العامة مبررات وجودها ونجد هذه الصور تكثر في الدول النامية منها:

– التلاعب في التكاليف في تأدية الخدمات والمرافق العامة.

– زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال .

– المبالغة في نفقات بعض الوزارات التي أثر لها سواء على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

–المبالغة في التمثيل الخارجي ونفقات التظاهرات والنشاطات بمختلف أنواعها.

ولقياس ضابط العقلانية الاقتصادية هناك عدة مؤشرات منها :[1]

أ– مؤشرات إنتاجية الإنفاق:

يعبر عن العلاقة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن النفقات العامة والموارد المالية المولدة للناتج الاجتماعي.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منعم عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص41.

- يقوم هذا المؤشر على أساس المقارنة بين المنفعة الحدية للنفقة العامة وتكلفتها وهذا يقتضي توفر كافة البيانات والمعلومات بخصوص تحديد التكاليف الحدية والمنافع الحدية المرتبطة بكل أوجع النفقات العامة، لكن هذا المؤشر يعتبر بالغ الصعوبة في الواقع العملي لصعوبة قياس المنافع الحدية والتكاليف الحدية على حد سواء.

ب- مؤشر النفاق العام الاستثماري:

يرتكز هذا المؤشر على قياس ما يلي :

- مدى قدرة المشروع الاستثماري على استيعاب العمالة الوطنية.
- مدى قدرة المشروع الاستثماري على توفير رصيد من العملات الجانبية.
- مدى قدرة المشروع الاستثماري على سد احتياجات السوق المحلية.

فهذا المؤشر يرتكز على قياس النقاط الثلاثة سابقة الذكر لمدى نجاعة وأهمية النفقات العامة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، كما أنه يتعلق بالإنفاق العام الاستثماري كونه من أهم أنواع النفقات العامة التي يكثر فيها الجدل حول غياب العقلانية الاقتصادية.

3- ضابط المرونة:

هو من الضوابط التي بدأت تشغل حيزا كبيرا في مجال النفقات العامة خاصة مع بروز الأزمات بمختلف أشكالها سواء الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي لها تأثير مباشر وغير مباشر على حجم النفقات العامة وهو ما يستلزم تمتع هذه الأخيرة بالمرونة الكافية للاستجابة مع هذه المتغيرات.

فالعمل وفق هذا الضابط يقضي الالتزام بما هو محدد من النفقات العامة وبالأوجه المحددة لها، فمرونة النفقات لا تكون فقط في حجمها وإنما أيضا في الأوجه الموجهة لها.

4- ضابط الإنتاجية:

يقصد به مساهمة النفقات العامة في تشجيع التطور في النشاطات الاقتصادية وبالذات الإنتاجية منها، وتبرز أهمية العمل بهذا المبدأ في الدول النامية وذلك لحاجتها الماسة لزيادة تطوير جهازها الإنتاجي وذلك بتطوير أنشطتها الاقتصادية وزيادة درجات تنوعها وكفاءاتها الإنتاجية وذلك من خلال التوسع في النفقات العامة التي تتضمن تحقق ذلك بما يقود الاقتصاد على النمو.

5- ضابط العدالة:

تكون العدالة في النفقات العامة بما يتصلب تحقيقها في توزيع العب على من يتحملها حيث تحقق العدالة في توزيع الأعباء الضريبية التي يتم تحصيلها لتمويل هذه النفقات العامة، وذلك بالشكل الذي يستند إلى القدرة على الدفع لكل فرد مكلف وكذلك تحقيق العدالة في توزيع الخدمات والمنافع العامة بحيث لا توجد لفائدة فئات دون غيرها، ولكن في إطار توجيه هذه النفقات الخدمة كل في المجتمع مع التركيز على البيئة الاجتماعية الأقل دخلا بدرجة أكبر وبالشكل الذي يرفع معه دخول هذه الفئات من خلال الإعلانات المقدمة الأهم أو من خلال الخدمات التي تساهم في الرفع من دخولهم الحقيقية أو من خلال الإنفاق على الخدمات التي تساهم في تطوير القدرات التعليمية والصحية ومن ثم التأثير على إنتاجيتهم في الاقتصاد مما يسمح لتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخول وتقليل التعاون والطبقية في المجتمع وتوفر هذه الروابط على النفقات العامة لا يكون إلا بتوافر وسائل تجبر المؤسسات الحكومية من خلالها على التقييد بهذه الضوابط وهذه الوسائل لكي يحسن استخدامها يتعين وجود إطار وبيئة من التشريعات وقوانين توضح تسلسل إجراءات الإنفاق العام في المؤسسات الحكومية، وهذه العملية تسمى بتقنين النشاط المالي للدولة أي وضعها في إطار قانوني ويتم تمهيد العمل للرقابة المالية والتي تأخذ المراحل التالية :[1]

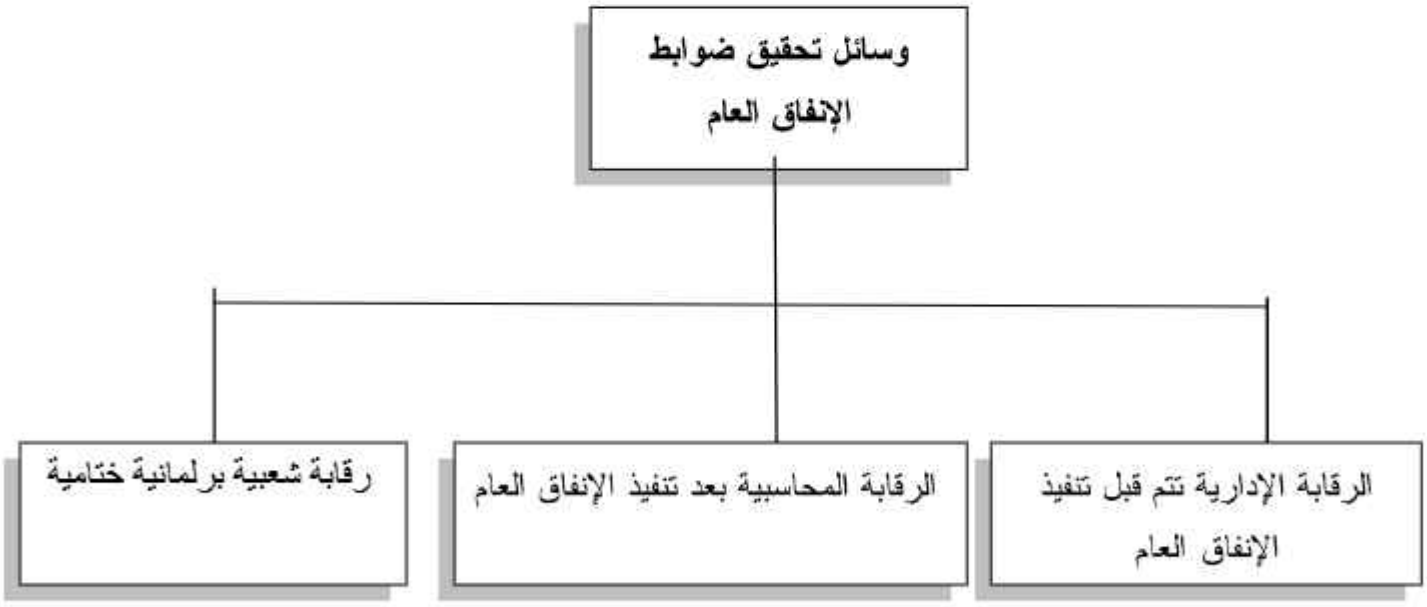

الشكل01: وسائل تحقيق ضوابط الإنفاق العام.

المصدر : نوزاد.عبد الرحمان، مرجع سابق، ص45.

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 56 ص57.

الرقابة الإدارية: هي الرقابة التي تتولاها الوزارة المالية على باقي المصانع الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصانع والهيئات، وتنحصر مهمتهم في عدم الصحاح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في المزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له.فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الانفاق.

- وهذا النوع من الرقابة لا ذاق عليه بصدد ترشيد الإنفاق، إذ هي رقابة من الإدارة على نفسه وقف للقواعد والضوابط التي تصنعها الدارة نفسها، ومن ثم لا تمثل أي ضغط لحجم الإنفاق العام حيث غاليا لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها.

الرقابة المحاسبية المستقلة:

تقوم أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة. وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها.

الرقابة البرلمانية (الشعبية):

وهي الرقابة التي تمارسها سلطات النيابية والتشريعية. تتم فيها مناقشة الحساب الختامي على مدى تنفيذ الاعتمادات المقررة في الميزانية، إنما ليشمل الرقابة على حجم النفقات العامة وتخصيصها، وتتم المصادقة الحساب الختامي بعد التأكد من توفر عناصر النفقة العامة الأساسية وضوابطها.

2–حدود النفقات العامة:

يعتبر هذا الموضوع مشكلة على جانب كبير من الأهمية تتمثل في تحديد النسبة التي تستقطع من الدخل القومي ولا يجوز للدولة تجاوز هذه النسبة، إلا أنه يأخذ على المنطق جمود النسبة التي يحددها وتجاهله للظروف الاقتصادية والمالية التي تميز الاقتصاد القومي عن غيره من الاقتصاديات والتي تختلف من فترة إلى أخرى وفي الواقع حدود الإنفاق العام تتوافق على مجموعة من العوامل المذهبية والاقتصادية والمالية.

أولا. العوامل المذهبية.

إن تحديدها يعتبر حاجة عامة، وقيام الدولة بإشباعها عن طريق الإنفاق العام، يخضع للفلسفة المذهبية أو الإيديولوجية السائدة في الدولة : فردية أو تدخلية أو جماعية.

1-في ظل الإيديولوجية الفردية : فالفلسفة السائدة هي ترك الأفراد أحرار في إقامة وتنظيم علاقات الإنتاج والتوزيع فيما بينهم وهي الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي حيث يقتصر دور الدولة على القيام بمهام الدولة الحارسة أي الوظائف التقليدية بالإضافة إلى قيام بعض الأنشطة الاقتصادية التي لا يقدم عليها النشاط الخاص إما لضخامة نفقاتها أو لعدم ربحيتها، ويتحدد حجم النفقات العامة بالنسبة إلى الدخل القومي في ظل هذه الإيديولوجية بالقدر الضروري للقيام بتلك الوظائف مما يترتب عليها أن تقل حجم النفقات العامة ونسبتها إلى الدخل القومي من جهة وأن تقل أنواعها من جهة أخرى.

2-في ظل الإيديولوجية التدخلية : فالفلسفة السائدة هي ضرورة تدخل الدولة في بعض ميادين النشاط الاقتصادية والاجتماعية، فهي تقوم بالوظائف الاقتصادية تتمثل في استغلالها لبعض المشروعات الإنتاجية ومحاربة الآثار الضارة للدورات الاقتصادية والعمل على ثبات قيمة النقود وتنمية الاقتصاد القومي وتقييم الخدمات المجانية وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى تقليص الفوارق بين الطبقات.

- في ظل الإيديولوجية الجماعية:

حيث تملك الجماعة كل أو بعض أدوات الإنتاج، وتقوم الدولة نيابة عنها القيام بكافة وجوه النشاط الإنتاجي، إلى جانب قيامها بالوظائف التقليدية فإن دور النفقات العامة تزداد أهميته إلى أقصى حد، فالاقتصاد هنا ليس حرا وإنما تسيطر عليه الدولة وهي التي تقوم بعمليات النتاج والتوزيع كلها أو جزئها، وتعتبر كافة النفقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وخاصة الوحدات الإنتاجية نفقات عامة تهدف الدولة من خلالها إلى توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، بأسعار أقل من التكلفة الحقيقية.

في حين وأنه في ظل الدولة الحديثة وازدياد وظائفها لتعتمد إلى المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وتدعيم وتخصيص الموارد وإعادة توزيع الدخول، فقد أدى ذلك إلى تطور حجم النفقات العامة بشكل جعلها من متطلبات أي سياسة اقتصادية.[1]

ثانيا العوامل الاقتصادية:

يتأثر حجم النفقات العامة وحدودها بالظروف التي يمر بها الاقتصاد وخاصة في فترات الرخاء والكساد. فالنشاط الاقتصادي يخضع لجملة من التقلبات تبعا لحركة الدورة الاقتصادية.

[1] - نوزاد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 44.

وتحت تأثير الدولة الكينزية تلجأ الدولة إلى زيادة نفقاتها العامة في أوقات الكساد لإحداث زيادة في الطلب الكلي الفعلي ووصول الاقتصاد القومي التشغيل الكامل ويحدث العكس في أوقات الرخاء لتفادي الارتفاع التضخمي وتدهور رقمنة النقود نظرا لوصول الاقتصاد القومي إلى حالة التشغيل الكامل.[1]

ثالثا العوامل المالية:

تعتبر العوامل المالية من أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام إذ أنها بمثابة السيولة المالية المتاحة للدولة والتي على أساسها تقرر الدولة حجم الاعتماد والمخصص كنفقات عامة، ، وتتجسد العوامل المتحكمة في المقدرة المالية للدولة في الشكل التالي:

الشكل(02) : العوامل المتحكمة في المقدرة المالية

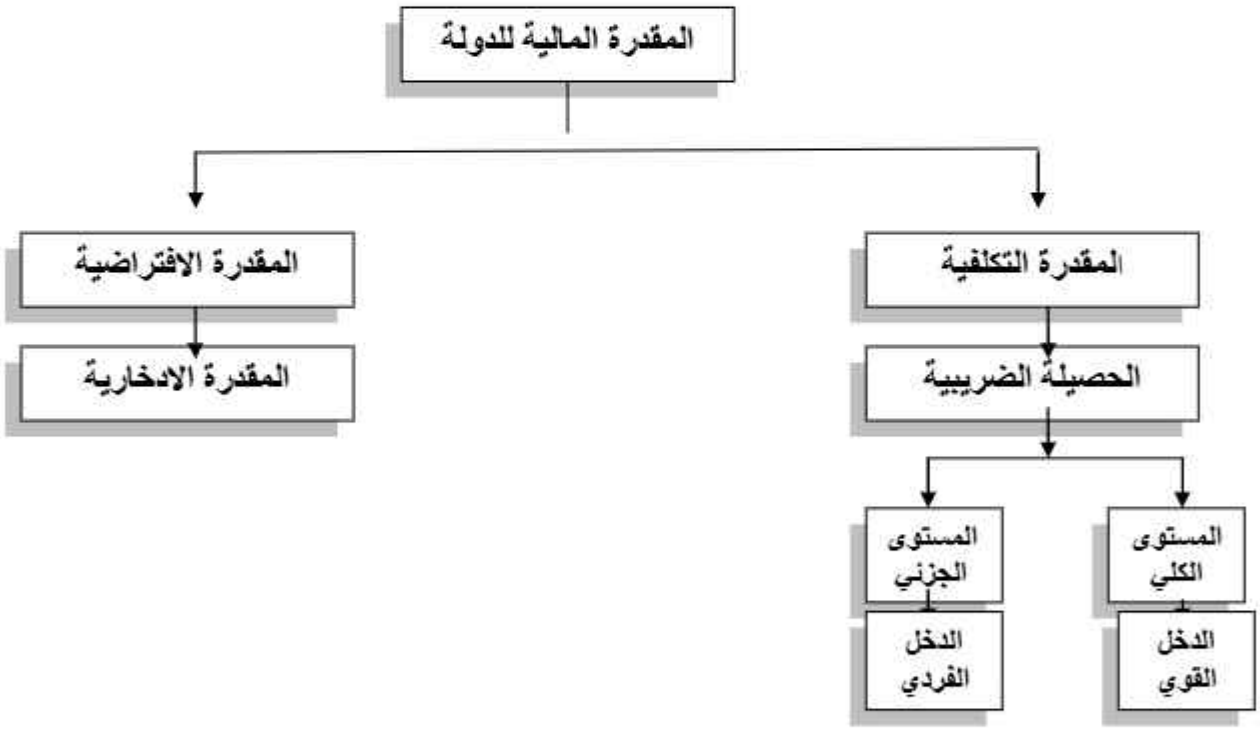

المصدر: نوزاد عبد الرحمان منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق ص47

[1]- نوزاد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 43.

أ – المقدرة التكلفية: وهي تقيس المقدرة التحملية للدخل على التمويل الضرائب، إذ تبرز مدى قدرة الدخل على تحمل الضرائب المفروضة والواجبة الدفع، وكلما ازدادت المقدرة التكلفة للدخل ازدادت الحصيلة الضريبية وتعزز معها المقدرة المالية، إلا أن الضرائب لا يمكن التوسع في فرضها بشكل متزايد ومستمر، لان هناك حدود وجب التقيد بها لتجنب إلحاق الضرر بدخول الجهات الخاصة ومدخراتها ومن ثم استثمارات القطاع الخاص، ولدراسة المقدرة التكلفية تميز بين نوعين من التحليل:[1]

أ – 1– المستوى الكلي: في ظل هذا المستوى يتم دراسة المقدرة التحملية للدخل القومي قصد الوصول إلى الحصيلة الضريبية المثلى والتي تحقق تناسبا مع أعلى قدرة تحملية للدخل القومي.

أ – 2 – المستوى الجزئي:

في هذا الصدد فإن المشروع الضريبي يدرس العوامل المؤثرة في المقدرة التكليفية للدخل الفردي وهي:

طبيعة الدخل:

إذ أنه كلما تمتعت الدخول الفردية بالاستقرار والانتظام كلما زاد ذلك من فرض ارتفاع المقدر التكلفية للدخل الفردي، أما تذبذب مستويات الدخول الفردية وعدم انتظامها فان ذلك يصعب من مهمة تحديد النسب الضريبية وتوقع الحصيلة الجبائية وهذا ما يؤدي إلى عدم الاستقرار وتذبذب المقدرة المالية للدولة.

طرق استخدام الدخل:

[1]- المرجع أعلاه ص 46.

عادة ما توجد دخول الأفراد بالتفضيل ما بين السلع الأساسية والسلع الكمالية، فالمشروع يحاول أن لا يمس استهلاك الأفراد للسلع ويفرض الضرائب على الجزء المخصص للسلع الكمالية، ولو بنوع من التقدير وهذا ما يعني أن المقدرة المالية للدولة في شكل إيرادات ضريبية تكون أفضل في حال ارتفاع مستوى إشباع الأفراد وتوجه استهلاكهم نحو السلع الكمالية.

ب – المقدرة الافتراضية:

إن قدرة الدولة على تمويل نفقاتها العامة وترتبط بشكل كبير بمدى قدرتها على الاقتراض سواء من مصادر داخلية أو خارجية، وللوصول إلى أعلى قدرة افتراضية ممكنة تستند الدولة في ذلك إلى ما يلي:

ب– 1– حجم الادخار الفردي:

إذ أن زيادة الإقبال على السندات الحكومية المطروحة يكون مرهونا بمستوى الادخار الفردي ومدى وصوله إلى المستويات المطلوبة التي من شأنها زيادة القدرة الاقتراضية للدولة ومن ثم توفير الإيرادات المالية المطلوبة لتمويل نفقاتها العامة.

ب –2– مدى قدرة القطاع العام على منافسة القطاع الخاص في جلب المدخرات:

إذ انه ومع تطور الأسواق المالية وتعاظم نشاط القطاع الخاص فيها، فإن رغبة الحكومة في جلب مدخرات الأفراد والمؤسسات نحو سنداتها الحكومية قد يصطدم بعائق عدم القدرة على المنافسة القطاع الخاص في ذلك، والذي ترتفع معدلات الفائدة على أصوله المالية مقارنة بمثيلاتها على السندات الحكومية. لذلك وجب على الدولة مراعاة ذا الجانب قصد ضمان أكبر من المدخرات سواء الفردية أو المؤسساتية.

وإضافة إلى تحصيل الدولة لإيراداتها من الضرائب والقروض، فأن المساعدات الدولية تلعب دورا هاما كإيرادات مالية خارجية في تمويل النفقات العامة للعديد من الدول النامية بالخصوص، وذلك لانخفاض الحصيلة الضريبية فيها بسبب ضعف نشاطاتها الاقتصادية وانخفاض دخول الأفراد وأرباح المؤسسات، وعدم قدرتها على الاقتراض لغياب الضمانات الكافية التي تمكنها من الحصول على القروض.[1]

[1]– محمود حسين الوادي ،زكريا أحمد عزام، مرجع سابق، ص 123.

المبحث الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العامة وآثارها الاقتصادية

تشكل ظاهرة الزيادة المتصاعدة في حجم النفقات العامة من أكثر الظواهر المالية المعروفة والشائعة في اقتصاديات المالية العامة في كافة الدول بغض النظر عن درجة تقدمها.

ولهذه النفقات آثار اقتصادية قد تكون مباشرة وهي ما تعرف بالآثار الأولية للإنفاق العام، وقد تكون آثار غير مباشرة وهي التي تنتج من خلال ما يعرف بدورة الدخل أي الأثر المعجل والمضاعف.

المطلب الأول: ظاهرة تطور النفقات العامة وتزايدها

إن حجم الإنفاق العام يزداد وبشكل مستمر في معظم دول العالم، والواقع أنه قد ازداد حجم النفقات العامة بشكل ملحوظ وسريع بعد الحرب العالمية الأولى والثانية، حتى أصبحت هذه الزيادة المستمرة في حجم الإنفاق العام تعرف باسم ظاهرة نمو الإنفاق العام وباتت من الخصائص التي تميز علم المالية العامة في العصر الحديث على الرغم من اختلاف الأنظمة الاقتصادية والسياسية للدول و لم تقتصر على الزيادة المطلقة لأرقام الإنفاق بل كانت الزيادة أيضا نسبية.

والزيادة المطلقة تعني أن حجم الإنفاق من عام إلى آخر، أما الزيادة النسبية لحجم الإنفاق العام فتعني نسبة الزيادة المطلقة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد. وأهم هذه المتغيرات هو إجمالي الناتج القومي أو الدخل القومي، فلوحظ أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج القومي تتزايد باستمرار.[1]

وتعتبر هذه الظاهرة هي إحدى السمات المميزة للمالية العامة في هذا العصر من اجل توفير خدمات للمجتمع والحد من الاحتكارات وتحقيق الاستقرار والاقتصاد.

واهتم العالم الألماني الاقتصادي ادولف فاجنر بدراسة التطور المالي للدولة للتعرف على علاقة زيادة النفقات العامة بنمو الدخل القومي من خلال إصدار قانونه عام 1892 فحسب رأي فاجنر أن النشاط الحكومي يزداد كما يتعدد نوعا بمعدل أكبر من معدل زيادة السكان، بحيث لا يقتصر الأمر على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة بل ينطوي الزيادة على ارتفاع طردي في نسبة النفقات العامة التي على الدول تحملها، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لقانون فاجنر لطابعه غير العلم الذي يصعب تطبيقه في جميع المجتمعات في مختلف مراحل نموها وتطورها، إلا أنه أعطى دليلا على أن النفقات العامة لا سبيل إلى تخفيضها لان معنى تخفيضها مخالفة طبيعية الأشياء والسير عكس التطور وبشكل عام لوحظ أن هذه الظاهرة تعود إلى أسباب عديدة منها :

1-1-الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة :[2]

هي تلك الأسباب التي يؤدي إلى تضخم في الرقم الحسابي للنفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في التكلفة الحقيقية أي في كمية السلع والخدمات المستخدمة لإشباع حاجات عامة، ويلاحظ في ظل هذا النوع من الزيادة أن بيانات النفقات العامة للبلد تكون في تصاعد، ومن الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات نجده :

أ- ارتفاع مستوى الأسعار:

الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض القدرة الشرائية للنقود (التضخم المالي) ومنه ينقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس المقدار من الوحدات النقدية عن المقدار الذي يمكن الحصول عليه من قبل. وعلى هذا الأساس تنشأ العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار وحجم النفقات العامة، إذ أن هذا الأخير إذا ارتفع يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية النفقات العامة وهو ما يدفع الدولة إلى الرفع من القيمة النقدية لها للمحافظة على منفعتها الحقيقية الثابتة.

---

[1] محمد طاقة ود.هدى الغزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للتوزيع والنشر والطباعة، الطبعة 1، 2007، ص43.

[2] - سوزي عدلي ناشد مرجع سابق، ص 64.

ب – اختلاف طرق المحاسبة العامة:

إن تغير طرق المحاسبة العامة يمكن أن تظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام. إذ أن الانتقال من قواعد الميزانية الصافية تشد على أساس الحق في إجراء المقاصة بين الإيرادات والنفقات إلى قواعد الميزانية العامة للدولة كقاعدة الشمولية التي تقتضي بتقيد الإجراءات والنفقات الكلية دون إجراء أي مقاصة بينهما، أدى إلى الزيادة في حجم النفقات العامة بشكل واضح .

ج – زيادة مساحة الإقليم أو عدد السكان:[1]

فاتساع أقاليم الدولة له دوم كبير في زيادة لبنات الواضحة في موازنة الدولة ظاهرا، ويمكن معرفة ذلك من خلال معرفة نصيب الفرد من النفقات العامة وبالتالي من الخدمات المقدمة من قبل الدولة. مما يتطلب من الدولة الرفع من نفقاتها العامة لتشمل سكان المساحة الإقليمية الجديدة دون زيادة في المتوسط نصيب الفرد من النفقات العامة.

ويعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري فارتفاع عدد الأطفال في سن التعليم يعود إلى زيادة نفقات القطاع التعليم، وارتفاع عدد كبار السن في المجتمع يزيد من حصيلة نفقات الرعاية الصحية والاجتماعية، لهذا فإن زيادة عدد السكان وتنوع الهيكل السكاني يمتصان أي زيادة في النفقات العامة بشكل يجعلين زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية.

2– الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة:

نقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفقة الحقيقية المترتبة على النفقات بالإضافة إلى زيادة عبء التكاليف العامة نسبة ما، وترتبط الزيادة في عبء التكاليف غالب بزيادة تدخل الدولة الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (زيادة متوسط الفرد من الخدمات العامة).

وترجع الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لأسباب متعددة مذهبية اقتصادية واجتماعية وإدارية ومالية وسياسية وتختلف الأهمية النسبية لكل منها بحسب ظروف كل دولة وهي كما يلي :

2–1–الأسباب المذهبية:

ويقصد بها الأسباب التي ترتبط بالتطور التاريخي لدور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة. والذي أدى بدوره إلى بروز أشكال متعددة للدولة حسب دورها في الاقتصاد اذ نتج عن ذلك ازدياد وظائف الدولة انطلاقا

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منحد عبد اللطيف الحشالي، مرجع سابق، ص56.

من اقتصادها على توفير الأمن من حماية الممتلكات إلى المساهمة ففي تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يترتب عنه بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية لممتلكات الدولة.[1]

أ-الأسباب الاقتصادية:

من أهم الأسباب الاقتصادية:

ب-1- الدخل القومي:

فزيادة الدخل القومي يمكن الدولة من زيادة ما تقتطعه منه في صورة تكاليف وأعباء عامة من ضرائب ورسوم غيرها. بعض النظر عن تزايد وتنوع الضرائب المقررة وارتفاع سعرها.و مما هو جديد بالذكر أن زيادة الإرادات يشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الوجه المختلفة، كذلك التوسع في القيام بالمشروعات العامة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة النفقات العامة والغرض منها أما الحصول على موارد للخزانة العامة أو التنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار وبصفة عامة توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب المذهبية السائدة.

ب-1- الدورة الاقتصادية والمنافسة الاقتصادية للدولة:

إن حركة الدورة الاقتصادية تدفع بالدولة إلى التدخل لزيادة نفقاتها العامة خصوصا أنها أثبتت بأنها من أهم حلول الأزمات الاقتصادية كالكساد. والذي يحتم على الدولة التدخل لزيادة الطلب الكلي الفعال بشكل يسمح بتنشيط عجلة الاقتصاد وتصريف الإنتاج، كما أن التنافس الاقتصادي الدولي و تفوق الدولة من عدم الدولة فترة صناعها الناشئة وصادراتها بصفة عامة من عدم القدرة على المنافسة يدفعها إلى تقديم المزيد من الإعانات للمشروعات الوطنية لتدعيم قدرتها التنافسية ويبرز ذلك بالخصوص في الدولة النامية التي ينخفض فيها نشاط القطاع الخاص وهو ما يتطلب تدخل الدولة لتعويض ذلك النقص.[2]

ج- الأسباب الاجتماعية:[3]

تزداد حجم النفقات العامة مع زيادة عدد السكان، وتركزهم في المدن والمراكز الصناعية، وذلك بمواجهة الطلب على الخدمات التعليمية والصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات والمياه الكهرباء والغاز والأمن العام ويرجع هذا إلى أن حاجات سكان المدن أكثر من حاجات سكان الريف.

---

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص67.

[2] نوراد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص57.

[3]سوزي عدلي ناشد، مرجع سلبق، ص67.

إضافة إلى زيادة نمو الوعي الاجتماعي، كنتيجة حتمية لانتشار التعليم ومن ثم ازدياد وعي الأفراد بحقوقهم، فأصبحوا يطالبون الدولة بالقيام بالوظائف لم تعرفها من قبل كتأمين الأفراد ضد الفقر والبطالة والمرض والعجز والشيخوخة وغيرها، وقد تترتب على ذلك زيادة النفقات العامة بصورة عامة.

د-)الأسباب السياسية:

يترتب على انتشار مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية زيادة اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وكفالة كثير من خدماتها. أضف إلى ذلك النظام الحزبي يدفع الحزب الحاكم إلى التوسع في المشروعات الاجتماعية مما يترتب عليه زيادة في النفقات العامة.

ومن جهة أخرى تزايدات النفقات العامة بسبب اتساع حجم التمثيل الدبلوماسي لازدياد عدد الدولة المستقلة، وظهور منظمات دولية متخصصة وغير متخصصة ومنظمات إقليمية متعددة. وتقوية مكانة الدولة على الساحة العالمية زاد من نفقات استضافة المؤتمرات الدولية والاشتراك في المنظمات والمؤسسات الدولية وكذا نفقات سفارات والقنصليات وما يقدم لدول أخرى من منح ومساعدات للدول الأجنبية.

- و أخيرا تشغل النفقات العسكرية بندا هاما في التزايد المطرد للنفقات العامة. ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجي السريع في هذا المجال مما يدفع الدولة لانفاق مبالغ طائلة لمدها بأحدث الأساليب والمخترعات العسكرية بهدف حماية منشأتها ومواطنيها من خطر الغزو الخارجي.

أضف إلى ذلك ما ستلزمه الحروب من تمويلات مالية ضخمة ليس فقط أثناء الحرب بل وأيضا في أعقابها. كدفع التعويضات والإعانات ومعاشات لضحايا الحرب من أسرى وشهداء. وكذلك نفقات إعادة تعمير ما دمرته الحرب ودفع أقساط فوائد الديون التي عقدتها الدول أثناء الحرب بتمويل نفقاتها الحربية.[1]

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

على الرغم من تعدد آثار النفقات العامة في مختلف الميادين إلا أننا سنقتصر دراستنا على الآثار الاقتصادية وحدها.

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منحد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص59.

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمر بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي تمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة يجعل المسئولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع إلى تحقيقه.

غير أن هذه الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تكون مباشرة، كما قد تكون غير مباشرة.

1-الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة:

وتشمل هذه الدراسة آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج القومي، وعلى الاستهلاك، وأخيرا آثارها على نمط توزيع الدخل القومي أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل القومي.

1-1- آثار النفقات العامة على الإنتاج القومي:

تؤثر النفقات العامة على حجم الإنتاج والعمالة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب، وتزداد أهميته بازدياد مظاهر تدخل الدولة في حياة الأفراد. والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي يتوقف على حجم النفقة ونوعها.[1] ومن جهة أخرى، يرتبط أثر النفقات العامة على الإنتاج بمدى تأثير الطلب الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والعمالة. وهذا بدوره يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي، أو مستوى العمالة والتشغيل في الدول المتقدمة، وعلى درجة النمو في الدول النامية.

والواقع أن النفقات العامة تؤثر على المقدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي برفعها لهذه الأخيرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ثم يرتفع الناتج القومي والدخل القومي. ولبيان أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية، يتعين علينا التفرقة بين أنواع النفقات العامة.

فالنفقات الإنتاجية أو الاستثمارية: تعمل على إنتاج السلع المادية والخدمات العمومية لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد. وتعمل أيضا على تكوين رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار. وهذا الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري يعد من النفقات المنتجة التي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل القومي ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وقد تقوم بها الدولة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج. أو قد تمنح الدولة بعض المشروعات العامة أو الخاصة إعانات اقتصادية التي تستهلكها الطبقات الفقيرة، أو تعويض المشروعات العامة عن خدماتها غير العادية للأفراد تمكينا لها من الاستمرار في تحقيق المنفعة العامة من خلال النشاط الاقتصادي

[1]- سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص73.

الذي تؤديه. ومثل ذلك إعانات التصدير أو الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات أو المؤسسات العامة لتغطية العجز الذي يحدث في ميزانيتها أو الرغبة في تحويل عناصر الإنتاج إلى الفروع إنتاجية للتوسع في الاستثمار.[1]

أما النفقات الاجتماعية: تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية. وهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو تحويلات عينية. فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل تحويلات نقدية، أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القوة الشرائية لصالح بعض الأفراد، المتعلقة بالفئات محدودة الدخل. وبالتالي فلا يمكن مقدما، معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج، وذلك لعدم معرفة مدى أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول عليها على وجه التحديد. ولكن ابتداء من تحديد هذه الفئات ذوو الدخل المحدود وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك، فإنه من المنطقي أن يتجه المقابل النقدي والإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما يستتبعه ذلك من زيادة إنتاجها.

أما في حالة إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية إعانات وتحويلات مباشرة فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ. إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية، مثل نفقات التعليم والصحة، التي تؤثر على رفع المستوى الاجتماعي للأفراد، وأيضا تمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر. فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم الفني والتعليمي والصحي والمعيشي من مختلف النواحي، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد الإنتاج.[2]

أما النفقات الحربية: فكان الفكر المالي التقليدي يعتبر النفقات العسكرية من قبيل النفقات التي تذهب إلى الاستهلاك غير المنتج، بينما أصبح الفكر المالي الحديث يميل إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات الحربية.

فقد تحدث النفقات العسكرية أثرا انكماشيا في حجم الإنتاج القومي، وذلك في حالات تحويل بعض عناصر الإنتاج من قطاع الإنتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة إلى العمليات المتعلقة بالأغراض العسكرية مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان، مما يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك من جهة وارتفاع عناصر الإنتاج من جهة أخرى.

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 74.
[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص74-75-76

أما بالنسبة للآثار التوسعية للنفقات الحربية على حجم الإنتاج القومي، فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء الموانئ، ونفقات البحث العلمي وتصدير الأسلحة إذ تؤثر تلك النفقات على الدول النامية التي تعتمد في إعداد جيوشها ومعداتها على الدول الخارجية، مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها.

ومن ناحية أخرى، فإن هذه النفقات تتأثر بالأوضاع المشار إليها، فحيث تكون الدولة قد وصلت إلى مرحلة العمالة الكاملة، فإن النفقات العسكرية تؤدي إلى حدوث آثار تضخمية وارتفاع في الأسعار، أما في حالة نقص التشغيل، فإن هذه النفقات تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج القومي نتيجة التوسع في الصناعات الحربية، مما يودي بصفة عامة إلى تشغيل العمال والقضاء على البطالة.[1]

1-2-آثار النفقات العامة على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي، أو العام، من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.

1-2-1-نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام:

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء سلع أو مهمات لازمة لسير المرافق العامة. ومن أمثلتها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق والأثاث اللازم للمصالح الحكومية والوزارات...الخ

ويرى بعض الشراح أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك إلى الدولة. فلابد من أن تعطي الدولة هؤلاء الأفراد دخولا كبيرة تمكنهم من استهلاك هذه السلع أو الخدمات، فإنها تقوم بتقديمها إليهم، وبذلك فإن هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي. وإن كان يظل الفرق واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه، وبين مدى الحرية التي كان يتسنى لهؤلاء ممارستها في اختيار السلع والخدمات بأنفسهم.[2]

1-2-2نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد:

[1] زين العابدين ناصر، **علم المالية والتشريع المالي**، دار النهضة العربية، سنة1971، ص175.

[2] د.علي رغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الطبعة1، سنة2006، ص63.

تظهر آثار هذه النفقات عندما تخصص الدولة جزء من النفقات العمومية للرواتب والأجور لموظفيها وعمالها مقابل ما يؤديه هؤلاء من أعمال مما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف، وتعد هذه النفقات من قبل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات.[1]

1-3-آثار النفقات العامة على نمط توزيع الدخل القومي:[2]

يقصد بنفقات الدخل القومي الكيفية التي يوزع بها بين طبقات وفئات المجتمع، ونصيب كل طبقة أو فئة منه. وكقاعدة عامة، يتحدد نمط توزيع الدخل القومي بطبيعة طريقة الإنتاج.

فبالنسبة للمجتمع الرأسمالي يقوم بإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل الأجير ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق. وبالتالي فإن الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة على النحو التالي:

1 -**العمل والإنتاجية:** حيث تتحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب العمال وتحسين إمكانياتهم الإنتاجية. ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب وتحسين ظروف المعيشة. فكلما ارتفع مستوى العامل التعليمي والفني وتحسنت ظروف معيشته كلما زادت إنتاجيته.

2-**الملكية الفردية لوسائل الإنتاج:** وبذلك أصبح الرأسمالي ذا قوة اقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الاجتماعي الصافي. وكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج كلما زادت قوته وسيطرته الاقتصادية. ومن ثم يحصل على جزء أكبر من الناتج الاجتماعي الصافي بالمقارنة بغيره الأقل قوة والعكس صحيح.

3- النفوذ الشخصي أو السياسي : الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أمع ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج.

وهذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تؤدي إلى انعدام العدالة التوزيعية للدخل لصالح الرأسمالي الذي يمتلك وسائل إنتاج أكبر، أو يتمتع بنفوذ شخصي وسياسي أكبر، على حساب الطبقة الكادحة، ويظهر هنا دور الدولة (تحت تأثير الضغط السياسي للطبقات العاملة) في التأثير على نمط توزيع الدخل القومي بغرض التخفيف من عدم العدالة في توزيع الدخل، أي عن طريق إعادة توزيع الدخل.

[1] د.طاقة محمد ود.هدى العزاوي، مرجع سابق، ص66.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص77-78

ويتجلى هنا تأثير النفقات العامة كوسيلة في يد الدولة تستطيع أن تستخدمها لتحقيق هذا الغرض، ودلك بزيادة القوة الشرائية لبعض الطبقات أو الفئات ذات الدخول المنخفضة.

وللتعرف على أثر الإنفاق العام على نمط الدخل القومي لابد من تحديد السياسة الإرادية للدولة. دلك أن ما قد تنتهجه الدولة بشأن تقليل التفاوت بين الدخول بمنح إعانة للطبقات محدودة الدخل قد يضيع مفعوله بإتباع سياسة إيراديه معينة، كفرض ضرائب مثلا على هده الطبقات. ولدا لابد من التنسيق بين السياسة الإنفاقية والإرادية.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:[1]

للنفقات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل. وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعجل.

ويطلق على الأثر المضاعف الاستهلاك المولد، كما يطلق على الأثر المعجل الاستثمار المولد. ويرتبط أثر النفقة العامة على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج نتيجة لتفاعل كل من المضاعف والمعجل. وبمعنى أوضح فإن النفقة العامة لا تؤثرفقط على الاستهلاك بتأثير عامل المضاعف ولكنها تؤثر في ذات الوقت على الإنتاج بصورة غير مباشرة بتأثير عامل المعجل. كدلك لا تؤثر النفقات على الإنتاج فقط ولكنها تؤثر في دات الوقت على الاستهلاك بصورة غير مباشرة.

وسنعرض أثر النفقات العامة من خلال الأثر المضاعف والمعجل على النحو التالي:

2-1-أثر المضاعف:[2]

يقصد بالمضاعف في التحليل الاقتصادي، المعامل العددي الذي يشير إلى الزيادة في الدخل القومي المتولدة عن الزيادة في الإنفاق، وأثر زيادة الإنفاق القومي على الاستهلاك.

وإذا كانت نظرية كينز اقتصرت على بيان أثر الاستثمار على الدخل القومي عن طريق نظريته في المضاعف، إلا أن الفقه الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع نظرية المضاعف وأثره ليشمل الاستثمار والاستهلاك والإنفاق العام والتصدير.

ولتوضيح فكرة المضاعف فإنه عندما تزيد النفقات العامة فإن جزء منها يوزع في شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، وأثمان للمواد الأولية أو ريع على الأفراد. وهؤلاء يخصصون جزء من هده الدخول لإنفاقه على بنود الاستهلاك المختلفة، ويقومون بادخار

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منحد عبد اللطيف الخشالي،مرجع سابق، ص66

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص81، 82.

الباقي وفقا للميل الحدي للاستهلاك والادخار[1]. والدخول التي تنفق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى تقسم ما بين الاستهلاك والادخار، والدخل الذي يوجه إلى الادخار ينفق جزء منه في الاستثمار. وبذلك تستمر حلقة توزيع الدخول من خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في، الإنتاج – الدخل – الاستهلاك – الإنتاج مع ملاحظة أن الزيادة في الإنتاج والدخل لا تتم بنفس مقدار الزيادة في الإنفاق ولكن بنسب مضاعفة، ولذلك سمي بالمضاعف

ولما كان أثر المضاعف ذا علاقة بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وينخفض بانخفاضه.

وبطبيعة الحال، فإن الميل الحدي للاستهلاك ليس ثابتا بل يختلف من قطاع إلى آخر ومن فئة لأخرى. لذا تبدو أهمية تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات ومختلف الفئات.

فبالنسبة لأصحاب المرتبات والأجور والإعانات ذوي الدخل المحدود فلميل الحدي للاستهلاك لديهم مرتفع، وبالتالي يرتفع أثر المضاعف مع زيادة النفقات العامة لهؤلاء. أما الرأسماليون فإنهم يتجهون إلى شراء المعدات وأدوات الإنتاج، وبالتالي فإن أثر المضاعف يكون بسيطا بالنسبة لهم، حيث ميلهم الحدي للاستهلاك منخفض.

أضف إلى ذلك أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يرتبط بمدى مرونة وتوسع الجهاز الإنتاجي. وهذا يرتبط بدوره بدرجة التقدم الاقتصادي. ففي ظل الدول المتقدمة حيث الجهاز الإنتاجي يتمتع بالمرونة والقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك، فالمضاعف ينتج أثره بشكل ملموس. أما في الدول النامية، وبالرغم من ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، يكون أثر المضاعف ضعيفا، نظرا لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي وانعدام قدرته على التجاوب مع الزيادة في الاستهلاك.

2-2 الأثر المعجل:

ينصرف مصطلح المعجل في التحليل الاقتصادي إلى أثر زيادة الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار. حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار، والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بالمبدأ المعجل.

وحقيقة الأمر أن زيادة الدخول – كما رأينا – يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية (أثر المضاعف)، ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع، وبعد نفاد المخزون، يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع، بغرض زيادة أرباحهم.

[1] الميل الحدي للاستهلاك عبارة عن نسبة الزيادة في الاستهلاك إلى الزيادة في الدخل وتسمى بدالة الاستهلاك، أما الميل الحدي للإدخار فهو عبارة عن نسبة الزيادة في الادخار إلى الزيادة في الدخل ويسمى بدالة الادخار.

ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها.

ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي. فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة أولية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار – بمرور الوقت – بنسبة أكبر.

ومما هو جدير بالذكر، أن هناك تفاعلا متبادلا بين مبدأي المضاعف والمعجل، كما كان أثر المعجل، شأنه في ذلك شأن أثر المضاعف، يختلف من قطاع صناعي إلى آخر.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل لمختلف جوانب النفقات العامة تبين لنا أنها وسيلة من الوسائل التي تستخدمها الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، فقد تطور مفهومها بين المذاهب الاقتصادية وخلال مراحل التطور هذه كان الإنفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي، ويمكن القول أن ظاهرة تزايد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى فتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

كما أن هذه الأخيرة تحدث آثار مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك، بالإضافة إلى آثار غير مباشرة من خلال الأثر المضاعف والمعجل.

الفصـــــل الثاني:

الإطار المفاهيمي

للنمو الاقتصادي

مقدمة الفصل:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، و تتطلع إليها الشعوب,وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع,إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات,كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها ,ويرتبط النمو بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الراشد، المشاركة المجتمعية،البحث العلمي،الصحة و التعليم..وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضويا بتوفر هذا المناخ المؤثر...تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصورا عاما عن مفهوم النمو الاقتصادي ،خصائصه ،عناصره،مؤشراته،وكذا أبرز النظريات التي كتبت في سبيله تحقيقا لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات.

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي

يبرز النمو الاقتصادي كأهم المواضيع الاقتصادية الخاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، أين زاد الاهتمام بدراسة مختلف العلاقات والتفاعلات على مستوى التغيرات الاقتصادية الكلية، باعتبار أن ذلك هو السبيل الأمثل لفهم سير الأوضاع الاقتصادية ومن ثم تحسين الأداء الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، وكان محل اهتمام العديد من الاقتصاديين أولهم روبورت مالتوس سنة 1798 في كتابه مبدأ الأمة وتبعه بعد ذلك العديد من الباحثين الاقتصاديين بشكل يعكس الأهمية الكبرى التي يعبر عنها النمو الاقتصادي من عدة جوانب.

1 –مفهوم النمو الاقتصادي:

يظهر النمو الاقتصادي في حالة حدوث زيادة في إجمالي الناتج من السلع والخدمات في اقتصاد ما مع مرور الزمن. ولكن في السنوات الأخيرة، قد تحولت وجهات النظر دول مفهوم النمو الاقتصادي، حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن النمو الاقتصادي يحدث فقط عندما تكون هناك زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني، و الذي يقاس بمتوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي GDP". Per Capita"

- ✓ حسب François Perroux) 1669 : يمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لمؤشر الإنتاج بالحجم لبلد ما :الناتج الإجمالي الصافي بالقيمة الحقيقية .
- ✓ بالنسبة Simon Kuznets) 1973 :يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه زيادة طويلة الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكان هذا البلد، تساهم هذه القدرة المتنامية على التقدم التكنولوجي، التنظيمات المؤسساتية والإيديولوجية التي تتطلبها [1]
- ✓ من وجهة نظر Paul A. Samuelson: يمثل النمو الاقتصادي توسع أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني المحتمل لبلد ما بعبارة أخرى، يحد النمو الاقتصادي عندما تنتقل حدود إمكانيات الإنتاج لبلد ما نحو الخارج. يرتبط النمو الاقتصادي

[1] Simon Kuznets ; *" Modern Economic Growth : Findings and Reflections "* ; The American Economic Review ; Vol. 63 ; N°. 3 ; 1973 ; P. 247.

ارتباطا قويا بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج، فهذا الأخير يحدد المعدل الذي تكون عنده المستويات المعيشية للبلد مرتفعة، حيث تهتم الدول بالدرجة الأولى بالنمو في نصيب الفرد من الناتج لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع متوسط الدخل الفردي. [1]

- ✓ حسب Dominick Salvatore: يمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه "العملية التي بموجبها تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي أو الدخل الحقيقي لبلد ما على مدى فترة طويلة من الزمن من خلال الزيادة المستمرة في الإنتاجية الفردية"[2].
- ✓ وبالنسبة Peterson: "يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الإنتاج الفعلي أو الحقيقي للسلع و الخدمات، و كذلك زيادة في قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع و الخدمات[3]"
- ✓ يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

من خلال هذا التعريف يمكن استنتاج ما يلي:

أ –النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني.[4]

فإذا كان الناتج ينمو بنفس معدل النمو السكاني، فإنه لن تحد أي زيادة في نصيب الفرد من الدخل، وبالتالي، لن يكون هناك أي تحسن في المستوى المعيشي للأفراد ، على الرغم من زيادة الإنتاج.

---

[1] Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus ; " **Economics** " ; 19thed . (Special Indian Edition) ; Tata McGraw-Hill Education Private limited ; New Delhi ; 2010 ; P. 650

[2] Dominick Salvatore ; " **Development Economics** " ; Schaum's Outline Series ; McGraw- Hill ; USA ; 1992 ;P.4

[3] T. R. Jain ;O. P. Khanna ;Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";V.K. Publications ; New Delhi ; 2009-10 ; P. 2

[4] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **" التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية و تطبيقية"** ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009، ص71

و من جهة أخرى، حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل كنتيجة لانخفاض عدد السكان بمعدل أسرع من معدل الانخفاض في كريات الإنتاج وهذا في دالة التدهور العام للاقتصاد، فإنه لن يتحقق أي نمو في البلد على الرغم من زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.[1]

و وفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني

ب –إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، و على ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

ج –إن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة[2]، حيث أن أي زيادة قصيرة الأجل في الإنتاج خلال فترة معينة يتبعها انخفاض مماثل في الفترة المقبلة، لا تعني النمو الاقتصادي[3]، أي لا بد من استبعاد ما يعرف بالنمو العابر، الذي يحد نتيجة لعوامل عرضية[4] ، و يمكن ملاحظة أن الزيادة الموسمية، العرضية أو الدورية في الناتج لا تحقق شروط النمو الاقتصادي المستدام.

- ويعرفه فليب بيرو : هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو لناتج الصافي الحقيقي.
- أما كوسوف فيقول: "أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي".

ويؤكد بوينه: "أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسع اقتصادية تلقائية، تقاس بتغيرات كمية حادثة".

---

[1] محمد ناجي حسن حليفة، "النمو الاقتصادي –النظرية والمفهوم"، دار القاهرة للنشر، 2001، ص07.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " مرجع سابق" ، ص 74 - 75

[3] D. N. Dwivedi ; " Macroeconomics : Theory and policy " ; 3rd Edition ;op.cit ; P. 383

[4] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص79

وبصفة عامة، يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع و الخدمات، نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن، أي أن النمو الاقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل
- أن تكون الزيادة حقيقية و ليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

2-مفهوم التنمية الاقتصادية:

إن إعطاء مفهوم واضح لمفهوم التنمية هو خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح وذلك أن الأخطاء الكبرى التي وقعت باسم التنمية قد زادت التخلف تعميقا ، حيث أن السياسات والممارسات الخاطئة قد أدت إلى تنمية التخلف بأبعاده المتعددة،في الوقت الذي ارتبط تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر النمو الليبرالي الذي عجز عن حل الأزمات الجزئية و الكلية لتلك البلدان نظرا لاعتماده على المكونات الفرعية لمفهوم التنمية ، ومنها:

- ✓ ارتباط التنمية ببعض مؤشرات الاقتصادية
- ✓ ارتكاز التنمية على الجانب الاقتصادي
- ✓ التنمية تتناقض مع عملية التخريب
- ✓ الانتقال من مصطلح التنمية إلى الإصلاحات الاقتصادية

وبناء على الحالة التي آلت إليها ظروف الاقتصاديات النامية بعد الحرب العالمية الثانية وفشلها في تحقيق متطلبات التنمية ، كان ضروريا الوقوف على مختلف مقاربات التنمية وتعاريفها المتطورة زمنيا ،و التي لم يتفق الاقتصاديون حول مدلول واحد لها ، والتي تنقسم إلى أربع مجموعات:

1-التنمية انطلاقا من معيار الدخل: حيث يوجد عدة تعريفات أهمها:

- ❖ يعرفها Meir بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للدولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة .

- هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادات حقيقية في متوسط الدخل الفردي .
- يعرفها * كنيد لبيرجر* بأنها الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع و خدمات في فترة زمنية هي سنة ، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية و فنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنشائها فيما بعد.

2- التنمية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي: دون غيره من الهياكل الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية، مما جعلها قاصرة في تفسير ظواهرها التي كثيرا ما رفعت الشعارات باسمها لأجلها ، ومنها :

- هي إجراءات و سياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.
- هي مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال في نفس الوقت الذي يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاية.

3-**التنمية انطلاقا من النظرة الاقتصادية**: حيث أهدافها اقتصادية في المقام الأول ومنها:

- هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية ،تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.
- هي عملية تغير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصاديات البلدان ومحسن لظروف ومستوى حيات الإنسان فيها.[1]

[1] بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** –دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة – بومرداس، 2008-2009، ص30.

3-الفرق بين التنمية النمو:

في كثير من الأحيان، لجأ البعض إلى استخدام المصطلحين" النمو الاقتصادي "و " التنمية الاقتصادية "بالتبادل كما لو كانا مرادفين، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، إلا أنه يوجد فرق واضح بين المصطلحين، حيث قام بعض الاقتصاديين بتوضيح أهم الاختلافات بينهما كما يلي:

أ -النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الأبعاد، حيث يهتم بالزيادة في الدخل القومي الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من الدخل. ومن جهة أخرى، تعتبر التنمية الاقتصادية مفهوم واسع، متعدد الأبعاد، حيث تتعلق بكل من الدخل والتغييرات الهيكلية[1]، ففي دالة التنمية الاقتصادية، إلى جانب الزيادة في الدخل القومي، يكون هناك تغير في الهيكل الاقتصادي، الاجتماعي و السياسي للبلد[2]

- حسب Herrick،Kindleberger: يعني النمو الاقتصادي المزيد من الإنتاج، في حين أن التنمية الاقتصادية لا تعني فقط المزيد من الإنتاج بل أيضا تغييرات في هيكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة، إضافة إلى تغييرات في التنظيمات التقنية و المؤسساتية التي من خلالها يتم تحقيق هذا الإنتاج و تنويعه . [3]
- بالنسبة ل D. Bright Singh : التنمية الاقتصادية هي ظاهرة متعددة الأبعاد، فهي لا تشمل فقط الزيادة في المداخيل النقدية، ولكن تشمل أيضا تحسن في جميع الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل الحياة أفضل من تعليم، صحة عامة،...الخ.[4]

وعلى العكس من ذلك، في دالة النمو الاقتصادي تكون هناك زيادة في الدخل القومي و الفردي فقط، أي أنه لايوجد تغيير هيكلي في الاقتصاد.[5]

ب -يعتبر النمو الاقتصادي مفهوما كميا، في حين تمثل التنمية الاقتصادية مفهوما كميا و نوعيا في آن واحد.[6]

- حسب الأستاذ ل J. K. Mehta : لدى مصطلح" النمو "معنى كمي، فهو يشير إلى حدوث زيادة في حجم شيء معين مثل: الزيادة في عدد سكان بلد ما، الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل، الاستهلاك، الادخار، والاستثمار،...الخ،

---

[1] T. R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade "; op.cit ; p. 10

[2] T. R. Jain ;" Development Problems and Policies " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006-07 ; p.8

[3] Charles P. Kindleberger, Bruce Herrick ;" Economic Development "; McGraw Hill International Book Company ; 4th ed. ; New York ; 1983 ; p. 21

[4] K.B.K Singh ; " Social Costs and Benefits of Economic Development in India : A Case Study " ; in R.S. Tripathi and S.B. Singh Parmar (eds.) ; Social and Economic Development in India ; Ashish Publishing House ; New Delhi ; 1996 ; p. 18

[5] T. R. Jain ; V. K. Ohri ; " Development Economics " ; op.cit ; p. 2

[6] T. R. Jain ; V. K. Ohri ; op.cit ; p. 2

- حسبJ.K.Mehta لدى مصطلح "النمو" معنى كمي ،فهو يشير إلى حدوث الزيادة في الكمية أو حجم شيء معين مثل : الزيادة في عدد سكان بلد ما، الدخل القومي، متوسط نصيب الفرد من الدخل، الاستهلاك، الادخار، والاستثمار.....الخ، وبشكل خاص، يعني مصطلح "النمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي الحقيقي ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي، في حين تشمل التنمية الاقتصادية إلى جانب هذا التغير الكمي(الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل) العديد من التغييرات النوعية الهامة منها التغييرات الهيكلية، المؤسساتية والتقنية في الاقتصاد، الحد من التفاوت الاجتماعي وذلك بإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

وبشكل خاص، يعني مصطلح" النمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الدخل القومي الحقيقي ومتوسط الدخل الفردي الحقيقي [1] ، في حين تشمل التنمية الاقتصادية إلى جانب هذا التغير الكمي (الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل) العديد من التغييرات النوعية الهامة منها التغييرات الهيكلية، المؤسساتية والتقنية في الاقتصاد، الحد من التفاوت الاجتماعي و ذلك بإعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء، و تحقيق الرفاهية .الاقتصادية للمجتمع.[2]

وحسب القاموس الاقتصادي"Everyman's Dictionary of Economics" لا تستخدم التنمية الاقتصادية لوصف المقاييس الكمية لاقتصاد تام (مثل معدل الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي)، و إنما لوصف التغييرات الاقتصادية، الاجتماعية وغيرها التي تؤدي إلى النمو، و من ثم، فإن النمو قابل للقياس وموضوعي، فهو يصف التوسع في القوى العاملة، رأس المال، حجم الاستهلاك والتبادل التجاري. أما التنمية الاقتصادية يمكن استخدامها لوصف المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، مثل التغييرات في تقنيات الإنتاج، المواقف أو السلوكيات الاجتماعية والتنظيمات المؤسساتية . مثل هذه التغيرات التي قد تحقق النمو الاقتصادي. [3]

ج –يستخدم مصطلح التنمية من أجل الدلالة على التغييرات المتقطعة والعفوية، في حين يستخدم مصطلح النمو للدلالة على التغييرات المستمرة والمنتظرة.[4]

[1] Ne. Thi. Somashekar ; " Development and Environmental Economics " ; op.cit ; p. 9
[2] T.R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade "; op.cit ; p. 11
[3] Salah Wahab, John J. Pigram ; " Tourism and Sustainability : Policy Considerations " ; in Salah Wahab and John J. Pigram (eds.) ; Tourism, Development and Growth: The challenge of Sustainability ; Routledge ; London and New York ; 2005 ; p. 254
[4] T.R. Jain, O.P. Khanna; " Development Problems and Policies "; V.K. Publications ; New Delhi ; 2010-11 ; p. 12

✓ وحسب Schumpeter 1942: التنمية الاقتصادية هي تغيير متقطع و عفوي في دالة الثبات أو الاستقرار الذي يغير و يزيح دالة التوازن الموجودة سابقا، في دين أن النمو هو تغيير تدريجي و منتظم على المدى الطويل، و الذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار و السكان . [1]

د–تشير التنمية الاقتصادية إلى مشاكل الدول المتخلفة في حين أن النمو الاقتصادي يشير إلى تلك المشاكل المتعلقة بالدول المتقدمة[2]،حيث أشارت الأستاذة Ursula Hicks 1957، إلى أن مشاكل الدول المتخلفة تتعلق بتعبئة الموارد غير المستخدمة، على الرغم من أن استخداماتها معروفة، في حين ترتبط مشاكل الدول المتقدمة بالنمو، فمعظم مواردها معروفة بالفعل و مطورة إلى حد كبي. [3]

و بالتالي، يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية للإشارة إلى التوظيف الكامل للموارد الطبيعية و البشرية العاطلة عن العمل أو غير المستغلة في الدول المتخلفة، بينما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي من أجل الإشارة إلى الحفاظ على دالة التشغيل الكامل في الدول المتقدمة.

✓ يرى الأستاذ A. Maddison 1970 :أن ارتفاع مستويات الدخل يدعى عموما النمو الاقتصادي في الدول الغنية، و في الدول الفقيرة يطلق عليه التنمية الاقتصادية. [4]

✓ حسب الأستاذ Alfred Bonne 1957: تتطلب التنمية نوعا من التوجيه، التنظيم، والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها، وهذا ينطبق على معظم الدول المتخلفة، في دين أن الطبيعة العفوية للنمو تميز اقتصاديات المؤسسات الحرة المتقدمة . [5]

وبصفة عامة، يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية تشمل تغيرات في عرض عوامل الإنتاج من جهة، و في الطلب على المنتجات الذي يقوم على العوامل الاقتصادية و غير الاقتصادية من جهة أخرى .بينما النمو الاقتصادي يمثل نتيجة لهذه العملية الطويلة من التنمية.

باختصار، يعتبر النمو الاقتصادي نتيجة للتنمية الاقتصادية، و الذي يشير بدوره إلى حدوث زيادة طويلة الأجل في الدخل القومي الحقيقي و متوسط نصيب الفرد من الدخل لاقتصاد ما.

---

[1] Salah Wahab, John J. Pigram ; op.cit ; p. 254
[2] B.L. Mathur ; " Towards Economic Development " ; Discovery Publishing House ; New Delhi ; 2001 ; p. 14
[3] Ursula K. Hicks ; " Learning about Economic Development " ; Oxford Economic Papers (New Series) ; Vol. 9 ; N° 1 ; Oxford ; February 1957 ; p.1
[4] Angus Maddison ; " Economic Progress and Policy in Developing Countries " ; Routledge ; London and New York ; 1st published in 1970 ; Reprinted in 2006 ; p. 15
[5] M.L. Jhingan ; " The Economics of Development and Planning " ; VIKAS Publishing House ; New Delhi ; 1978 ; p. 4

وتبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لان النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية، و إن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية .كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ولا يمكن إحداث تنمية اقتصادية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
النمو الاقتصادي هو مفهوم ضيق، أحادي الأبعاد لأنه يشير فقط إلى حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أو زيادة في تدفق السلع والخدمات في الاقتصاد.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي و نوعي في آن واحد، حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية، تحقيق العدالة في توزيع الدخل، الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة، وهذا إلى جانب الزيادة في معدل نصيب الفرد من الإنتاج.
النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي حيث يتعلق بمعدل نصيب الفرد من الإنتاج أو معدل الزيادة في الدخل القومي الحقيقي.	التنمية الاقتصادية هي مفهوم كمي و نوعي في آن واحد، حيث تتعلق بالرفاهية الاقتصادية، تحقيق العدالة في توزيع الدخل، الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة، وهذا إلى جانب الزيادة في معدل نصيب الفرد من الإنتاج.
النمو الاقتصادي هو عبارة عن تغير مستمر و منتظم على المدى الطويل، و الذي يتحقق من خلال زيادة عامة في معدل الادخار و السكان.	التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تغير متقطع و عفوي في دالة الثبات، والذي يغير و يزيح دالة التوازن الموجودة سابقا.
يتعلق النمو الاقتصادي بالدول المتقدمة التي قامت بالفعل بتطوير و تنمية جميع مواردها الطبيعية والبشرية، والتي تحتاج إلى الحفاظ على دالة التشغيل الكامل هذه الموارد.	التنمية الاقتصادية هي مسألة مهمة تتعلق بالدول المتخلفة التي تحتاج إلى تحقيق دالة التوظيف الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية العاطلة أو غير المستخدمة، إضافة إلى ضمان حياة أفضل لمجتمعاتها.
النمو الاقتصادي يكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم	التنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم بها الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج

بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

يمكن توضيح الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول (01) : يوضح الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية[1]

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي وعوامله

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا عن حقيقة الأداء الاقتصادي، وتتوضح من خلاله العلاقة من خلاله العلاقة بين كل المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية قياس النمو الاقتصادي والتي تختلف بين العديد من الدول لأسباب تتعلق بتوفر البيانات والإحصائيات، وكذا كيفية بناء المؤشرات.

1-قياس النمو الاقتصادي:

على الرغم من وجود طرق عديدة لقياس النمو الاقتصادي، فإن الناتج المحلي المؤشر الأكثر انتشارًا في قياس النمو، ويعرف الناتج المحلي الإجمالي أو PIB الإجمالي بأنه " القيمة الاسمية أو PIB الإجمالي الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية للبلد أو الإقليم، والخاضعة للتبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة ."[2] باعتبار أن النمو الاقتصادي ما هو إلا تغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني، وبالتالي فإن قياس ذلك التغير يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، ومن هنا فإن هذه المقاييس تعد من المقاييس البسيطة وليست من المقاييس المركبة والتي تتمثل فيما يلي:

1-1-المعدلات النقدية للنمو: هي معدلات النمو التي يتم حسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد القومي، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي ترجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم، أو إغفال نسب التحويل فيما بين مختلف العملات، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تلافيا للملاحظات السابق ذكرها، ويمكن إضافة سلبيات أخرى خاصة عند الدراسات الدولية المقارنة، وهي تلك الخاصة بالأساليب المحاسبية التي تأخذ ها الدول عند إجراء التقديرات الخاصة بها، وقد

[1] بتاني فتيحة، مرجع سابق، ص 40.

[2]، هوشيار معروف ،**تحليل الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2 ، 2005 . ص77.

دفعت هذه المشاكل المختصين بمحاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع دول العالم، مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة .ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعدلات النقدية للنمو كما يلي: [1]

✓ **معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

✓ **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم، و ذلك بالاعتماد على سنة مرجعية تدعى سنة الأساس.

✓ **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لأخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.

✓ **1-2-المعدلات العينية للنمو:** مع التأثير الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول المتخلفة بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها على سبيل المثال :عدد الأطباء لكل نسمة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.

1-3-مقارنة القوة الشرائية: تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج الوطني مقيما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لذلك المقياس، ومن عيوب ذلك المقياس أنه يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، وفي الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية، وقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى أن هذا

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999 ص 117-119

المقياس يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية، لذلك تم إعداد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها بمعنى) حجم السلع والخدمات التي يحصل عليها المواطن مقابل وحدة واحدة من عملته الوطنية مقارنا بالقوة الشرائية للعملات في البلدان الأخرى) [1]

2-عوامل النمو الاقتصادي:

يورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، ولكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن أن نذكر العوامل التالية:

2-1-اليد العاملة: يمثل عنصر العمل أهم عامل من عوامل النمو الاقتصادي، وخاصة قديما (في فترة المدرسة الكلاسيكية)، حيث اعتبروه محددا أساسيا لحجم الإنتاج المحقق، إلا انه بتطور التكنولوجيا والتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب، التي تعتبر أعمال استثمارية في البشر ليعطي لنا رأس المال البشري، [2] ولا شك في أن هذين العاملين) التعليم والتدريب (يساعدان كثيرا على رفع إنتاجية القوة العاملة.

2-2-رأس المال: هو عبارة عن سلع تستخدم في إنتاج سلع أخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات أو كل مؤشر آخر يشرح مستوى ودرجة التجهيزات التقنية، ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وزيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع .

2-3-التقدم التقني: فهناك عوامل نوعية تساهم إلى حد ما في تحديد النمو الاقتصادي ومن أهم هذه العوامل نجد التقدم التكنولوجي الذي يعبر عن مجموع النظم الحديثة و التقنيات المتطورة التي تستعمل في الإنتاج والتي تتضمن السرعة في التطوير كونه يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، وهذا ما ينعكس إيجابيا على تطور الاقتصادي وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.[3]

المطلب الثالث: فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق ، ص 119 - 121 .

[2] .محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002 ، ص743 :

[3] إسماعيل عبد الرحمن، حزبي محمد مرسي عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 1999، ص373.

إن كل دول العالم تهتم بتحقيق فوائد أعلى للنمو الاقتصادي والتي تعود بالنفع على شعوبها، ومن أجل تحقيق أي هدف فإنه يجب تحمل أعباءه وتكاليفه للوصول إليه، ومن هنا سوف نلم بأهم فوئد النمو الاقتصادي وتكاليفه من خلال ما يلي:

1-فوائد النمو الاقتصادي.

يتوافق النمو الاقتصادي مع جملة من الفوائد الاقتصادية ويتوقف رصيد هذه الفوائد على طبيعة النمو الاقتصادي ويعتمد أيضا على طبيعة المؤسسات الاقتصادية في الدول.

ومن أهم فوائده ما يلي:

-تحسين المستوى المعيشي للسان من خلال زيادة السلع و الخدمات التي يقدمها الجهاز الانتاجي، وبالتالي زيادة الدخل الذي سوف يمكن الأفراد من الإنفاق بشكل أكبر على السلع الكمالية التي تحقق له الرفاهية التي يرجوها.

-زيادة العمر المتوقع للسكان وذلك بتوفير الرعاية الصحية وتحسين بنية العمل مما تمكن السكان من العيش لفترة طويلة.

-مكافحة الفقر من خلال اتخاذ الإجراءات المختلفة من طرف الحكومة كزيادة الدخول و الأرباح، وبالتالي زيادة حصيلة الضريبية التي تمكن الدولة ن تخصيص جزء من موازنة الدولة لخلق فرص العمل ودعم القطاعات الصحية والتعليمية المجانية التي تستهدف الطبقة الفقيرة.

-تحسين مستوى الخدمات العامة كما ونوعا وذلك لزيادة الحصيلة الضريبية الناتجة عن زيادة الدخل.

2-تكاليف النمو الاقتصادي:

على الرغم من أهمية النمو الاقتصادي ولاسيما ما يتعلق بتوفير المزيد من السلع والخدمات لأفراد المجتمع وأهميته في تحسين شروط المعيشة، إلا أن هناك تكاليف اقتصادية وغير اقتصادية للنمو، و من أهم هذه التكاليف مايلي:

2-1-التكاليف البيئية والصحية:

يعتبر التلوث البيئي السمة المصاحبة لعملية النمو في أغلب دول العالم خاصة المتقدمة منها، حيث أثبتت التجارب أن النمو السريع يصاحبه تلوث بيئي مرتفع.

ويمكن تصنيف التكاليف البيئية إلى:[1]

أ)التكاليف الاجتماعية المباشرة: وتتمثل في التضحيات التي تتحملها المنشأة نتيجة قيامها بتنفيذ البرامج والأنشطة الملزمة للمنشأة، وتنظيمات وقواعد البيئة، أو تلك التي تتحملها بصورة اختيارية لغرض حماية البيئة من الآثار السلبية لنشاطها.

ب)التكاليف الاجتماعية غير المباشرة : وتتمثل في التضحيات الاقتصادية التي تقع على عاتق المجتمع نتيجة الأضرار الناشئة عن ممارسة المنشأة لأنشطتها الضارة.

كما يمكن تصنيف التكاليف البيئية إلى مستويين هما:

أ-المستوى الكلي: وذلك من خلال وجهة نظر الدولة في التضحيات الاقتصادية التي تقع على عاتق المجتمع نتيجة الأضرار البيئية الناتجة عن ممارسة كافة أشخاص المجتمع للأنشطة المختلفة، والتي يترتب عليها آثار سلبية ضارة لكل أنواع مكونات البيئة.

ب-المستوى الجزئي: وذلك من خلال وجهة نظر المنشأة في التضحيات التي تقع على عاتقها نتيجة قيامها بتنفيذ برامج حماية البيئة.

ومنه يعتبر التلوث البيئي أهم الآثار الخارجية السلبية لعملية النمو الاقتصادي، والسبب يدعو إلى مزيد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بحكم أنه التضارب في مصالح المجتمع ومصالح الأفراد الخواص الذين يهدفون إلى الربح وتعظيم الفوائد بغض النظر عن آثار ذلك، حيث ساد التوجه في العديد من الدول إلى الاهتمام أولا بعملية النمو الاقتصادي والعمل على الرفع من حجم الناتج بشتى الطرق والتقنيات ثم في مرحلة ثانية بعد تحقق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يتوجهون نحو العمل على كيفية إزالة الآثار السلبية لنشاطاتها الاقتصادية وهو أمر غير منطقي بحكم أن آثار النشاط الاقتصادي على البيئة تؤثر في الوقت الحالي، وفي المستقبل وتزيد من تردي الأوضاع الصحية للأجيال الحالية والمستقبلية بحكم تعرض الجو إلى غازات سامة تؤثر على عملية التنفس، إضافة إلى تلوث المياه بشكل يضرب الأفراد بنشاطاتهم الزراعية.[2]

2-التضحية بالاستهلاك:

يعتبر عامل ترشيد الاستهلاك مهما في عملية النمو الاقتصادي بحكم أنه يتعلق مباشرة بتراكم عنصر رأس المال، فالتضحية بالاستهلاك يعني زيادة التوجه نحو الاستثمار، وبالتالي رفع مخزون رأس المال قصد زيادة الناتج في المستقبل.

[1] عبد القادر عويبان، **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير، التخصص نقود ومالية، جامعة البليدة(الجزائر)، 2008-2009، ص101.

[2] كريم بودخدخ، **أثر سياسة الاتفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص85.

لذلك فمن المهم على الأجيال الحالية التضحية بحجم معين من الاستهلاك حتى تنعم الأجيال المستقبلية بنوع من الرفاهية الاقتصادية والتي تتجلى أهميتها في ارتفاع حجم الدخل الوطني من خلال ارتفاع معدلات النمو.

3-التضحية بالراحة الآنية:

إن الرفع من حجم الناتج ومن ثم معدل النمو الاقتصادي يعني زيادة استغلال الموارد الاقتصادية للمجتمع، وذلك يكون بزيادة حجم العمالة، وكذا زيادة الحجم الساعي للعمل بشكل يمكن من رفع حصيلة العملية الإنتاجية.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

يأتي النمو الاقتصادي في صدر اهتمامات العديد من الاقتصاديين تماشيا وتطور الفكر الاقتصادي، إذ كان الاهتمام يدور حول العوامل المفسرة له والمحددات التي يتحدد من خلالها ويحكم تطور الوقائع الاقتصادية،مما ساهم في انقلاب عديد المفاهيم والأطر التي استندت عليها بعض النظريات في تفسير عملية النمو الاقتصادي، فبحكم أن النمو الاقتصادي يعني بصفة مباشرة بعملية الإنتاج فقد تشابكت المفاهيم بشكل يجعل من النمو الاقتصادي يتحدد نتيجة لعوامل عديدة ومتنوعة، حيث ظهرت العديد من النظريات التي تفسر هذه الظاهرة تباينت فيها الآراء من مؤيد إلى معارض في هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على أهم هذه النظريات.

المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الاستخدام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، حيث اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل.

في هذا السياق تباينت الأفكار من مفكر إلى آخر رغم أنهم يتفقون على الأفكار المشتركة لهذه المدرسة ولعل أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية هم آدم سميث، دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس، و كارل ماركس

1-نظرية آدم سميث:

لقد ساهم "آدم سميث "مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثورة والدخول ، حيث تمثل آراء آدم سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة، ويعتبر أن

العمل مصدره ثروة الأمة وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمم، وقد اهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو فمن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الإنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل والتخصص .

فتقسيم العمل يولّد وفرات خارجية وتحسن في مستوى التكنولوجيا، والتي ينجم عنها تخفيض فيتكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية، بينما التخصص يسهل مهمة تراكم رأس المال.[1]

يؤكد سميث أن نمو الإنتاج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار وتراكم رأس المال، وأن الاستثمار بدوره يعتمد على الادخار الذي ينجم عن الأرباح المتولدة من النشاط الصناعي والزراعي، ومن التخصص في العمل ، في حين نجد أن سميث يربط ما بين فكرة التخصص وتقسيم العمل وضرورة اتساع رقعة السوق، وحجم السوق قد يعد قيدا لانطلاق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة إذا لم يكن السوق قادرا على استيعاب الناتج المتزايد، حيث ترتب على ذلك مناداة "سميث" بحرية التجارة والتبادل الدولي وتحرير التجارة لتصريف الناتج في السوق العالمي وأن الأسواق التي تنظم نفسها بنفسها هي بمثابة اليد الخفيفة التي تحول المصالح الخاصة إلى منافع اجتماعية وفي نظره فإن ثورة الأمم تزداد من خلال زيادة إنتاجية العمل المتأتية من زيادة العوائد الناجمة عن تقسيم العمل.

يعتقد سميث بأن هناك حدودا لعملية النمو الاقتصادي، لهذا الركود أمر حتمي بسبب فناء الموارد وذلك في الاقتصاديات الرأسمالية وثبات عوائد الإنتاج.[2]

لكن تحليل آدم سميث لم يتسم بالدقة والترابط في الكيفية التي يصل الاقتصاد الرأسمالي إلى حالة الركود هذه .

2- دافيد ريكاردو:

يعتبر ريكاردو من أبرز مفكري المدرسة الكلاسيكية فقد ارتبط اسمه بالعديد من الآراء والأفكار منها الريع والأجور والتجارة الخارجية، حيث تأثر بكتابات "آدم سميث" ليضع اللمسات الأخيرة لنظريته الصارمة عن النمو الاقتصادي، وبذلك ساهم في تخليص النظرية الكلاسيكية للنمو من بعض الشوائب التي تبنتها النظرية.

جعل ريكاردو من الزراعة القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي نظرا للدور الهام الذي تلعبه الزراعة في توفير الغذاء للسكان، لكنها تخضع لقانون تناقص الغلة المتناقصة وأنه لم يعطي أهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك، ولهذا فقد تنبأ بأن الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة حيث يعتبر توزيع الدخل العامل

[1]-رمزي علي إبراهيم سلامه، **اقتصاديات التنمية**، الإسكندرية، 1991، ص325.

[2]-مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، سنة2007، ص56 -57.

الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي من خلال تقسيمه للمجتمع لثلاث طبقات هي: الرأسمالية، العمال الزراعيون وملاك الأراضي، فالطبقة الرأسمالية بتوفيرها لرأس المال الثابت للإنتاج تسعى لتحقيق أقصى الأرباح، ومن ثم العمل على تكوين رأس المال والتوسع فيه ؛ أما طبقة العمال الزراعيون يحصلون على دخولهم عن طريق الأجور ؛ في المقابل طبقة ملاك الأراضي يحصلون على دخولهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم، لهذا يعتبر الريع والربح مصدران أساسيان لتكوين رأس المال ومن ثم النمو الاقتصادي.

3- نظرية روبورت مالتوس:

لقد ركز "مالتوس" على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، حيث يعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى قانون ساي الذي يقول أن العرض يخلق الطلب.

ولقد قسم مالتوس الاقتصاد إلى قطاعين زراعي وصناعي، هذا الأخير يرى أن النمو الاقتصادي ينتج عنه (أي قطاع صناعي) حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة، نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني، في حين يتميز القطاع الزراعي بتناقص الغلة نتيجة محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص التقدم التقني.[1]

ولكن مالتوس أوضح أن الادخار يعني عدم الاستهلاك وبالتالي قلة الطلب وانخفاض الأرباح ومن ثم قلة الاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار.

ولقد سيطرت نظرية السكان على تحليلاته وأفكاره عن النمو الاقتصادي في المجتمع الذي رأى أنه لن يدوم طويلا، فمع تزايد عدد السكان وتقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج سوف تنخفض معها أجور العمال، إلى أن تصل هذه الأجور إلى حد الكفاف، أي إلى الحد الأدنى للمعيشة، حيث أن سوء التغذية وانتشار الأمراض يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل الوفيات.[2]

رابعا : كارل ماركس

كان كارل ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية، حيث يرى ماركس بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي بتكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال بتعبير ماركس)، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل يمثل الفرق بين كمية إنتاج العامل وبين الحد الأدنى لأجر العامل، ومع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال

[1] ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص60.
[2] نزار سعد الدين العيس، **مبادىء الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص366.

الثابت تزداد وينخفض معها معدل الربح (إلا إذا ارتفع فائض القيمة)، و لم يرى ماركس أية مشكلة كبيرة طالما وجد فائض العمل ليدفع الأجور للأسفل، لكنه تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن الأجور سترتفع مقابل انخفاض الأرباح، ومع الميل الطبيعي للرأسماليين إلى تراكم رأس المال واتجاههم إلى إحلاله محل العمل مما يؤدي إلى عدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة مما يدفع إلى انهيار الرأسمالية، وهكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالي حيث يستولي العمال على وسائل الإنتاج والتوزيع والمبادلة وعلى السلطة .

في صدد تقييم البعض لآراء ماركس فإنهم يؤكدون بأن تحليلات ماركس تتضمن نظرة ثاقبة وقيمة للأداء الرأسمالية، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار النظام الرأسمالي العالمي لم تتحقق وذلك لسببين[1]:

1-أن زيادة الأجور النقدية الناجمة عن اختفاء فائض العمل لا يعني بالضرورة زيادة في الأجور الحقيقية، وأي زيادة في الأجور يمكن أن تعوضها زيادة في الإنتاجية مما يؤدي إلى ثبات معدل الربح.

2- أن ماركس قلل من أهمية التقدم التكنولوجي في الصناعة والذي يمكن أن يعادل أثر تناقص العوائد ويؤثر على إنتاجية العمل، بحيث أن التقدم التكنولوجي يعني أنه ليس هناك تعارضا بين الأجور الحقيقية وبين معدل الربح فكلاهما يمكن أن يرتفع[2] .

رغم الاختلاف في الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك لكنهم يتفقون على الكثير من الآراء حول نظرية النمو الاقتصادي واكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي فيما يلي بعض هذه الآراء[3]:

- ❖ الإنتاج دالة لعدد من العوامل هي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، حيث أن التغير في الإنتاج (النمو) يتحقق عندما يحصل تغير في أحد العوامل أو جميعها، بالإضافة إلى أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابتة وباقي العوامل متغيرة؛
- ❖ وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي حيث أن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، في حين تزايد حجم السكان يؤدي إلى تخفيض تكوين رأس المال؛
- ❖ وجود السوق الحرة يؤدي باليد الخفية إلى تعظيم الدخل القومي؛

[1]-رمزي علي إبراهيم سلامة، المرجع سبق ذكره، ص 329.
[2]-عبد الرحمن يسرى احمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،1999،ص222.
[3]مدحت القريشي، المرجع سبق ذكره ، ص63.

❖ اتجاه الأرباح نحو الانخفاض فبالنسبة إلى الكلاسيك الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه إلى الانخفاض عندما تشتد المنافسة لزيادة التراكم الرأسمالي، وبالتالي يتصورون ظهور حالة الركود والثبات كنهاية عملية التراكم الرأسمالي؛

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي.

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في

و أهم رواد هذا الاتجاه جوزيف شومبيتر1912:

فقد قام شومبيتر بنشر كتابه "نظرية تطور الاقتصاد" حيث عالج ظاهرة النمو الاقتصادي بمنظور متغاير عن الكلاسيك والاشتراكيين، حيث أخذ بعين الاعتبار التقدم التقني الذي يأتي من الابتكار التكنولوجي كعنصر مهم في النمو الاقتصادي عكس ما ذهب إليه كل من آدم سميث (رأس المال، العمل) وكارل ماكس(تراكم رأس المال) وريكاردو ومالتوس (ضغط النمو السكاني).

قبل البدء بالأفكار التي أتى بها شومبيتر يجب التفرقة بين الابتكار والاختراع فالأول يتضمن اكتشاف الأفكار الجديدة والثاني هو تحقيق الأفكار في الواقع.

في خطواته لفهم تطور الاقتصاد في النظام الرأسمالي ميز شومبيتر بين حالتين حالة سكون الاقتصاد أين يكون فيه التقدم التكنولوجي ثابت وحالة تطور الاقتصاد أين يتطور فيها التقدم التكنولوجي المدعم بالابتكارات.

في الحالة الأولى حدد حلقة تمثل اقتصاد ساكن لا يتحرك أين كل شيء ثابت (السكان، الأذواق، دالة الإنتاج) وبالتالي أي إنتاج منتج خلال فترة زمنية معينة سوف يستهلك وبالتالي الكميات المستهلكة تكون معروفة في الاقتصاد، ولا يكون هناك ادخار ومعدل الفائدة يكون صفر.

أما الحالة الثانية هي حالة ديناميكية تتميز بتطورات مدعومة بابتكارات مستمرة، هذه الابتكارات تسمح للاقتصاد بالتطور وتغيير تقنيات الإنتاج وبالتالي ظهور مصطلح(تدمير-خلق) أي أن المؤسسات التي لا تمارس إستراتيجية التحسين المستمر سوف تختفي بسبب المنافسة وستترك مكانة للمؤسسات التي لديها ابتكارات جديدة ومستمرة، ولتمويل هذه الابتكارات تلجأ المؤسسات إلى البنك للاقتراض ويعتبر شومبيتر من مؤسسي العلاقة بين النمو الاقتصادي والنظام المالي، وبالتالي يمكن أن نقول أن هذا الأخير قد أدخل الابتكار التكنولوجي كمتغير داخلي لأي نمو اقتصادي.

يتلخص تحليل شومبيتر للنمو الاقتصادي في النقاط التالية:[1]

أ-الابتكارات والتجديدات: تأخذ هذه الأخيرة التي يقوم بها المنظم عدة أشكال منها مثل:

-ادخال و إنتاج بضائع جديدة لم يتعود عليها المستهلكون.

-ادخال طرق وتقنيات إنتاج جديدة.

-البحث عن أسواق جديدة لتصريف الإنتاج وبالتالي توفير حافز إضافي لعملية الإنتاج .

-إعادة تنظيم وهيكلة الجهاز الإداري بشكل يزيد من فعالية العملية الإنتاجية.

ب-الأرباح:

إن الدافع الرئيسي لأي نشاط اقتصادي هو تحقيق الأرباح، لذا يرى شومبيتر أنه في ظل المنافسة الكاملة فإن الوسيلة الوحيدة لتحقيق الأرباح هي الإبتكارات والتي تؤدي إلى تغيرات ديناميكية تعطي الأفضلية لذلك المشروع محل الابتكار مقارنة بباقي المشاريع.

ج-كسر التدفق الدائري:

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص65-66.

يرى شومبيتر أن الابتكار الجديد لمؤسسة، مع مرور الزمن يصبح في حوزة باقي المؤسسات وهذا ما يؤدي إلى انخفاض المردودية، لهذا تظهر ضرورة تجديد وابتكار منتج آخر لأخذ الأفضلية وبالتالي كسر ذلك الترابط الحاصل بين المؤسسات والذي يتجلى من خلال إنتاج نفس المنتج وهكذا يقول شومبيتر أنه توجد موجات عديدة من المد والجزر في الدورة الاقتصادية فكل مرحلة رواج نتيجة اكتشافات تليها مرحلة سكون تدفع بالمؤسسات بالبحث عن ابتكارات جديدة تؤدي إلى الرواج مرة أخرى وهكذا الدورة الاقتصادية.

المطلب الثالث: النظرية الكينزية للنمو الاقتصادي:

شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم 1929-1933 لتعم البطالة كافة نواحي العالم، وليصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عند العرض الكلي للتوظيف الكامل، رغم مرافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل.

وقد قامت هذه النظرية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل أهمها مايلي:

1. رفض فرضية النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأس مالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظيف الكامل.

حيث اعتبر كينز أن التوظيف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث. لكن التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو نظام الرأسمالي الحر.

2. معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظيف الكامل، فمع وجود نقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظيف الكامل.

ويعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي:

$$Y=C+I+G+X-M.....(1)$$[1]

حيث أن:

Y: الدخل القومي.

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص73.

C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية).

I: الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية).

G:الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية).

X: قيمة الصادرات.

M: قيمة الواردات.

ولتبسيط النموذج سيقتصر تحليله على حالة الاقتصاد المغلق، علية تصبح المعادلة(1) على النحو التالي:

$$Y-C + I +G....(2)$$

ويوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أو الإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي(C+I+G) ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالة L، والفن التكنولوجي السائد K، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة وهذا مع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه، كما أنه يشير إلى أنه هناك حدود لزيادة العمالة التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار أي عندما يصل الاستثمار إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي للأكثر من ذلك ويسمى الناتج القومي عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بين الناتج الفعلي (الأقل من التوظيف الكامل) يمثل مستوى البطالة، فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو الاعانات...إلخ

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصادي.

لقد اهتمت النظرية الكلاسيكية في تحليلها على المدى الطويل أما النظرية الكينزية فقد اهتمت في تحليلها للظواهر الاقتصادية من منظور المدى القصير إلى أنها وسعت مجال اهتمامها بقضية النمو الاقتصادي من المدى القصير إلى المدى الطويل بسبب مايلي:

- الأزمات الاقتصادية في البلدان الصناعية الرأسمالية في عالم مابعد الحرب العالمية الثانية.
- تعاظم نمو النظام الاشتراكي عالميا ومقدرته على حل المشكلات الاقتصادية.
- طرح مشكلة التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية حديثة الاستقلال.

نتيجة لهذه العوامل بدأت مرحلة جديدة عرفت باسم مرحلة نماذج النمو التي أعطت للبعد الزمني أهمية في تحليل الظاهرة الاقتصادية ويمكن أن نقسم هذه النماذج إلى ثلاثة أقسام:

- ✓ نماذج النمو الكينزية لخصت عدة نماذج نذكر منها:
  - نموذج هارود ودومار.
  - نموذج كالدور .
- ✓ نماذج النمو النيوكلاسيكية وتتكون من عدة نماذج نذكر منها:
  - نموذج سولو.
- ✓ نماذج النمو الداخلي وتتكون من عدة نماذج نذكر منها:
  - نموذج (AK) (S,Rebelo)
  - نموذج رومر
  - نموذج بارو

المطلب الأول: نماذج النمو الكينزية .

تعددت النماذج في هذا الاتجاه وتنوعت نذكر منها.

1- نموذج "هارود – دومار" Harrod – Domar

لقد حاول كل من "هارود – دومار" البحث عن صيغة متكاملة وموحدة للنمو الاقتصادي يعتمد على الجمع بين التحليل الكينزي وعناصر النمو الاقتصادي ،من أجل إيجاد نمو اقتصادي متوازن بين التشغيل الكامل والاستقرار الاقتصادي، فقد حددا ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي وهي:

-النمو الفعلي أو الحقيقي.

-النمو المرغوب فيه أو معدل النمو التوازني.

-معدل النمو الطبيعي الذي يحقق التشغيل الكامل.

صياغة أفكار"هارود دومار"في شكل نموذج يظهر أن :[1]

معدل النمو= معدل الادخار ÷ (رأس المال÷ الناتج)

يعتبر هذا النموذج معدل الادخار أحد العوامل الهامة المحددة لمعدل التنمية الاقتصادية لأنه يحدد معدل الاستثمار حيث أن هذا النموذج من أجل بنائه لا يحتاج عددا كبيرا من الفرضيات، وإنما يفترض عاملا وحدا فقط محدودا وثابتا هو رأس المال وكل زيادة فيه هي التي سوف تذهب إلى الادخار.

يمكن صياغة النموذج كالتالي[2]:

1يعرف الادخار الإجمالي كدالة في الدخل : $S = sy$ ....

S: الادخار الإجمالي؛

s : الميل المتوسط للادخار؛

y : الدخل الوطني.

الاستثمار (**I**)يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال :

V : معامل رأس المال**kV = k =y**:راس المال $I = \Delta k$ ...2

[1]-مدحت القريشي، المرجع سبق ذكره ، ص73.

[2]رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة حالة تونس، الجزائر ، المغرب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2007 /2008 ، ص 78.

$$\Rightarrow V = \Delta k = Vy\Delta k / \Delta y \ldots 3$$

وأن الادخار الوطني الإجمالي Sيجب أن يساوي الاستثمار الوطني**I**

$$I = S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 4$$

$$I = \Delta K = V\Delta y \ldots\ldots\ldots\ldots 5$$

وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار على الشكل:

$$S = Sy = V\Delta y = \Delta K=1 \ldots\ldots 6$$

$$\Rightarrow Sy = V\Delta y \ldots\ldots\ldots\ldots 7$$

معدل النمو g هو : $\Delta y \div y$

ومنه :8 $g= s / v \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$

والعلاقة رقم 8 تبين لنا شرط النمو الثابت عند مستوى التشغيل الثابت والتي انطلق منها "هارودودومار" والذي يظهر أن معدل النمو يساوي معدل الادخار مقسوما على نسبة رأس المال على الناتج وذلك على النحو التالي:

$$g = s / v = S / (k/y)$$

حيث تشير[1]:

g: معدل النمو الاقتصادي؛

s: معدل الادخار؛

S: الادخار المحلي الإجمالي؛

k : رصيد رأس المال؛

Y: الناتج الإجمالي؛

Id: الاستثمار المحلي؛

[1]-محمد عبد العزيز عجمية ، وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعية ،الاسكندرية، 2010 ،ص151.

If: الاستثمار الأجنبي $\mathbf{If = Id + K.}$

رصيد رأس المال يساوي الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي وبالتالي يصبح معدل النمو كالتالي:

$$g = (\mathrm{Id} + \mathrm{I}f/Y)/K)$$

$$G = K + (If\ /\ Y)/K)$$

$$s = \mathrm{Id}\ /\ Y$$

من هنا فإن النمو الاقتصادي ينخفض بانخفاض الادخار المحلي أو رصيد رأس المال، ونظرا لانخفاض معدلات الادخار في الدول النامية فإنها تعتمد على بدائل لسد الفجوة بين الاستثمار محلي والادخار المحلي بالتنازل عن النمو المستهدف أو رفع سعر الفائدة على الودائع، أو اللجوء إلى الاقتراض المحلي أو الأجنبي ؛ أما البديل الرابع والذي يعتبر أكثر أهمية ومنطقية يقوم على تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى داخل أراضيها باستخدام الحوافز المختلفة.[1]

هذا هو الشكل المبسط لنموذج "هارود-دومار" للنمو الاقتصادي والذي ينص على أن معدل النمو الاقتصادي معرف بمعدل نمو الدخل الوطني الحقيقي يشترك في تحديد النسبة التي يدخرها المجتمع من دخله الوطني والتي يحولها إلى استثمار في طاقات إنتاجية عينية وما يلزم استثمار لإنتاج وحدة من الناتج الوطني، من منطلق هذه العلاقة يرتبط معدل نمو الدخل الوطني الحقيقي طرديا وبصورة مباشرة بنسبة ما يدخر ويستثمر وعكسيا بمعامل رأس المال على الناتج .

كما يوضح نموذج "هارود – دومار" بوضوح أنه يمكن زيادة معدل النمو بطريقتين:

إما بزيادة الاستثمار (**نسبة ادخار إلى الدخل**)وإما بتخفيض **معامل رأس المال / الدخل**، فيما يخص العامل الأول يميل معظم الخبراء إلى الاعتبار بأن معامل **رأس المال / الدخل** مرتفع في الدول النامية، وعلى الأخص في المراحل الأولى من التنمية لأسباب متعددة منها استنزاف عدد كبير نسبيا من موارد رأس المال نظرا لاستخدام الوسائل البدائية في الإنتاج؛قصور رأس المال الاجتماعي الذي يتمثل في النقل والطاقة والإسكان... إلخ، ويتخذ صورة رأس المال الكثيف؛ عدم إمكانية استغلال بعض أوجه الإنفاق الاقتصادي استغلالا سريعا بسبب الركود الاقتصادي؛أما عن العامل الثاني فإنه لا يمكن أن ترتفع نسبة الادخار إلى الدخل في الاقتصاديات النامية إلا بمعدلات بطيئة بسبب الفقر وضالة القدرة الادخارية فيها.

2-نموذج كالدور:

[1] -مدحت القريشي، المرجع سبق ذكره ، ص75 .

شكلت أفكار كالدور ما اصطلح عليه نظرية النمو والتوزيع لما بعد الكينزية، بحيث أعطت نظريته أهمية كبيرة لتراكم رأس المال والميل الحدي وعلاقة ذلك بتوزيع الدخل لتفسير النمو الاقتصادي، حيث انطلق كالدور من مقولة أساسية تقول أن معدل النمو بتراكم على معدل التراكم وهذا الأخير يتوقف على الادخار الذي يتحدد بدوره بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار بحيث اعتبر كالدور أن الدخل يمكن أن نقسمه إلى قسمين الأجور wوالأرباح p بحيث:

$$Y = W + P$$

وفرض كالدور أن المجتمع يتكون من طبقتين اجتماعيتين هما العمال (الأجور) والرأسماليين (الأرباح) بحيث الميل الحدي لادخار الرأسماليين أكبر من الميل الحدي للعمال:

تكون دوال الادخار على الشكل التالي:

$$Sp = SpP_{\vartheta} \qquad Sw = swW$$

يحصل التوازن عن طريق تساوي الادخار الكلي S والاستثمار I:

$$I = S = SwW + SpP$$

$$I = Sw\,(Y - P) + SpP$$

$$\Rightarrow I = P(Sp - Sw) + SwY$$

$$\Rightarrow \frac{I}{Y} = \frac{P}{Y}(sp - sw) + sw \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Rightarrow \frac{P}{Y} = \frac{I}{Y} - sw\left(\frac{1}{sp - sw}\right) \ldots\ldots\ldots (2)$$

من المعادلة الأخيرة نستنتج أن حصة الأجور من الدخل ليست مرتبطة فقط بنسبة الاستثمار من الدخل بحيث تعتبر متغير مستقل، ولقد استعمل كالدور دالة إنتاج هارود ودومار:

$$g = \frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta K_t}{K_t} = \frac{s}{v} - \emptyset \ldots\ldots\ldots (3)$$

θ:تمثل معدل اهتلاك رأس المال

يمكن لكتابة نسبة الاستثمار من الإنتاج عن طريق النمو الاقتصادي بالشكل التالي:

$$\frac{I}{Y} = gv \dots\dots\dots (4)$$

بتعويض المعادلة 01 بتعويض المعادلة نجد:

$$gv = \frac{P}{Y}(sp - sw) + sw$$

$$g = \frac{1}{v}\left[\frac{P}{Y}(sp - sw) + sw\right] \dots\dots (5)$$

بتعويض المعادلة(5) في المعادلة نجد معادلة النمو الاقتصادي التي تحقق التشغيل التشغيل الكامل:

$$\frac{\delta Y_t}{Y_t} = \frac{\delta k_t}{k_t} - \frac{1}{v}\left[\frac{P}{Y}(sp - sw) + sw\right] - \emptyset$$

المطلب الثاني: نماذج النمو النيوكلاسيكية

نموذج سولو

من الانتقادات التي وجهت إلى نموذج هاورد-دومار هو عدم استقرار النمو المتوازن بمعنى أن أي انحراف عن مسار معدل النمو المحدد سيؤدي إلى انحرافات طويلة الأجل عن المسار الصحيح بعدهم كل من روبرت سولو (Robert Solow) و وتريفور سوان (Trevor Swan) بعدهما جيمس ميد(James Meade) حيث افترضوا أن معدل رأس المال-الناتج ليس متغيرا خارجيا وفي الحقيقة فإنهم اقترحوا نموذجا يعتبر أن معدل رأس المال– الناتج ما هو إلا معدل التعديل الهيكلي للعودة إلى معدل النمو الطبيعي ولقد أصبح هذا النموذج الجديد يعرف بنموذج سولو-سوان وذلك بعد أبحاثهما التي نشرت في سنة 1956، وكان هدف سولو تقديم حلا للمشكلة التي واجهت هارود – دومار، إذ يقول سولو: "في الخمسينات سعيت إلى تتبع الخط الذي تم تحديده في شأن مسألة النمو بواسطة كل من هارود ودومار وقد شعرت بعدم ارتياح في شأن هذا الخط فقد بدا على كل من هارود ودومار أنهما يجيبان عن سؤال مباشر: متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواصل عند معدل ثابت؟ حيث وصلا بطرق مختلفة إلى إجابة تقليدية بسيطة مؤداها أن:

معدل الادخار القومي = معامل رأس المال الناتج × معدل نمو القوى العاملة.[1]

[1]- روبرت سولو"نظرية النمو" ترجمة ليلى عيبود، مراجعة محمد دويدار، الطبعة الثانية، المنظمة العالمية للترجمة، بيروت، 2003، ص50.

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الفرضيات:[1]

•الاقتصاد مغلق وينتج سلعة واحدة وبالتالي فالدخل يساوي الناتج والاستثمار يساوي الادخار، ولا وجود للتجارة الدولية.

•الاقتصاد متكون من قطاعين: قطاع العائلات وقطاع المؤسسات وتسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الاقتصاديين.

•ثبات عوائد الإنتاج.

•ثبات معدل نمو السكان، واعتبار معدل الادخار ثابت

•تكنولوجيا الإنتاج متغير خارجي ولا تستطيع المؤسسات تغييره بنفقاتها للبحث والتطوير

حيث أدخل سولو نمط إنتاجي إضافي وهو متغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي لمعادلة النمو، وحاول سولو تطوير النموذج لتفسير النمو الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة حيث قام باختبار الفرضية التي اعتقد بها معظم الاقتصاديين بأن تراكم رأس المال هو السبب الرئيسي لزيادة إنتاجية ساعة العمل، وأنه مع تراكم رأس المال ترتفع حصة لكل عامل من رأس المال مع مرور الوقت.[2]

قد قام سولو باختبار هذه الفرضية بناء علي التغيرات السنوية في الإنتاج الإجمالي لساعة العمل في الولايات المتحدة ما بين أعوام1909 و1949وجاءت النتائج كالآتي:

12.5%من تغير الإنتاجية على المدى الطويل يعود لتغير رأس مال العامل أما التغير الباقي فأرجعه سولو إلى متغير التقدم التقني وبالتالي فإن التغير في النمو الاقتصادي لا يعزى فقط لمتغير رأس المال والعمل فقط وإنما يعزى كذلك للتقدم التكنولوجي.[3]

عليه فإن الزيادة في النمو الاقتصادي ترجع إلى ثلاثة عوامل هي:

•الزيادة الكمية والنوعية للعمل.

•الزيادة في رأس المال عن طريق تحفيز الاستثمار.

- الابتكارات التكنولوجية.

من هذه العوامل يمكن لكتابة معادلة الإنتاج لنموذج سولو:

[1] Daron Acemoglu introduction to modern economic growth , department of economics, Massachusetts institute of technology, 2007, P33.

[2] ميشل تودارو "التنمية الاقتصادية" تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص70.

[3] شرر فريدريك، "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره على الابتكار التكنولوجي"، تعريب علي أبو عشمة العبيكات، السعودية، الطبعة الأولى، 2002، ص90.

$$\frac{\delta Y}{Y} = (1-\alpha)\frac{\delta l}{L} + \alpha\frac{\delta K}{K} + \frac{\delta A}{A} \ldots\ldots (1)$$

حيث:

$\frac{\delta Y}{Y}$ معدل نمو الناتج المحلي

$\frac{\delta L}{L}$ معدل نمو العمل $(1-\alpha)$: مرونة العمل أو حصة العمل من الناتج المحلي

$\frac{\delta k}{k}$ معدل نمو رأس المال α: مرونة رأس المال أو حصة رأس المال من الناتج المحلي

$\frac{\delta A}{A}$ معدل نمو التغير التكنولوجي أو معدل تغير الإنتاجية الكلية.

هي تتميز بالخصائص التالية:

تعتبر دالة مستمرة متزايدة بمعدل متناقص أي أن المشتقة الأول موجبة والمشتقة الثانية سالبة.

$$'f(.) > 0, 'f'' < 0$$

- تتميز بثبات الغلة أي في حالة تغير عوامل الإنتاج في آن واحد بمقدار فإن الناتج يتغير بنفس المقدار.

$$My - f(mK ; mAL)$$

نظرا لصعوبة قياس التقدم التكنولوجي يمكن الاستدلال بمساهمة التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من خلال النمو المتبقي في الناتج بعد استبعاد مساهمة العمل ورأس المال في نمو الناتج وعليه يمكن ترتيب المعادلة كالآتي:

$$\frac{\delta A}{A} = \frac{\delta A}{Y} - (1-\alpha)\frac{\delta L}{L} - \alpha\frac{\delta K}{K} \ldots\ldots\ldots (2)$$

من المعادلة(2) يتضح أن يمكن الوصول إلى المساهمة النسبية للتقدم التكنولوجي في الناتج المحلي من خلال إيجاد باقي طرح معدل نمو المخرجات من معدل نمو المدخلات ولذلك يطلق عليها أيضا بواقي سولو ويتضح أيضا أن التقدم التكنولوجي هو متغير خارجي يتحدد من خلال عناصر أخرى مثل البحث والتطوير والتعليم، التدريب.....

شرح سولو نظريته وبين أهمية التقدم التكنولوجي في زيادة النمو الاقتصادي من خلال عدة مراحل نذكرها كالآتي:[1]

[1] شرر فريدريك، "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره على الابتكار التكنولوجي"، تعريب علي أبو عشمة العبيكات، السعودية، الطبعة الأولى، 2002، ص98

نموذج سولو بدون تقدم تكنولوجي:

لقد تم بناء هذا النموذج بالاعتماد على دالتين، الأول هي دالة الإنتاج والثانية هي دالة تراكم رأس المال وتأخذ دالة الإنتاج على المستوى الكلي الشكل التالي:

$$Y = F(K, L) = k^{\alpha} L^{(1-\alpha)}$$

حيث أن:

$$0<\alpha<1$$

قام سولو ببناء نموذجه اعتمادا على دالة إنتاج الفرد الواحد أو العامل)فرضية بقلت الغلة وبالتالي تصبح صياغة الدالة السابقة الآتي:

$$\frac{Y}{L} = y \Longrightarrow y = \frac{k^{\alpha} L^{(1-\alpha)}}{L}$$

$$\Longrightarrow y = (\frac{K}{L})^{\alpha}$$

حيث:

Y: إنتاج الفرد

$\frac{K}{L}$: قيمة رأس مال الفرد ويمكن أن نرمز لها (K) ومنه يمكن لكتابة المعادلة السابقة كالآتي:

$$y-(k)^{\alpha} \quad .....(1)$$

تعتبر المعادلة(1) المعادلة الأولى الأساسية في بناء النموذج حيث توضح أن المحدد الأساسي لإنتاج الفرد هو مخزونه من رأس المال وبالتالي فإن عامل رأس المال مهم يجب أن نهتم بتطوره وتغيره عبر الزمن من خلال الصيغة التالية:

بما أن الاستثمار مطابق للادخار فإن معادلة الادخار تكون على الشكل التالي:

$$I_t - \ S_{t=SY_{t_(2.1)}}$$

افترض سولو أن مخزون رأس المال يهتلك بمعدل(ø) وأن تغير مخزون رأس المال عبر الزمن هو (K)فإن معادلة الاستثمار تكون الآتي:

$$I_t = \acute{K} + øk_t \ldots\ldots (2.2)$$

من المعادلة(2.1) و(2.2) نستنتج معادلة تغير مخزون رأس المال

$$\dot{K} = sY_t - \emptyset\, k_t \ldots\ldots (2)$$

تعتبر المعادلة(2) المعادلة الثانية الأساسية في بناء النموذج حيث أن التغير في مخزون رأس المال هو الاستثمار الصافي منقوص منه قيمة اهتلاك رأس المال الفترة السابقة.

من أجل مواصلة عرض النموذج فرض سولو بأن التشغيل يزيد بمعدل نسبي (n) وفق المعادلة التالية:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow n = \frac{\delta L / \delta t}{L}$$

$$n \times \quad t = \frac{\delta L}{L}$$

بتطبيق التكامل على المعادلة التالية نحصل على:

$$L = e^{nt+b}$$

حيث (b)عبارة عن حد ثابت:

$$L = e^{nt} \times e^{b}$$

نضع $e^{t} = L_0$ نجد:

$$L = L_0 e^{nt}$$

تمثل المعادلة رقم (3)هي عرض العمل ومنه الطلب على العمل لأن العرض يساوي الطلب وبتعويض المعادلة (3) في (2) نجد:

$$= \dot{K} Sf(k, L) - \emptyset K_t$$

$$\dot{K} = Sf(k_t,$$

لدينا ($k = \frac{k}{L}$) مخون رأس المال للفرد وبالتالي معدل نموه يكون على الشكل التالي:

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{K}}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \ldots\ldots (5)$$

بما أن $\frac{\dot{L}}{L} = n$ وبتعويض المعادلة (4) في المعادلة (5)نجد:

$$\frac{\dot{K}}{k} = \frac{sK(k_t L_0 e^{nt}) - \emptyset k_t}{k} - n$$

$$\frac{\dot{K}}{k} = \frac{sK(k_t L_0 e^{nt}) - \emptyset k_t}{k} - (n - \emptyset)$$

$$\frac{\acute{K}}{k} = s\frac{Y}{K} - (n + ø)$$

أخيرا نحصل على معادلة تخزين رأس المال:

$$\acute{K} = sY - (n+ø)\,k \ldots..(6)$$

وبالتالي تغيير مخزون رأس مال الفرد تكون معادلته على الشكل التالي:

$$\acute{K} = sy - (n + ø)$$

$$\acute{K} = sf(k) - (n + ø\quad)\ k \ldots\ldots(7)$$

هذه هي المعادلة الأساسية لنموذج سولو وهي تبين أن التغير في مخزون رأس المال يتحدد بثلاثة عوامل هي[1]:

s :الميل الحدي للادخار والذي تؤدي زيادته لارتفاع نسبة رأس مال الفرد.

n :معدل النمو السكاني أو العمالة والذي تؤدي زيادته إلى انخفاض نسبة رأس مال الفرد

ø : نسبة اهتلاك رأس المال والذي تؤدي زيادته إلى انخفاض نسبة رأس مال الفرد .

من المعادلة الأساسية يمكن ملاحظة خاصية الحالة المستقرة للاقتصاد (الاقتصاد المتوازن) عندما يكون تغير مخزون رأس المال يساوي $(\acute{K} = 0)$

$$sf(k) = (n + ø$$

يعطي التمثيل البياني للمعادلة الأساسية تفصيل حول مراحل النمو في النموذج المقترح من سولو:

الشكل رقم (03) يبين نموذج سولو بدون تقدم تكنولوجي:

[1] مدحت القريشي، مرجع سابق، 90.

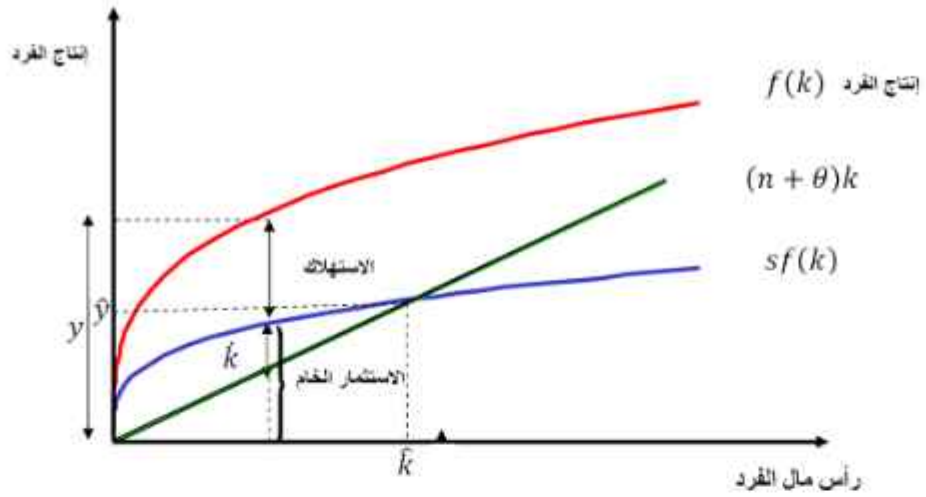

Source : Solow، Robert" *A Contribution to the Theory of Economic Growth*" Quarterly Journal of Economics، 1956،70، 65-94، www.unilim.fr/pages_perso/francois.pigalle/.../croissance/notesolow.doc consulter le 17/08/2013

من خلال ملاحظة الرسم يمكننا معرفة توازن واستقرار الاقتصاد من خلال نقطة تقاطع المنحنيين sf(k) و $(n+\acute{K})$ k أين يكون فيها التغيير في مخزون رأس المال معدوم والادخار مساوي لتأثير المزدوج لمعدل النمو السكاني ونسبة اهتلاك رأس المال، ومن خلال هذا التوازن تتحدد

قيمة رأس مال الفرد k وyقيمة إنتاج الفرد وهي قيم الحالة المستقرة .

من الرسم تظهر لنا حالتين إضافة لحالة التوازن هي كالآتي وقيمة إنتاج الفرد

الحالة الأولى: $sf(k) > (n+\emptyset)\, k \Rightarrow \acute{K} > 0$

يكون تغيير مخزون رأس المال موجب هذا ما يسمح بزيادة رأس مال الفرد k نحو نقطة التوازن من اليسار إلى اليمين بالتالي إنعاش الاقتصاد وإحياء الأمل للطبقة الفقيرة

الحالة الثانية: $sf(k) < (n+\emptyset) \Rightarrow \acute{K} < 0$

يكون تغيير مخزون رأس المال سالب هذا ما يؤدي إلى تراجع رأس مال الفردk نح نقطة توازن من اليمين إلى اليسار (وبالتالي يتجه الاقتصاد نحو الركود.

كما نلاحظ أن تغير مخزون رأس المال يضمحل آليا توجهنا نحو نقطة التوازن وهذا ما يثبت بأن العلاقة بين التغير في مخزون رأس المال ونصيب الفرد من رأس المال علاقة عكسية. بعد بيان حالة والتوازن أراد أن يبين أن استقرار النمو الاقتصادي لا يكون إلا من خلال التقدم التكنولوجي فقط، ولبيان ذلك بدأ بتحليل أثر المتغيرات الأخرى لعناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي وذلك من خلال طرح الأسئلة التالية:

ما هو أثر تغير الميل الحدي للادخار على النمو في المدى الطويل؟

ما هو أثر تغير معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل؟

1.1.3أثر تغير الميل الحدي للادخار على النمو في المدى الطويل:

تغير الميل الحدي للادخار يؤدي إلى تغير نقطة التوازن، فزيادة الميل الحدي للادخار ستؤدي إلى رفع منحى الادخار وبالتالي زيادة رأس مال الفرد وزيادة إنتاج الفرد بنفس النسبة وانتقال نقطة التوازن إلى الأعلى دون التغير في معدل النمو، وطبقا للنظرية النيوكلاسيكية فإن الادخار لا يؤثر على النمو في المدى الطويل والرسم التالي يوضح ذلك

الشكل (04) أثر تغير الميل الحدي للادخار على النمو الاقتصادي في المدى الطويل

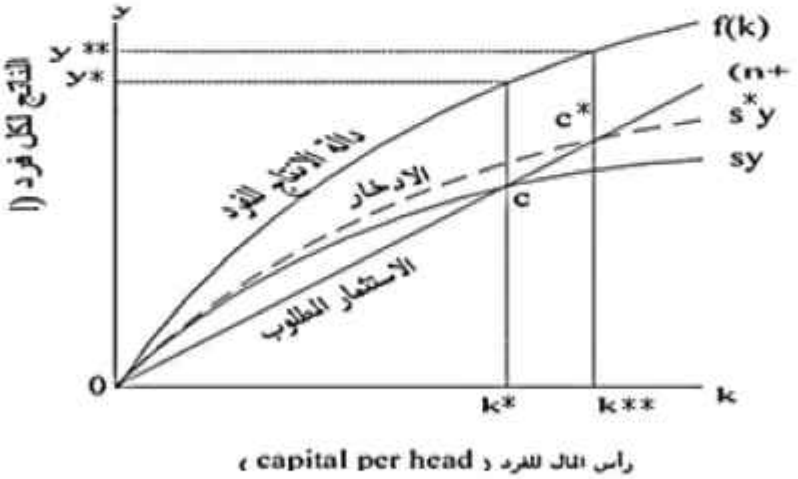

المصدر: صبيح، ماجد، التنمية الاقتصادية، كتاب جامعة القدس المفتوحة، 2008 ، ص98 .

هكذا طبقاً للنموذج النمو النيوكلاسيكي فإن الزيادة في معدل الادخار ستؤدي إلى زيادة نصيب من رأس المالk^*إلى k وزيادة نصيب الفرد من الناتج y^* إلى y^{**} وبالتالي ينتقل الاقتصاد من مستوى الحالة المستقرة عند c إلى مستوى أعلى للحالة المستقرة عن النقطة c^* ومع ذلك يبقى النمو الاقتصادي هو نفسه قبل زيادة الادخار.

إن زيادة الميل الحدي للادخار ستوجه الاقتصاد إلى حالة توازن أخرى تتميز بمستوى عالي من رأس مال الفرد ولكذا إنتاج الفرد وبالتالي سيصبح المجتمع مع مرور الوقت من البلدان الغنية.

إن اختلاف في معدلات الادخار يؤدي إلى تعدد الحالات المستقرة للاقتصاد لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما هو أحسن معدل ادخار الذي يحقق أمثلي حالة مستقرة؟ ويعد أحسن معدل ادخار الذي يحقق أقصى استهلاك ممكن إذ يطلق على أقصى رأس مال ممكن الذي يحقق أقصى استهلاك ممكن بالقاعدة الذهبية بحيث يتحدد من خلال معدل الادخار الذهبي وذلك وفق الرسم التالي :

الشكل رقم (05): رسم بياني يمثل القاعدة الذهبية لمستوى معدل الادخار.

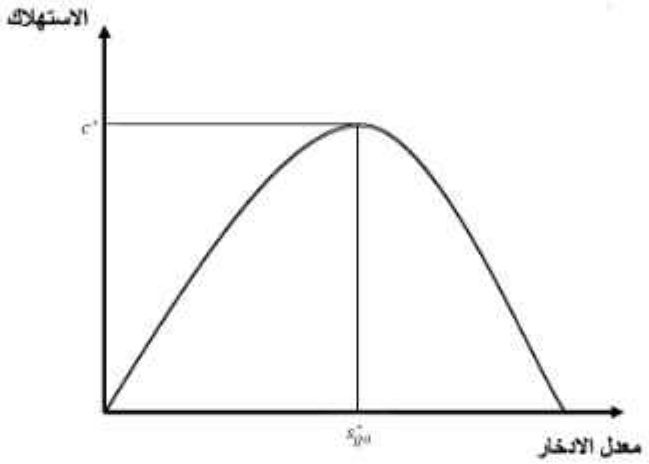

Source : Daron Acemgoglu , introduction to modern economic growth, department of economics, Massachusettes institute of technology, 2007, p04.

3-1-2 أثر تغير معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل

تغير النمو السكاني يؤدي إلى تغير نقطة التوازن، فزيادة معدل النمو السكاني (زيادة قوة العمل مع الحفاظ على نفس مستوى الاستثمار) ستؤدي إلى رفع منحى $(n+\emptyset)k$ وبالتالي ينقص رأس مال الفرد وينقص إنتاج الفرد وحتى ادخار الفرد والرسم التالي يوضح ذلك

من الرسم يتضح أن منحنى $(n+\emptyset)\ k$ انتقل إلى $(n+\emptyset)\ k$ وبالتالي هبوط نقطة التوازن وانخفاض تغير مخزون رأس المال من k_n^* إلى $k_{\overline{n}}^*$.

إن زيادة معدل النمو السكاني ستوجه الاقتصاد إلى حالة توازن أخرى تتميز بمستوى منخفض من رأس مال الفرد ولكذا إنتاج الفرد وبالتالي سيصبح المجتمع مع مرور الوقت من البلدان الفقيرة.

شكل رقم (06)رسم بياني يبين أثر تغير معدل النمو السكاني على النمو في المدى الطويل

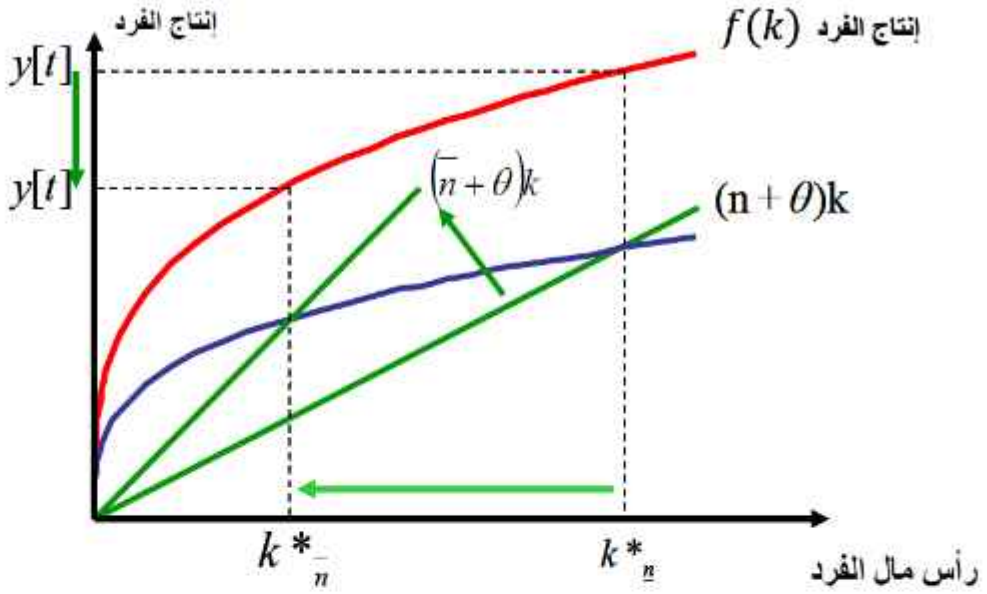

Source : Solow، Robert" *A Contribution to the Theory of Economic Growth*" Quarterly Journal of Economics، 1956-70، 65-94، www.unilim.fr/pages_perso/francois.pigalle/.../croissance/notesolow.doc consulter le 17/08/2013

3.2 نموذج سولو بوجود تقدم تكنولوجي:

كما يمكن ملاحظته أن النموذج السابق لا يستطيع أن يفسر حقيقة نمو إنتاج الفرد، ففي الأجل الطويل وعندما يصل الاقتصاد إلى الحالة المستقرة، فإن متوسط إنتاج الفرد لا ينمو ويظل ثابتا وبالتالي كيف يفسر الارتفاع الكبير لإنتاج الفرد في الدول المتقدمة، ولإعادة إطلاق عملية النمو ثانية فقد تم إدخال مفهوم التقدم التكنولوجي A التقني ولقد سمى سولو أنه متغير خارجي واصفا إياه بأنه هبة من السماء مستقل عن الظواهر الاقتصادية، فإذا كانت دالة الإنتاج على الرسم التالي:

F(k,L)يمكن النظر إلى التقدم التقني A على أنه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من مختلف التأثيرات التقدم العلمي:

- ✓ التقدم التقني الذي "يعضد إنتاجية العامل" ويسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر هارود.
- ✓ التقدم التقني الذي "يضعد إنتاجية رأس المال" و يسمى هذا النوع من التقدم التقني تقدما حياديا من وجهة نظر سولو.
- ✓ التقدم التقني الحيادي من وجهة نظر هيكس .

عادة ما يفرض التقدم التقني الذي يضعد إنتاجية العامل لدراسة النمو في المدى الطويل الأجل وهو ينمو بمعدل ثابت:

$$\frac{\delta A}{A} = g$$

أما ALفتمثل الخدمة الفعلية للعمل أو عدد العمال الأكفاء والتي تنمو بمعدل(g+n) معدل نمو القوى العاملة الفعالة أي معدل العمالة زائد معدل نمو التقدم التقني وبنفس المنطق والخطوات المتبعة في النموذج بدون تقدم تقني نقوم ببناء نموذج سولو بوجود تقدم تقني نع تغير LبـAL

نمو مخزون رأس المال دائما يساوي:

$$\acute{K} = sY_t - \emptyset K_t$$

لحساب معدل نمو الدخل الفردي نقوم بقسمة معادلة الإنتاج على القوى العاملة الفعالة للحصول على رأس مال وإنتاج لكل وحدة عمل فعالة وفق الخطوات التالية[1]:

$$\frac{Y}{AL} = \frac{F(K,AL)}{AL} \Rightarrow \frac{Y}{AL} = \frac{K^{\alpha} AL^{(1-\alpha)}}{AL}$$

$$\Rightarrow \tilde{y} = \frac{K^{\alpha}}{AL^{\alpha}}$$

$$\Rightarrow \tilde{y} = \acute{K}^{\alpha}$$

بالتالي تصبح المعادلة الأساسية للنموذج التي تعب على مقدار التغير في مخزون رأس المال لكل وحدة عمل فعالة وهي الآتي:

$$\frac{\delta K}{\delta t} = s\acute{K}^{\alpha} - (n + g + \emptyset)\acute{K}$$

بناءا على ما سبق يتضح أن انتقال دالة الإنتاج إلى الأعلى يرجع إلى التقدم التقني وهذا ما يوصل الاقتصاد مع مرور الوقت إلى حالة استقرار جيدة وتكون مخرجات الفرد أعلى مما سبق وهذا ما يدل على أن الزيادة في إنتاج ورأس مال الفرد راجع بالدرجة الأولى إلى التقدم التقني الذي يعتبر القوة الأساسية للحفاظ على استمرارية النمو الاقتصادي، أما تحليل معادلة المعادلة الأساسية وإيجاد حالة التوازن فهو نفس تحليل النموذج السابق.

من النتائج المهمة التي توصل إليها سولو هي فرضية التقارب التي أوضح فيها أن البلدان النامية مؤهلة للنمو بمعدلات أعلى من البلدان الغنية حيث بنيت هذه الفرضية على الاعتبارين التاليين:

الاعتبار الأول: إن تراكم رأس المال في البلدان الفقيرة يؤدي لنمو أسرع، لصغر حجم التراكم فيها مما يقلل من تأثير تناقص الغلة.

الاعتبار الثاني: إمكانية زيادة إنتاج البلدان الفقيرة بنفس معدلات الزيادة في البلدان الغنية بسبب التقدم التكنولوجي. وهو لا يكون حكرً ا علي أحد فأي بلد تستطيع الاطلاع علي مبتكر ا ت العلم، وقادر علي تطبيق التكنولوجيا عن طريق الانفتاح التجاري والاستثماري.

[1] شرر فريدريك، "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره على الابتكار التكنولوجي"، تعريب علي أبو عشمة العبيكات، السعودية، الطبعة الأولى، 2002، ص98

لكن جاءت تجارب النمو الاقتصادي لبعض الدول مخالفة لفرضية التقارب خاصة في فترة السبعينات ومطلع الثمانينات، حيث سجلت معدلات النمو في بعض بلدان آسيوية) كوريا –هونغ كونغ–سنغافورة (معدلات عالية جد اً أعلي من معدلات نمو البلدان الصناعية ولفترة طويلة، بالإضافة لعدم قدرة البلدان النامية علي تقليص فجوة الدخل بينها وبين البلدان الصناعية الغنية يؤخذ على النموذج النيوكلاسيكي أنه يتبنى عدة فرضيات غير واقعية ويهمل بعض القضايا الأساسية:

يفترض النموذج أنه يمكن خلق سوق حرة بالمطلق وهذا افتراض غير واقعي لأن أغلب الأسواق الداخلية أو أسواق التجارة الخارجية هي أسواق منافسة احتكارية في جميع البلدان.

يفترض النموذج أن التقدم التقني متغير خارجي وثابت وهذا غير صحيح لأن لكي تحقق الدول الفقيرة حالة التوازن يجب عليها الزيادة في البحث والتطوير ولو كان التقدم التقني هبة من السماء لكن سهلا على الدول النامية تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب فيه وتلحق بركب الدول المتقدمة.

الاستثمار في رأس مال العامل الواحد في الدول النامية أقل منه في الدول المتقدمة وبالتالي فإن الدول النامية تكون استثماراتها كثيرة هذا ما يجلب إليها الاستثمار الأجنبي من الدول المتقدمة وهذا مخالف لفرضية أن الاقتصاد مغلق.

تم إهمال قضية عدم التوزيع المتساوي للدخل.

هذه الانتقادات دفعت بعض الاقتصاديين للقول بأن التقدم التقني ليس متغير خارجي ولا يسير بنفس وتيرة النمو وشكل اتجاه أخر للنمو الحديث أطلق عليه نماذج النمو

المطلب الثالث: نظريات النمو الداخلي

ترى نظرية النمو الداخلي أن هناك عدة مصادر للنمو، فمن ناحية العمالة ترى النظرية أن زيادة إنتاجية العمال يمكن أن يتحقق من خلال الاستثمار في الموارد البشرية وذلك بإسهام المهارات والخبرات اللازمة من خلال التعليم والتدريب والتكوين وبالتالي يمكن التغلب عزى مشكل تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية النيوآلاسيكية من خلال الاستثمار في الرأس المال البشري والرأس المال المادي بالتوازن ولهذا فإن هذه النظرية لا تستخدم لفظ العمالة وإنما تستخدم لفظ الرأس المال البشري، أما أن المبدأ الأساسي لهذه النظرية هو البحث على تفسير الاختلافات لمعدلات النمو الاقتصادي بين مختلف الدول،ولقد تضمنت فكرة النمو الاقتصادي الداخلي النقاط التالية:

1-اعتبار التقدم التكنولوجي محدداً داخل نموذج النمو وأن التقدم التكنولوجي في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع والابتكار وعلى عدد المتخصصين في مراكز البحث والتطوير.

2-وجود سياسات حكومية تقود لرفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة وإلى زيادة عدد المخترعين والابتكارات التي تؤدي لزيادة معدل النمو الاقتصادي باستمرار.

3-إن تحقيق معدلات أعلى للاستثمار البشري) في التعليم والتدريب (ترافقه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.

4-إن حماية حقوق الملكية للفكر تعتبر حافزا لنشاطات البحث والتطوير.

ولقد تم عرض هذه النظرية عبر عدة نماذج هي كالآتي:

1. نموذج AK[1] :

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج النمو الداخلي، وأبسط النماذج المفسرة لعملية النمو الداخلي والذي ينطلق من دالة الإنتاج التالية **بحيث** معامل ثابت يمثل مستوى التقدم التكنولوجي إنتاج الفرد يكون مساوي للمعادلة التالية:

$$Y=AK \quad \ldots\ldots\ldots(01)$$

حيث أن:

Y:حجم الناتج

K: مخزون رأس المال.

A:ثابت يرمز إلى أثر العامل التكنولوجي وهو الكمية المنتجة من طرف وحدة واحدة من رأس المال.

وتقوم هذه النظرية على استبعاد خاصية تناقص غلة الحجم لعنصر رأس المال، وأن كل وحدة إضافية من رأس المال تعطي ما مقداره A وحدة إضافية من حجم الناتج، إذ أوضح نايت أن ذلك يعد معقولا بإضافة عنصر رأس المال البشري، وهذه الخاصية تشكل الفرق بين هذا النموذج ونموذج النيوكلاسيك سولو.

ولدينا:

$$\Delta K = Sy - k \quad \ldots(02)$$

أي أن تغير مخزون رأس المال هو عبارة عن الفرق بين الإستثمار Sy واهتلاك المال k .

[1] بو دخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مرجاق سابق، ص120.

الرسم يبين الحالات التي يكون فيها الاقتصاد وفق نموذجAK :

الشكل(07): رسم بياني يبين نموذج AK

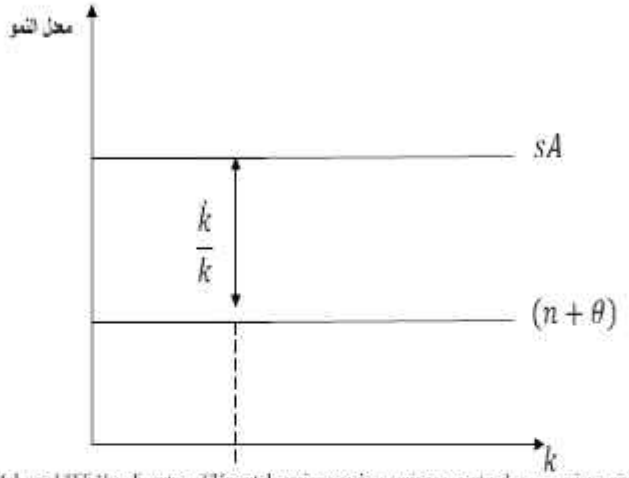

Source :Mohamed Thfi Hamdi, autre « Elément de croissance économique » centre de publication universitaire «tunis»2009» P154

من الرسم نستنتج أنه لكنا لكان(Ø+n) <sA) فإن الاقتصاد يحقق نمو مرتفع بعبارة أخرىأنه لكنا لكانت الميل الحدي لكبير لكنا لكان رأس مال الفرد ألكبر وبالتالي يرتفع إنتاج الفرد وذلك بغض النظر ما إذا آان العامل التقني خارجي أو داخلي، وعليه فإن نمو رأس مال الفرد يعتمد على معدل الادخار بالإيجاب وعلى معدل النمو السكاني بالسلب إضافة إلى ذلك يجب تبني سياسة اقتصادية تسمح برفع معدل الادخار وذلك لاستمرار النمو في التحسن.

يمكن القول أن هذا النموذج قد حقق أهمية في نقطة لم يحققها نموذج سولو وهي يمكن لهذا النموذج تحقيق رأس مال للفرد موجب على المدى الطويل مستقل عن التقدم التقني يعتمد على معدل الادخار.

لقد وجهت لهذا النموذج عدة انتقادات أهمها أن النموذج ليس قوي بما فيه الكفاية وأنه اعتمد على عامل واحد وهو رأس المال إلا أنه هناك عوامل أخرى لا تدخل في استثمار رأس المال.

2-نموذج رومر1986:[1]

[1] مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، ص30.

بالنسبة لرومر الاستثمار في الرأس المال المادي هو أحد عوامل النمو الداخلي لأنه يمارس تأثيرا مباشر وغير مباشر على الاقتصاد من خلال التأثيرات الخارجية للتقدم التكنولوجي، ويعتبر هذا النموذج نقطة البداية لنظرية النمو الداخلي، وتحديد من هذا المفهوم تميز نموذج رومر بالتأثيرات الخارجية لتكنولوجيا المعرفة الناجمة عن تراكم رأس المال بمفهومه الواسع.

حيث افترض رومر الفرضية المتمثلة في إدخال عامل التعلم عن طريق التمرن، فالمؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي يمكنها في نفس الوقت أن تستغل ذلك التطور عن في التعليم من الإنتاج بأكثر فعالية، وهذا الدور يطلق عليه التمرن عن طريق الاستثمار، أما الفرض الثاني يتمثل في أن المعرفة المكتشفة تسري آنيا في كامل الاقتصاد، وإذا تم الإشارة للمعرفة المتوفرة في المؤسسة I بالمؤشر AI، هذا يعني أن التغير dA_i/d_t يمثل التعليم الكلي للاقتصاد، وهو يتناسب مع التغير في مخزون رأس المال k_i ومنه دالة الإنتاج هي:

$$Y_i = F(k_i, KL_i)$$

حيث: F تحقق الخصائص النيو كلاسيكية المتمثلة في أن الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ووفرات الحجم ثابتة، بالإضافة إلى أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى مالانهاية لما كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤولان إلى ما لانهاية.

إذا كان كل من K و L_i ثابتين، فحسب سولو k_i ذات مردودية متناقصة، ومن أجل أي قيمة تأخذها L_i فإن دالة الإنتاج متحانسة من الدرجة الأولى في k_i و K، وبالتالي فإن مصدر النمو الداخلي هو ثابت المردودية الاجتماعية لرأس المال.

3-نموذج بارو:[1]

في عام 1990 قدم بارو نموذجه الذي أشار فيه إلى أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا ومن غير مقابل إلى المنتجين الخواص. كما يفترض أيضا أن المشتريات المتعلقة بالسلع ليس لها منافسين وليست وحيدة والمؤسسة في حال استخدامها لهذه السلع لا تعمد إلى تخفيض الكميات من السلع الأخرى التي تستخدمها، كما أن كل مؤسسة تستعمل مجمل من السلع، ويؤكد بارو على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، وهو يفترض دالة الإنتاج للمؤسسة . وهو يفترض أن دالة الإنتاج تأخذ الشكل التالي:

$$0<iY<1 \qquad Yi- AL_i^{1-\alpha}.k_i^{\alpha}.k^{1-\alpha}$$

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت ومنه فإن G=Iy

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 33.

وخلص بارو إلى أن أثر الحكومة على النمو هو محصلة أثرين الأول هو أثر سلبي للضوئبة على الناتج الحدي لرأس المال الصافي من الضريبة، والثاني هو أثر إيجابي على الخدمات العمومية.

خاتمة الفصل:

لا يوجد اختلاف في أن النمو الاقتصادي يعبر عن المقدرة الاقتصادية للبلد، إذ أنه مؤشر يعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو يعطي نظرة عامة حول باقي المتغيرات التي ترتبطه ولو بشكل نسبي، ومن ثم فهو يعكس إلى حد بعيد الوضعية الاقتصادية السائدة.

ومن خلال ما سبق فإن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من العوامل تتركز بالأساس إلى عوامل إنتاج: العمل، رأس المال، والتكنولوجيا، إضافة إلى محددات وعوامل أخرى لها تأثيرها على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي.

وانطلاقا من تطور نظريات ونماذج النمو الاقتصادي التي اختلفت في نظرتها وتفسيرها لعملية النمو، إلا أنها أكدت على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في عملية النمو وذلك من خلال سياستها المالية في شكل الإنفاق العام.

الفصل الثالث:

الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر: أي علاقة؟

مقدمة الفصل:

بعد ما كان الاقتصاد الجزائري اقتصاد اشتراكي تحول إلى اقتصاد رأسمالي وشهد تحسنات كثيرة خاصة خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، مما سمح للجزائر ببرمجة مخططات ضخمة كمخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004/2001، برنامج دعم النمو للفترة 2009/2005 وأيضا برنامج آخر لدعم النمو للفترة 2014/2010، حيث صخرت هذه الأخيرة موارد مالية معتبرة ما أسفر عن زيادة الإنفاق العام.

من هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة أهم خصائص الاقتصاد الجزائري والمراحل التي مر بها، وأهم تطورات النفقات العامة وما صاحبها من مخططات، ثم أخيرا نتطرق إلى الدراسة القياسية لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1980إلى 2014.

المبحث الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري

انتهجت الجزائر بعد الاستقلال إستراتيجية تنموية تعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، وعلى قطاع عمومي ذو كثافة رأسمالية ويشكل حصة الأسد من النشاط الاقتصادي.

إن إستراتيجية التنمية المطبقة آنذاك كانت الغاية منها تكمن في تحقيق هدفين اثنين هما: من جهة الاستجابة للحاجات الاجتماعية الأكثر استعجالا(من توظيف وتدريس...إلخ) ومن جهة أخرى العمل على التحرر التدريجي لميكانزمات التبعية بإقامة اقتصاد من شأنه توسيع الطاقة البشرية والمالية وحل مشكل التوظيف.

فمن المعلوم أنّ نجاح مثل هذه السياسة الاقتصادية كان يخضع للتحكم من طرف الدولة في توجيه الاقتصاد الكفيل بحث أعمال التنمية وتنظيمها. لقد تأكدّ تفوق دور الدولة في المجال الاقتصادي من خلال استعاد الثروات الوطنية والأخذ بزمام الاقتصاد الوطني وإنشاء وتطوير مؤسسات عمومية بكافة قطاعات النشاط وإقامة جهاز تأسيسي وتنظيمي من شأنه ضمان تدخل الدولة بشكل مباشر في كل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: مرحلة ما قبل الإصلاحات

إن حصيلة المجهودات المبذولة في إطار مشروع تنمية البلاد في المجالين الاقتصادي والاجتماعي تستحيب وضرورة تقييم النتائج المحصل عليها بالنظر إلى الوسائل المجندة والجهود المبذولة من طرف المسؤولين لإخراج البلاد من حالة التخلف والدفع بها إلى طريق التنمية الاشتراكية، بهدف الوقوف على الانجازات التي أنجزت خلال هذه الفترة نقسم هذه المرحلة إلى فترتين هما:

1- إستراتيجية النظام الاقتصادي الجزائري بعد الاستقلال 62- 1966

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت، وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية، وقد اتخذت فيها اللبنات الأولية الهادفة إلى بناء الاشتراكية من خلال وضع نظام التسيير الذاتي وخلق المؤسسات الوطنية وكذلك الدواوين الوطنية.

إنّ اختيار الاشتراكية جاء في العديد من النصوص الأساسية ابتداء من مؤتمر الصومام 1956 الذي أعطى الإشارة إلى التسيير الذاتي للمؤسسات، ويتأكد الاتجاه نحو الاشتراكية بعد مؤتمر الصومام في جميع المواثيق الوطنية، ابتداء من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962، وميثاق الجزائر 1964، وبعد ميثاق 1976.

1-1- التخطيط أداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية:

يقتضي الاقتصاد الاشتراكي أولا تدخل القيادة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه المطلوب لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الأولويات وفقا لما يقتضيه البناء الاشتراكي.

إنّ هذا التصوّر للتخطيط يستلزم إرادة سياسية حازمة، يعززها وعي متبصر بأهداف التشيد الاشتراكي، ونظرة إستراتيجية موفرة للشروط اللازمة، كما يقتضي أيضا تقدير سليما للمراحل المتلاحقة التي يجب أن يقطعها النشاط، ومعرفة مضبوطة لطاقات البلاد اعتمادا على إحصاء دقيق للموارد الوطنية.

إنّ التخطيط يتطلب جهدا استنباطيا كبيرا وتفكيرا عميقا من أجل اكتشاف الإمكانيات الجديدة واستثمارها وجعل الوسائل المستخدمة أكثر فعالية وأوسع أثرا، احتياطا للصعاب وتجنبا للمخاطر وتأمينا لنجاح العمل في نهاية المطاف.

بهذا الصدد يشكل التخطيط الأداة الأساسية التي تسمح للقيادة السياسية بتحديد الآجال التي تتلاءم وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكي ينهض التخطيط بدوره كاملا في بناء الاشتراكية، وتأمين رقي سريع للشعب فلابد أن تكون معالجته للقضايا مبنية على الأفكار التي تهتدي بها الثورة في مسعاها لتغيير المجتمع والإنسان.

وقد اهتدت الجزائر إلى نظام التخطيط لأنه أداة عمل مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس لأنه مجرد وسيلة اشتراكية لأداء العملية الاقتصادية. ولهذا وجب على الجزائر توفير شروط البدء بتطبيق التخطيط وأهمها التحكم في القوى الاقتصادية(وسائل الإنتاج، التمويل) للبلاد، وقد نجحت الجزائر في هذا السعي وذلك عن طريق تأميم أراضي المعمرين سنة 1963، المناجم سنة 1966، البنوك وشركات التأمين 1966، بالإضافة إلى تأميمات أخرى كما قامت بتنظيمات داخلية.

2- السياسة الاقتصادية للجزائر خلال فترة المخططات التنموية 1967- 1979

تعتبر سنة 1967 بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال، أين تبنت الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية، و لم يكن بإمكان الجزائر تطبيقه من قبل نظرا لحداثة استقلالها من جهة وعدم توفر الشروط الموضوعية التي تعطي للدولة قدرة التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية.[1].

[1] محمد بالقاسم حسن بهلول – **سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر**. ديوان المطبوعات الجامعية .1991- ص 66.

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة ثلاث مخططات تنموية وهي المخطط الثلاثي، الرباعي الأول، والرباعي الثاني، هذا بالإضافة إلى المرحلة التكميلية 1978- 1979، وبهدف الوقوف على النتائج الاقتصادية التي حققت خلال هذه الفترة لابد من الإشارة أولا إلى اتجاهات هذه المخططات، ثم إلى الإنجازات ثانيا وذلك على النحو التالي:

2-1- اتجاهات المخططات التنموية

2-1-1- المخطط الثلاثي(67-1969): يعتبر هذا المخطط أول خطة تنموية اقتصادية عرفتها الجزائر المستقلة، وهو مخطط قصير الآجال، وقد انصبّ موضوع المخطط الثلاثي أساسا على التصنيع، ذلك لأنّ الإنتاج الصناعي هو محرك كل تنمية، وقد بلغ حجم الاستثمارات المبرمجة 9.06 مليار دج أما التكاليف المبرمجة فقدرت بـــ 19.58 مليار دج، الفرق بين تكاليف البرامج الاستثمارية وحجم الاستثمارات المرخص بها ماليا ما يدعى الاستثمارات الباقي انجازها (10.52 مليار دج)

ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات متجانسة وهي[1]:

- الاستثمارات الإنتاجية مباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية) 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة بـــ 1.88 مليار دج، والصناعة 4.91 مليار دج.

- الاستثمارات الشبه الإنتاجية (كالتجارة والمواصلات...الخ) 0.36 مليار دج؛

- الاستثمارات غير الإنتاجية مباشرة(كالمدارس مثلا) 2.01 مليار دج موزعة على التقنية التحتية الاقتصادية 0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.

وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الاتجاه الى تطوير جهازها الإنتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

2-1-2- المخطط الرباعي الأول (70-1973)

وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين أساسين هما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي؛

[1]- serétatarit d'état au plan- **Bilan provisoire des investissements du plan triennal**, 1967- 1979, juillet 1970, pp 3-4.

- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى هذين الهدفين اهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن. والملاحظ إن حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.

إن حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، ويظهر ذلك بوضوح في البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها الى 68.56 مليار دج، والسبب في ذلك هو إن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة الثقيلة التي انتهجتها الجزائر التي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها.

رغم الأولوية والسرعة التي يراد بها تطوير القطاع الصناعي فان الزراعة لم تهمل فقد زادت في هذا المخطط عن المخطط الثلاثي بنسبة 62%[1]، وهو ما يفسر اهتمام الدولة بالقطاع الزراعي آنذاك.

2-1-3- المخطط الرباعي الثاني (74- 1977)

يعدّ هذا المخطط ثالث مخطط تنموي أعدته الجزائر منذ الاستقلال، ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول، تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية[2]، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و4 مرات للمخطط الرباعي الأول[3]. وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي[4]:

- تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء اقتصاد اشتراكي عن طريق زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية بكامل التراب الوطني في إطار الخطة الإجمالية للتنمية؛

---

[1] - محمد بالقاسم حسن بهلول، **سياسة تمويل التنمية**، مرجع سابق، ص246.

[2] - أنظر الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 02 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني.

[3] - محمد بلقاسم بهلول، **مرجع سابق**، ص275.

[4] - أنظر: - الأمر 74-68 **مرجع سابق**.

- رفع الناتج الداخلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية ب 46% على الأقل أي بزيادة يكون معدل سرعتها 10% سنويا؛

- تدعيم نظام التخطيط قصد تحقيق الأهداف التالية: الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة،

- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور؛

بالإضافة إلى ما سبق نجد أنّ هذا المخطط يسعى إلى تحقيق سياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل ومن ثمّ تحقيق التوازن الجهوري، أما الاستثمارات خلال هذا المخطط عرفت قفزة هائلة من 27.75 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى 110.22 مليار دج، وقد وزعت هذه الاستثمارات بشكل يراعي التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج، وفي قطاع إنتاج وسائل الاستهلاك.

إنّ المحاور الأساسية لسياسة المخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.

إنّ المحاور الأساسية للمخطط الرباعي الثاني هي الاهتمام بالقطاع المنتج مباشرة كأساس مادي لتطوير قوى الإنتاجية والقطاع الصناعي كمحرك للتنمية الاقتصادية، وقطاع البنية التحتية، كل هذا يهدف إلى بناء دولة ذات اقتصاد مستقل ومجتمع اشتراكي.

-1-4- اتجاهات المرحلة التكميلية 78- 1979[1]:

تعتبر هذه المرحلة بمثابة المرحلة الانتقالية التي تمّ من خلالها إتمام ما تبقى من المخطط الرباعي الثاني، وقد تميزت هذه المرحلة ببرامج استثمارية تتصف ببعض الخصائص وهي:

- الحجم الكبير من الاستثمارات الباقي إنجازها من المخطط الرباعي الثاني والمقدرة ب 190.07 مليار دج؛

- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية؛

[1] - محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص335- 336.

- أغلب البرامج أعيد تقييمها بسبب التغيرات التي طرأت على الأسعار والناتجة عن الأزمة البترولية؛ إنّ مجموع الاستثمارات المسجلة والمعاد تقييمها خلال سنة 1978 هي 5.63 مليار دج، أما سنة 1979 فكانت إنجازاتها المالية قد بلغت 54.78 مليار دج من مجموع الترخيص المالي المقدر ب 64.77 مليار دج.

الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية 80- 1989

عرفت فترة السبعينات عدة إختلالات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مما أدى إلى انخفاض الأداء الاقتصادي والتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات وهكذا أظهرت التجربة الجزائرية أنه قبل الشروع في تنفيذ أية خطة تنموية جديدة، ينبغي القضاء على النقائص للخطة السابقة، وذلك بتقييم كل وسائل الإنتاج الموجودة وإعطاء الأولوية للإمكانيات الذاتية وإلزام المسيّرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، ولهذا الغرض كان واجبا إتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بالإنجاز وهذا لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها بهدف التقليص من التبعية للخارج وخلق التكامل الاقتصادي والتحكم في اتخاذ القرارات وقيادة الاستثمارات.

وفي هذا الإطار عرفت عملية التنمية عامة خلال فترة 80- 1989 تركيزا على التحولات الجيدة التي يعرفها الاقتصاد الوطني والوضع الدولي الأمر الذي أدى إلى اتخاذ عدة إصلاحات تماشيا مع الوضع الاقتصادي العالمي والوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، بغرض تصحيح الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة في فترة السبعينات.

عرفت المرحلة 80-1989 بمرحلة التنمية اللامركزية أين شهدت إنجاز مخططين تنمويين هما: المخطط الخماسي الأول 80-1984، المخطط الخماسي الثاني 85- 1989، حيث تمّ التركيز آنذاك على إعادة تقويم الاقتصاد بتنفيذ جملة من الإصلاحات سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى التكيّف مع الوضع الدولي الجديد، ولهذا نحاول تحليل ما جاء في كل من المخططين بالإضافة إلى الإنجازات المحققة، كما نحاول التطرق إلى الإصلاحات التي عرفتها هذه الفترة وهذا من خلال النقاط التالية.

- مميّزات الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات

خلال هذه الفترة تمّ التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد الوطني نتيجة الإختلالات التي عرفها خلال الفترة السابقة ولهذا تمّ إنجاز مخططين تنمويين هما المخطط الخماسي الأول والثاني، وفيما يلي نحاول أن نعطي الاتجاهات الاقتصادية والمالية لكل منهما.

1-1- الاتجاهات الاقتصادية والمالية للمخطط الخماسي الأول 80-1984

1-1-1- الأهداف العامة للمخطط

إنّ المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف[1]:

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة؛
- توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة؛
- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة؛
- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطوّر الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلاّ بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه، ويمكن تلخيص توجيهات هذه الفترة في التوجيهات طويلة الأمد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرية80-1989 فيما يلي:
- استمرار استفادة القطاعات من نفس الدعم الذي شهدته خلال فترة السبعينات؛
- تنظيم اقتصاد وإعادة هيكلة المؤسسات واستقلاليتها بهدف تحسين فعاليتها الإنتاجية أي التوجه نحو اللامركزية أكثر قصد تحقيق الأهداف المسطرة؛
- الاستخدام الأمثل للتجهيزات الصناعية المتوفرة؛
- تحقيق التكامل الشامل بين الفروع الصناعية من جهة وبينها وبين القطاعات الأخرى من جهة ثانية؛
- إنشاء المخططات الولائية والبلدية وتنميتها وتعميقها لتأطير النشاطات وتحقيق التوازن الجهوي؛
- إعطاء القطاع الخاص حقه في المشاركة والمساهمة في المخطط.

1-1-2- توزيع الاستثمارات:

[1] - التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80- 1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص 1-5.

إنّ الاختيارات والتحكم بالنسبة للبرامج الاستثمارية ستركز قبل كل شيء على وجوب تحقيق الأهداف المتصلة بالتجهيزات الإنتاجية وتغطية الاحتياجات الاجتماعية الأكثر حسما بالنسبة للتوسيع السريع للقاعدة المادية للاقتصاد وطاقاتها الاستيعابية للاستثمارات.

إنّ الإستراتيجية التنموية التي وضعت لعشرية 80-1989 جعلت المحور الهام لعملية الاستثمار يتعلق بالإعداد للمستقبل، وذلك أساسا بعث البرامج الكبرى الإنمائية، وتنمية الفلاحة وإعادة تكوين الموارد الطاقوية وتعزيز الهياكل القاعدية الأساسية، إضافة إلى الأعمال المستعجلة الرامية إلى التقليل من التوتر الاقتصادي والاجتماعي.

إنّ الأعمال الكبرى الجديدة التي سيتم القيام بها في القطاع الصناعي يجب أن توجه نحو اتجاهين رئيسيين: تنمية النشاطات في العمليات التعدينية والصناعة الخفيفة، وتنظيم الإنتاج الموجه نحو صنع التجهيزات التكرارية[1].

ويمكن توضيح توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات عبر المخطط الخماسي 1980- 1984 من خلال الجدول الموالي:

[1] - التقرير العام للمخطط الخماسي الأول، مرجع سابق، ص47.

جدول رقم (02): توزيع الاستثمارات حسب القطاعات للفترة 1980- 1984

الوحدة: مليار دج

البرامج / القطاعات	برامج الاستثمار			رخصة الإنفاق	
	البرامج القديمة	الجديدة	المجموع	84-80	ما بعد
الصناعة	79.5	132.2	211.7	155.5	57.2
منها:- المحروقات	28.4	49.3	77.7	63	17.7
- الفلاحة	17.8	41.6	59.4	47.7	12.3
منها:- الغابات	0.7	3.3	4.0	3.2	0.8
- الفلاحة	6.0	13.9	23.9	20.0	3.9
-الري	10.2	19.1	30.0	23.0	7.0
- الصيد البحري	0.2	1.3	1.5	0.9	0.6
- النقل	2.4	13.4	15.8	13.0	2.8
الهياكل القاعدية الاقتصادية	19.9	36.2	56.1	37.9	18.2
- السكن	34.5	58.0	92.5	60.0	32.5
الهياكل القاعدية الاجتماعية	6.7	14.3	21.0	16.3	4.7
منها- الصحة	3.6	6.2	9.8	7.0	2.8
- التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	3.7
- مؤسسات الإنجاز	3.4	21.6	25.0	20.0	5.0
المجموع	196.9	363.6	560.5	400.6	159.9

المصدر: تقرير عام للمخطط الخماسي الأول، مرجع سابق، ص50.

يتضح من الجدول رقم 02 البرنامج الوطني للإستثمار خلال 85- 1989 أنّ البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984 ستعيق خلال فترة المخطط حجما هاما من النفقات تبلغ 306.77 مليار دج بالأسعار الثابتة أي حوالي 55% من النفقات الإجمالية للمخطط.

يتوزع الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية خلال الفترة 85- 1989 إلى غاية 56.6% بالنسبة للقطاعات المنتجة(الفلاحة، الري، الصناعة، وسائل الإنجاز، التخزين والتوزيع والاتصالات) وإلى غاية 48.4% بالنسبة للمنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الجماعية.

إنّ الحصة المالية البالغة 79 مليار دج والممنوحة لقطاع الفلاحة 15% تقريبا من النفقات الإجمالية، وهذا تعبيرا على الأهمية الموجهة خلال فترة المخطط لقطاع الفلاحة.

أما القطاع الصناعي خصصت له حصة بلغت 174.20 مليار دج أي 31.7% من النفقات الإجمالية المقررة، في حين أنّ ث إنّ الحصة الممنوحة للصناعة باستثناء المحروقات تعبّر عن الأولوية الممنوحة لتوسيع القدرة واندماج الاقتصاد وتلبية الحاجيات بواسطة الإنتاج الوطني.

1-2- الاتجاهات الاقتصادية والمالية للمخطط الخماسي الثاني80-84:

1-2-1- الأهداف العامة للمخطط

يشكل المخطط الخماسي الثاني 85-1989 مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث يسعى إلى بلوغ غايتين:

تنظيم مختلف الأنشطة التنموية مع مراعاة القيود الخاصة بالمرحلة الراهنة والوسائل الممكن تعبئتها من جهة، وإدراجه في منظور تنموي طويل الأمد من جهة أخرى، وخاصة أن صورة جزائر التسعينات تتوقف على ما أنجز هذا المخطط 85-1989، وهذا الأخير نفسه يعتمد على إنجازات المخطط السابق، ويهدف المخطط الخماسي الثاني بصفة عامة إلى ما يلي[1]:

- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات؛
- المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛

[1] - تقرير عام للمخطط الخماسي الثاني(85- 1989) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية ، ص85.

- تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات؛

- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد، نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها؛

- تخفيض التكاليف وآجال إنجاز الاستثمارات في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقات الخارجية العاملة في حقل الإنجاز والخدمات والمراقبة الدائمة لشروط تعبئة القروض الخارجية؛

- تحسين فعالية جهاز الإنتاج والتنمية المكثفة لكافة الطاقات البشرية والمادية المتوفرة والتوزيع التدريجي والأكثر اتزانا لأعباء التنمية بين الدولة والأعوان الاقتصاديين(المؤسسات والعائلات).

لتحقيق هذه الأهداف العامة يفرض في إطار التخطيط تصوّرا ووضع الآليات الملائمة مع تفضيل الأدوات ذات الطابع الاقتصادي، قصد العمل وإلاّ حدثت انحرافات في التوازنات وظهرت اختلالات لاسيما في مجال التوازنات الخارجية، واحترام تسلسل الأولويات لأعمال التنمية.

1-2-3- توزيع الاستثمارات للفترة 84-89:

يقتضي برنامج الاستثمارات المعتمد بسير محكم للاستثمار في شتى مراحله، قصد القيام في إطار المخططات السنوية بالتعديلات اللازمة، حسب تطوّر الأوضاع الاقتصادية الدولية والتوسيع الحقيقي للموارد الخارجية، والتطوّر الذي سيتم في مجال إنتاجية جهاز الإنتاج وفعاليته، كما يزداد هذا الأمر أهميته نظرا لضيق مجال التدخل خلال الفترة 1985- 1989 بحيث أنّ نسبة 55% من النفقات ستخصص لإنهاء البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984[1].

لهذا نحاول أن نتعرف على الاعتمادات المخصصة لبلوغ الأهداف المسطرة وكيفية توزيعها على القطاعات الإنتاجية أولا، وعلى الفروع الصناعية ثانيا وذلك من خلال الجدول التالي:

[1] - التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني85- 1989، مرجع سابق، ص168.

جدول رقم03: البرنامج الوطني للاستثمارات للفترة 85- 1989 بالأسعار الثابتة لسنة 1984.

الوحدة: مليار دج

البرامج / القطاعات	تكاليف البرامج			المصاريف المتراكمة 85- 1989	هيكلة المصاريف %
	برامج التجهيزات إلى غاية 1984	البرامج الجديدة	المجموع		
الفلاحة والري	34.34	81.08	115.42	79.00	14.4
الصناعة	52.90	198.70	251.60	174.20	31.6
منها:المحروقات	15.00	26.50	41.50	39.80	7.2
وسائل الإنجاز	8.20	25.00	33.20	19.00	3.50
وسائل النقل	6.41	15.41	21.52	15.00	2.70
التخزين والتوزيع	13.65	11.36	25.1	15.85	2.90
البريد والمواصلات	7.35	6.65	14.00	8.00	1.4
المنشآت الاقتصادية الأساسية	35.20	27.76	62.96	45.50	8.3
المنشآت الاجتماعية الأساسية	116.05	130.28	246.33	149.45	27.2
التجهيزات الجماعية	32.67	25.67	58.34	44.00	8.00
المجموع	**306.77**	**521.38**	**828.38**	**550.00**	**100**

المصدر: تقرير عام المخطط الخماسي الثاني، مرجع سابق، ص173.

يتضح من الجدول رقم 03 البرنامج الوطني للإستثمار خلال 85- 1989 أنّ البرامج الجاري إنجازها إلى غاية 1984 ستعيئ خلال فترة المخطط حجما هاما من النفقات تبلغ 306.77 مليار دج بالأسعار الثابتة أي حوالي 55% من النفقات الإجمالية للمخطط.

يتوزع الحجم الإجمالي للنفقات الاستثمارية خلال الفترة 85- 1989 إلى غاية 56.6% بالنسبة للقطاعات المنتجة (الفلاحة، الري، الصناعة، وسائل الإنجاز، التخزين والتوزيع والاتصالات) وإلى غاية 48.4% بالنسبة للمنشآت الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتجهيزات الجماعية.

إنّ الحصة المالية البالغة 79 مليار دج والممنوحة لقطاع الفلاحة 15% تقريبا من النفقات الإجمالية، وهذا تعبيرا على الأهمية الموجهة خلال فترة المخطط لقطاع الفلاحة.

أما القطاع الصناعي خصصت له حصة بلغت 174.20 مليار دج أي 31.7% من النفقات الإجمالية المقررة، في حين أنّ ثقله في النفقات الإجمالية يبقى كبيرا سواء بالنسبة للتقديرات أو الانجاز.

إنّ الحصة الممنوحة للصناعة باستثناء المحروقات تعبّر عن الأولوية الممنوحة لتوسيع القدرة واندماج الاقتصاد وتلبية الحاجيات بواسطة الإنتاج الوطني.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية

إنّ هذه العملية الاقتصادية هي عبارة عن مواجهة حضارية يواجه من خلالها المجتمع التحديات المفروضة عليه سواء كانت داخلية أو خارجية ويحاول التغلب عليها من خلال العمل الدءوب، وعلى هذا الأساس ونظرا لحتمية التغيير وديناميكية النمو والتطوّر حيث أخذت الجزائر مع مطلع الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية في صميم اقتصادها وسياستها التنموية، حيث برز التوجه نحو تحسين سير الجهاز الإنتاجي وإدخال عوامل الفعالية والمردودية، واختيار اللامركزية في اتخاذ القرارات وقد تجسدت هذه الاهتمامات في مجموعة من الإجراءات التنظيمية والتي تعرف بالإصلاحات الاقتصادية، تمثلت الإصلاحات الاقتصادية التي أنجزتها الجزائر خلال عشرية الثمانينات في إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية ثم تلتها استقلالية المؤسسات وهذا ما نحاول التطرق إليه في عجالة هذا البحث وذلك من خلال النقاط التالية:

1- مضمون الإصلاحات الاقتصادية:

اعتمدت هاته الإصلاحات مجموعة من العناصر واعتبرها كمبادئ أساسية لإنجاح عملياتها وتحقيق الأهداف المنتظرة منها

ويمكن حصر هذه العناصر فيما يلي:

أ- **الاعتماد على الذات:** إنّ التنمية الناجحة هي التي تعتمد على الذات عوضا عن التنمية التي تعتمد على جهود خارجية؛

ب- **الإنسان مصدر العملية التنموية:** إنّ التنمية الاقتصادية في الجزائر عبر الإصلاحات تؤكّد بأنّ نجاحها مرهون بالإنسان الذي هو عماد هذه التنمية؛

ج- **الأخذ بتجارب السنوات السابقة:** إنّ الإصلاحات الجديدة تؤكّد أنّه على النخبة الحاكمة في المجتمع أن تقاوم الضغوطات الناتجة عن أفراد المجتمع وتجنب الوعود التي يصعب تحقيقها؛

د- **التركيز على الأسس الحقيقية للتنمية:** إنّ هذه الإصلاحات ترمي إلى عملية مراجعة تركيز جهود المجتمع على تشيّد شواهد ومعالم كان يظن بأنّها حضارية لأنّ إقامة مثل هذه المظاهر غالبا ما يكون على حساب أمور كثيرة لها أولوية في تنمية المجتمع.

2-2 إصلاح أدوات التأطير الاقتصادي:

وتتمثل في الإجراءات التي عرفها الاقتصاد الوطني بصفة عامة وهي:

أ- **إصلاح سياسة التخطيط:** وذلك عن طريق تعديل التخطيط السابق من خلال الجوانب التالية:

- تمديد فترة المخططات إلى خمس سنوات؛
- تحقيق وظائف التخطيط المركزي بالاهتمام بالوظائف الأساسية؛
- العمل على توزيع أعمال التخطيط على مختلف المستويات؛
- إعطاء الأولوية للمخططات الولائية في إطار التخطيط اللامركزي؛
- إعتماد المخططات السنوية.

لقد أحدثت سنة 1988 نقطة تحوّل كبير في منظومة التخطيط في الجزائر وذلك بموجب قانون 88-02[1] المؤرخ في 12-01-1988 حيث تمثلت المنظومة الجديدة للتخطيط بالفعالية والمرونة؛

ب- **إصلاح النظام الجبائي:** تمثلت التعديلات التي أدخلت على النظام الجبائي القائم آنذاك فيما يلي:

[1] - قانون 88- 02 المؤرخ في 1988/01/12 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر.

- ضمان مردودية الجباية العادية مع تخصيص الجباية البترولية لتمويل الاستثمارات المنتجة؛

- تبسط قانون الضرائب وتطوير الآليات الجبائية والتنظيمية؛

- تشجيع الأنشطة الاقتصادية.

ومنه أصبحت الجباية أداة لتوجيه وتحفيز وتطوير المؤسسات الوطنية.

ج- إصلاح القرض والبنك: لقد شهد ميدان النقد والقرض تطبيق العديد من الإجراءات خلال فترة الثمانينات، حيث نصّ المخطط الخماسي الأول على لامركزية العمليات المصرفية من خلال توسيع البنوك على التراب الوطني بالإضافة إلى تجنيد وتوجيه ادخار الأعوان الاقتصاديين لمساهمته في تمويل التنمية، كما أدخلت عدة إجراءات تنظيمية على الجهاز المصرفي في فترة المخطط الخماسي الثاني وذلك من خلال قانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والذي حدّد مهام واختصاصات المؤسسات المصرفية، كما أصبح البنك المركزي المسؤول الأول عن تنفيذ وتجسيد السياسة النقدية وكذا متابعة المخطط الوطني للقرض وتوفير الشروط اللازمة لاستقرار النقد والنظام المالي عامة[1] كما أدخلت تعديلات أخرى سنة 1988 على دور البنك المركزي أين أصبح مستقلا عن الخزينة العمومية.

د- إصلاح نظام الأسعار: لقد شرع مع بداية 1982 في تطبيق نظام جديد للأسعار الذي يركّز على:

- ربط الأسعار بالتطوّر الحركي للتكاليف؛

- التحديد السنوي لقائمة المواد المدعمة؛

- تأخذ الدولة على عاتقها الفوارق بين الأسعار الحقيقية والأسعار المحدّدة مركزيا غير أنّ هذا النظام أدى إلى إختلالات ولمعالجتها عمدت الدولة إلى إدخال بعض التصحيحات من خلال وضع قانون جديد والمتمثل في قانون 89-12[2] والتي قسّم الأسعار إلى صنفين:

1- نظام الأسعار المقننة

[1] - أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص72.

[2] - قانون 89-12 الصادر في 1989/07/05 الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ 1989/07/19.

وهذا عن طريق الأسعار المضمونة عند الإنتاج أي يتم الإعلان عنها مسبقا بهدف التحفيز مثل أسعار الحبوب، كما تطبّق الأسعار المقننة من خلال الأسعار المحدّدة في مرحلة الإنتاج أو التوزيع ويطبق هذا النوع على السلع التي تمنح لها الدولة الأسبقية بهدف حماية فئة اجتماعية مثلا أو تنمية مناطق معيّنة، كما قد تقدم على شكل إعانات يطلق عليها إعانات التوازن؛

2- نظام الأسعار الحرة

أي تحدّد هذه الأسعار وفقا للعرض والطلب أي حسب ميكانيزمات السوق؛

هـ- إصلاح سياسة التجارة الخارجية: إنّ سياسة التجارة الخارجية لم تعرف أي تغيير منذ الاستقلال إلى غاية التعديلات التي جاء بها قانون 78-02 والذي مفاده تأميم التجارة الخارجية بهدف حماية الاقتصاد الوطني، مراقبة حركة رؤوس الأموال، تنويع العلاقات مع الخارج، وما يمكن الإشارة إليه هو احتكار الدولة للتجارة الخارجية الصفة الأساسية لنظام التجارة في الجزائر، وهذا إلى غاية 1990 مرحلة تحرير التجارة الخارجية.

2-3 إعادة هيكلة المؤسسات العمومية

إنّ السياسة المطبقة خلال فترة السبعينات من تخطيط وتسيير مركزي نتجت عنها عدة إختلالات خلال هذه الفترة، جعلت البلاد في وضعية اقتصادية جدّ صعبة لذلك تقرّر إعادة تنظيم عميق للاقتصاد وفي هذا الإطار ظهرت في بداية الثمانينات سياسة اقتصادية متفتحة تجسدت في شعار من أجل حياة أفضل، فكان إجراء إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات.

2-3-1- شكل ومضمون إعادة الهيكلة

لقد اعتبر المخطط الخماسي 80-1984 أنّ إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية هي الوسيلة التي يمكن من خلالها التخلص من المركزية البيروقراطية التي أصبحت تعرقل نشاط المؤسسة لتمركز كل الوظائف في جهة واحدة، حيث نجد 1165 وحدة سياسية تجمع ضمن 19 مؤسسة وطنية فقط[1] وهذا ما يدّل على كبر حجم المؤسسات آنذاك، والهدف من إعادة الهيكلة كان ينصبّ على:

- تحسين شروط سير الاقتصاد؛
- تدعيم فعالية المؤسسات وتوزيع الأنشطة بكيفية متوازنة على كامل التراب الوطني[2].

[1] - ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص62.

[2] - محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية**، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993، ص46.

لقد عرفت المؤسسة العمومية شكلين من إعادة الهيكلة هما:

2-3-1-1- إعادة الهيكلة العضوية: إنّ الحجم الكبير للمؤسسات العمومية جعلها صعبة التسيير وهذا في نظر القائمين على شؤونها وبالتالي تمّ الاعتقاد أنّ إعادة هيكلتها إلى مؤسسات عمومية صغيرة ومتوسطة الحجم أطلق على هذه العملية اسم إعادة الهيكلة العضوية[1].

ويعلل السيّد عبد الحميد الإبراهيمي ذلك بأنّ أشكال التنظيم المطبقة على المؤسسات الوطنية تثبت أنها غير ملائمة نظرا لقوة تمركز الهياكل ومركزة التسيير وضخامة برامج الإستثمار[2]. لقد تمت إعادة الهيكلة العضوية على أساس التخصص والتقسيم الجغرافي.

2-3-1-2- إعادة الهيكلة المالية: وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة في الحين، وعلى كل المستويات وليس فقط على المستوى المالي وكذلك كل الأعمال المتخذة بصفة دائمة من المؤسسة لتجسيد استقلاليتها المالية، وتجنب اللجوء لإعانة الدولة بهدف تصحيح العيوب الظاهرة في المرحلة السابقة.

2-4- استقلالية المؤسسات العمومية : تميّز النصف الثاني من عشرية الثمانينات بوضعية اقتصادية صعبة، خلالها ظهر تأثير انخفاض أسعار البترول بالإضافة إلى انخفاض القدرة الشرائية للدولار على عملية التنمية، نتج عن هذا ركود في الاقتصاد، كما ظهرت عدة نتائج سلبية كارتفاع الأسعار للموارد الأساسية والاختفاء التام لبعضها من السوق الوطنية، استفحال السوق السوداء، ارتفاع معدل التضخم.

هذه المشاكل أدخلت المجتمع في دوامة عدم الاستقرار، كل هذا دلالة على فشل الإصلاحات الهيكلية التي طبقت على المؤسسات العمومية، هذه الأوضاع جعلت الحكومة تعمل على إعطاء مسيّري المؤسسات حرية اتخاذ القرار والمبادرة وفق ما تمليه قواعد المتاجرة وميكانزمات السوق، وفي إطار توجيهات الميثاق الوطني وقرارات اللّجنة المركزية للحزب في دورتها المنعقدة في1987/12/28 بادرت الحكومة سلسلة من الإصلاحات تتعلق بتنظيم الاقتصاد الوطني.

وموضوع هذه الإصلاحات ينصبّ على المؤسسة العمومية وعليه تشكل نظام جديد تمثل في استقلالية المؤسسات يعني استقلال المؤسسة منحها مزيد من الحرية والمبادرة في إطار العمل للتجسيد الفعلي للامركزية[3].

---

[1] - علاوي لعلاوي وآخرون، **استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية**، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994، ص19.

[2] - ABD EL HAMID BRAHIMI, **L'économie algérienne**, OPU, Alger, 1991, p388.

[3] - ABD HAMID BRAHIMI, **OP CITE**, p412.

وقد تجسدت مجموعة الأعمال المتعلقة باستقلال المؤسسات في مشاريع قوانين منحها مجلس الوزراء خلال شهر سبتمبر 1987 وصادق عليها المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر 1987، وفي 12 جانفي صدر ستة قوانين * وبها بدأت مرحلة التطبيق التي حدّدت الحكومة شروطه ومخططه في مارس 1988 وهو يتضمن ثلاثة مراحل[1]:

- المرحلة الأولى: في السداسي الاول من 1988 وتعلقت بصناديق المساهمة؛

- المرحلة الثانية: تضمنت وضع نظام تشريعي نهائي ونقل المؤسسات إلى نظام الاستقلالية؛

- المرحلة الثالثة: بدأت مع مطلع 1989 وفي هذه الفترة عرف التخطيط نظام جديد يقوم على ثلاثة مستويات. المخطط قصير المدى للمؤسسات، المخطط الفرعي، المخطط الوطني.

وفي هذا الإطار- النظام الجديد- أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات هيئة مستقلة منقسمة إلى هيئتين هما: الجمعية العامة، مجلس الإدارة، وهكذا تصبح المؤسسة العمومية الاقتصادية هي شخص معنوي وفقا للقانون التجاري وهي شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات المساهمة يكون رأس مالها من رأس مال الدولة أو الجماعات المحلية.

المطلب الثالث: مرحلة الإصلاحات المتسارعة

إنّ الأزمة التي أصابت الاقتصاد الوطني سنة 1986 أثرت على عدة قطاعات منها الصناعية والفلاحية والتجارية، خلقت سلبيات في الإنتاج والاستثمار، الاستهلاك، التشغيل، الأسعار...الخ. وكانت هذه السلبيات أكثر وقعا في سنتي 87- 1988 أين سجلت تأثيراتها على الإنتاج الداخلي الخام ما عدا المحروقات الذي انخفض بنسبة 2.5% سنة 1987، و3.4% سنة 1988، كما أنّ الاستثمار انخفض هو الآخر سنة 1988 بنسبة 2.7%.

المبادلات حيث ازداد الاستيراد من ناحية القيمة في سنة 1988(10% لمواد الاستهلاك و12% لمواد التجهيز، كما ارتفعت أسعار الاستهلاك 10% في حين ازداد التضخم 40% ما بين سنتي 1985، 1988).

* - القوانين الستة هي: 88-01 قانون توجيه المؤسسات العمومية، 88-02 متعلق بالتخطيط، 88-03 صناديق المساهمة، 88-04 متعلق بقانون التجارة، 88-05 متعلق بقانون المالية، 88-06 متعلق بقانون البنوك والقرض.

[1] - دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، 1989، ص59.

اتسمت التوازنات المالية الخارجية بتدهور المبادلات والعروض وعبئ المديونية وهكذا فإنّ الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات من حيث اختلال التوازن المالي الداخلي والخارجي وتناقص الإنتاج وزيادة حدّة التضخم التي كانت ناتجة عن تشوّهات هيكلية عميقة، هذا بالإضافة إلى التوترات الشديدة التي شهدها الاقتصاد العالمي والذي تميّز بفشل النظام الاشتراكي.

في ظل هذه الظروف القاسية تبرز الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحية وهكذا اعتمدت الجزائر سياسة تصحيحية ذاتية والعمل على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية والانتقال من الاقتصاد السابق والمخطط السابق والموجة الذي أثبت فشله ليس في الجزائر فقط بل حتى في الدول العظمى إلى الاقتصاد الحرّ أي اقتصاد السوق وفي نفس الوقت عملت الجزائر على التقارب وخلق جو من التعاون مع المؤسسات المالية الدولية(صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) بهدف دفع عجلة الإصلاحات المتخذة بهدف إعادة التوازن الداخلي والخارجي وتحسين الأداء للاقتصاد الكلي .

1- مفهوم مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق

1-1- ماهية مرحلة الانتقال

إنّ عملية المرور من اقتصاد مخطط(الاقتصاد الاشتراكي) إلى اقتصاد يعتمد على ميكانزمات السوق(اقتصاد السوق) يطلق على هذه العملية مرحلة الانتقال.

أما الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها. ولقد ظهرت عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن الماضي في بلدان أوروبا الشرقية، بولونيا 1989، المجر، بلغاريا 1990، ألبانيا 1991. أما الجزائر إن نية الدخول إلى اقتصاد السوق كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة اللّتين وجهتهما الحكومة(وزارة الاقتصاد والمالية) في 21 أوت 1990 وتتمثل خصوصية الانتقال إلى اقتصاد السوق في نقطتين أساسيتين هما:

- الانفصال عن نظام اقتصادي أثبت فشله وعدم فعاليته ليس في الجزائر فقط وإنما حتى في دول العالم؛
- تحقيق هذا الانفصال في محيط سياسي متعدد أي ناتج عن انتخابات ديمقراطية تعددية.

وهكذا عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق تتطلب دقة وفعالية الاختيارات الاقتصادية بالإضافة إلى إمكانياتها السياسية ووعي وتفهم وتأقلم المواطنين مع النظام الجديد(اقتصاد السوق).

إنّ تطبيق نظام اقتصاد السوق ليس بالأمر السهل، وليس من نوع العمليات التي يجري إنجازها بعجالة، ولهذا عادة ما تقف أمامه صعوبات كبيرة منها ما هي اقتصادية ومنها ما هي اجتماعية لأنّ المعروف عن اقتصاد السوق أنّه حرية تحرك ثلاث عناصر إنتاج هي:

- العمل كقوة منتجة تتمثل في الأشخاص الطالبين للعمل؛
- عناصر الإنتاج كموارد مادية طبيعية أو اقتصادية؛
- رأس المال كتيار مالي لتمويل عمل الإنتاج.

غير أنّ الصعوبة التي يصطدم بها هذا النظام الجديد في البلدان التي كانت تعتمد النظام الاشتراكي هي خضوع تلك الحرية لقيود التوجيه المركزي، من حيث توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف الاستخدامات أو من حيث توزيع الناتج الصافي بينها كمداخيل للأشخاص.

ولهذا لنقل تسيير الاقتصاد من نظام موجه- اشتراكي- إلى نظام حر- اقتصاد السوق- لابد من إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة مع تطلب وقت للتكيّف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدف إنجاز عملية الانتقال بأقل التكاليف الممكنة.

وأخيرا يمكن القول أنّ عملية الانتقال تتمثل في التحوّل من نظام اقتصادي مركزي- موجه إلى نظام يستند إلى السوق- حر- من خلال قواعد تسيير السوق، وتسهيل الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أي الاعتماد على سياسة اقتصادية كلية من النوع الليبرالي.

اعتمدت الجزائر ابتداء من سنة 1988 برنامجا تصحيحيا بغية تحقيق اللامركزية تدريجيا في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق هذا من جهة ومن جهة أخرى إزالة الإختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناتجة عن الفترة السابقة في ظل النظام الاقتصادي الموجه، وتمثل هذا البرنامج في مجموعة من الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:

1-2-1- إصلاح القطاع الزراعي والصناعي

لقد اتخذ أول أجراء على القطاع الزراعي وذلك بعد أن قامت الحكومة في عام 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة[1] حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل، أما في المجال الصناعي منحت الدولة جميع المؤسسات العامة الوطنية تقريبا استقلالا من الوجهتين القانونية والتشغيلية في عام 1988 وجاء بعد ذلك إقرار برنامج سنة 1990 لشطب كمية ضخمة من الديون المعدومة والمستحقة على المؤسسات العامة، تلك الديون التي تراكمت على مدى سنوات سادت فيها الضوابط الحكومية المباشرة.

1-2-2- إصلاح نظام الأسعار

يرتكز نظام الأسعار الجديد على نظامين للأسعار هما: نظام الأسعار المقننة، ونظام الأسعار الحرة.

1-2-2-1- نظام الأسعار المقننة: تستطيع الدولة عن طريق هذا النظام أن تتدخل مباشرة في الحياة الاقتصادية وذلك بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وبمعنى آخر أنّ الأسعار الخاضعة لهذا النظام تعتبر كوسيلة لتدخل الدولة، ويتم تنظيم هذا النوع من الأسعار عبر طريقتين:

- يتم الإعلان عن أسعار المنتوجات المضمونة مسبقا أي ضمان سعر أدنى للمنتجين عند إنتاج السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها بصفة خاصة بهدف الحماية أو التحفيز أي أنّ هذا النوع من الأسعار المقننة الهدف منه تشجيع وتطوير المنتوجات الأولية ضمن المخططات الاقتصادية؛

- يتم تحديد الحدّ الأعلى للأسعار على مستوى الإنتاج وعلى مستوى التوزيع، يطبق هذا النوع من الأسعار على السلع والخدمات التي تخولها الدولة أولوية اقتصادية واجتماعية خاصة بهدف حماية بعض النشاطات الاقتصادية أو الفئات الاجتماعية وبالتالي الحد الأعلى للأسعار يعتبر[2]:

- وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتجسيد السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛

- وسيلة تدخل الدولة في الاقتصاد لتأطير وتطوّر الأسعار عندما يتطلب ذلك بشروط السوق؛

- وسيلة تسمح بتجنب تجاوز أقصى سعر مرخص به.

[1] - محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق،، ص257.

[2] - YOUCEF DEBOUB, **le nouveau mécanisme économique en algerie**, OPU, 1993, p99.

1-2-2-2- نظام الأسعار الحرة: ويقصد به حرية الأسعار وتطبق على المنتوجات التي لها أولوية اقتصادية أو اجتماعية ويهدف هذا التنظيم من الأسعار إلى:

- تمكين ميكانزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات عن طريق نظام العرض والطلب، بالإضافة إلى تنظيم السوق الوطنية والوصول إلى تكامل حقيقي بين المخطط والسوق.

1-2-3- انسحاب الخزينة من دائرة التمويل:

منذ صدور قانون النقد والقرض تغيّرت العلاقة بين الخزينة العمومة والبنك المركزي أين أصبحت علاقة تعاقدية، لقد جاء في المادة 78 من نفس القانون أنّ قيمة التسبيقات المقدمة للخزينة من طرف البنك المركزي في نسبة لا تتعدى 10% من الإيرادات العادية للموازنة التي تعود للسنة المالية الفارطة والهدف من هذا الإجراء هو وضع حدّ اللجوء للخزينة إلى البنك المركزي بهدف تمويل النفقات العامة، هذا ما يؤكّد تراجع الخزينة العمومية عن التمويل الاستثماري.

انسحاب الخزينة من دائرة التمويل لا يعني اعتزالها تماما عن تمويل استثمارات القطاع المنتج، حيث تتدخل من حين لآخر لتدعيم المشاريع ذات الأولوية- تشجيع الصادرات خارج المحروقات مثلا- وذلك عن طريق تقديم إعانات مالية لتسييرها أو تجهيزها كما قد تعفى من بعض الرسوم، أو حصولها على قروض بمعدلات فائدة منخفضة.

1-2-4- التدرج نحو إلغاء الدعم:

يقصد بالدعم المالي تلك النفقات التي تقع على عاتق الدولة بهدف إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع، وذلك عن طريق توفير السلع والمنتجات بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها أو شراء إذا كانت مستوردة.

إنّ قضية تحرير الأسعار من طرف الدولة أثار صعوبات اجتماعية متمثلة في تخلي الدولة عن سياسة الدعم المالي لأسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع، وقد أحدثت قضية التخلي عن الدعم سخط شعبي وما يتولد عنه من وخائم خطيرة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة لأنّ التخلي عن دعم أسعار المواد الضرورية وذات الأولوية الاجتماعية يؤثر كثيرا على مستوى استهلاك الشرائح ذات الدخول المنخفضة والمحدودة.

لقد أحست الحكومة فعلا بضرورة وضع سياسة اجتماعية جديدة للأسعار وتكون بداية الطريق نحو الإصلاح الاقتصادي وبررت الحكومة هذا الإصلاح بالحجج التالية:

- سياسة الدعم القائمة غير فعالة من ناحية إعادة توزيع الدخل لأنّ الطبقة الغنية تستفيد هي الأخرى من هذا الدعم؛
- المهربون يستغلون فرصة انخفاض أسعار بيع المواد المدعمة لتهريبها عبر الحدود مما يؤثر على الاقتصاد الوطني؛
- دعم السلع يشجع على الإسراف في استعمال تلك السلع وهذا استنزاف في موارد الدولة؛
- الدعم يؤثر على ميكانزمات السوق- العرض والطلب-؛
- الدعم يترتب عن دعم السلع خسارة شركات القطاع العام لكونها تبيع منتجاتها بأسعار أقل من تكاليفها الحقيقية.

ولهذا ألغت الحكومة فعلا ابتداء من النصف الثاني من سنة 1992 دعم أسعار السلع الاستهلاكية عدا ثلاثة منها: الخبز، الحليب، الدقيق.

1-2-5- التطهير المالي للمؤسسات

يعتبر مبدأ استقلالية المؤسسات العمومية أداة رئيسية من أجل رفع مردوديتها الاقتصادية والمالية والتخلص من الوصاية المباشرة للإدارات المركزية، وحتى تتمكن المؤسسات أن تنتقل إلى الاستقلالية الحقيقية يجب أن تمر بتطهير مالي لأغلبية هذه المؤسسات التي تعاني من عجز مالي هيكلي في خزينتها مما يؤثر على فعاليتها ونظام تسييرها، لهذا كانت سياسة التطهير المالي الحل الوحيد من أجل تسوية المشاكل المالية الناتجة من المديونية الكبيرة لهذه المؤسسات اتجاه الخزينة العمومية والبنوك التجارية.

تهدف سياسة التطهير المالي إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما[1]:

- تصحيح وتفادي كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق الذي أثبت فشله؛

[1] - المرسوم التنفيذي 91- 75 المؤرخ في 1991/03/16- حساب التخصيص الخاص رقم 302-063 الذي عنونه صندوق تطهير المؤسسات العمومية-

- تجميع المديونية بهدف التقليل من درجة ثقلها على الحياة اليومية للمؤسسة مع محاولة إحلال الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية لأن تطهير وضعية المؤسسات والبنوك يخلق بينها جو من التعاون في شكل جديد. ولبلوغ الأهداف من سياسة التطهير المالي اتخذت عدة إجراءات نذكر منها:

- تكييف سياسات التمويل مع طبيعة النشاطات والبرامج الاستثمارية قصد تنويع مصادر التمويل؛

- إقامة مخطط وطني للقرض مع ضرورة إعادة النظر في القروض البنكية وطرق التسديد الجديدة- تسهيل التمويل الذاتي؛

- تحويل جزء من ديون المؤسسات الاقتصادية باتجاه الخزينة العمومية في شكل قروض نهائية وغير مسدّدة مع إمكانية تحويل الديون القصيرة إلى ديون متوسطة أو طويلة الأجل.[1]

مما سبق يمكن تحديد ثلاثة مراحل لمرحلة الانتقال من نظام اقتصادي موجّه- اشتراكي- إلى نظام اقتصادي يستند إلى ميكانيزمات العرض والطلب- اقتصاد السوق- وهي:

المرحلة الأولى: تحرير الأسعار، فتح الأسواق- تحرير الاقتصاد- وتعتبر أصعب مرحلة نظرا لما تحدثه من أخطار؛

المرحلة الثانية: وهي مرحلة الاستقرار وذلك عن طريق قواعد وإجراءات اقتصادية وهنا تكمن قوة الدولة في التحكم وتحقيق التحوّلات الاجتماعية والاقتصادية؛

المرحلة الثالثة: تتمثل في تحديد النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي يتخذ كنظام اقتصادي جديد للبلاد كما يمكن أن يحدّد في هذه المرحلة مستوى التنمية المراد الوصول إليه بعد هذه المرحلة الأخيرة.

غير أنّ المنافع المحتملة لعملية التحرير والإصلاح هذه لم تتحقق في مجموعها لعدم دمج مختلف التدابير في إطار شامل، ولغياب بعض الخطوات الرئيسية التي غنى عنها لإنشاء اقتصاد سوق يتسم بالفعالية، فعلى سبيل المثال لم يتضمن إصلاح القطاع الزراعي منح عقود الملكية، مما أعاق قدرة المزارعين من القطاع الخاص على تدابير الإئتمانات التجارية.

كذلك المؤسسات العامة فقد ظل وضعها المالي صعبا بسبب ارتفاع تكلفة تسريح العاملين، فقد أدى ذلك إلى تراكم الخسائر التي أمكن مع ذلك تمويلها بقروض من البنوك التجارية.

[1] - المرسوم التنفيذي رقم 92- 267 المؤرخ في 1992/11/88 يتعلق بتحويل ديون الخزينة المترتبة على المؤسسات العمومية وتجميدها.

إنّ هذا الوضع الصعب لاقتصادنا انطلقت الدولة في اتخاذ تدابير وسياسات حازمة وأكثر واقعية مع مراعاة هدف الانتقال إلى اقتصاد السوق، ولهذا شرعت الحكومة في تصميم برنامجين اقتصاديين، وكلاهما يندرجان في الإصلاح الاقتصادي: يتمثل الأول في برنامج الاستقرار الاقتصادي الأول مع صندوق النقد الدولي وهو برنامج قصير الأجل 1994- 1995، أما الثاني يتمثل في برنامج التصحيح الهيكلي 1995- 1998

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر:

تعتبر سياسة الإنفاق العام الأداة الفعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية، فالاهتمام بالجانب الفني للنفقات العامة في إطار الميزانية العامة له دور كبير في تأدية النفقة العامة لمهامها، كما أن التوظيف الجيد لها يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى دراسة لسياسة الإنفاق العام في الجزائر مع اختيار فترة الدراسة(1990-2009) لما حدث في هذه الفترة من تحولات فقد عرفت النفقات العامة تطورا ملحوظا خلال الفترة هذه الفترة وهذا ما يعكس دور الدولة وتطوره في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإسهاماتها في تحقيق مطالب التنمية،

المطلب الأول: تصنيف النفقات العامة في الجزائر

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

إنّ المعايير التي نراها ضرورة موضوعية في الإنفاق العام هنا هو من الوجهة الاقتصادية معيار الشفافية، أو ما يقابله من الوجهة الحقوقية صدق التعامل في النفقة العامة مع السلطة التشريعية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار أنّ المجتمع الذي تتعامل معه هو مجتمع إنساني

يفرض الانتباه إلى نظريات العلوم السلوكية والأخلاقية عند مخاطبته باتخاذ القرارات حتى تستطيع الوصول إلى أهدافنا من خلال وجدان الشعب، وهذا ما قصدناه بعبارة المجتمع الإنساني التي تضمنها التعريف المذكور أعلاه.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

1-1-نفقات التسيير

1-1-1- تعريفها

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أنّ نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

1-1-2- تقسيم نفقات التسيير

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[1]:

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة)؛
- الدين الداخلي- ديون عائمة(فوائد سندات الخزينة)؛
- الدين الخارجي؛
- ضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- نفقات محسومة من الإيرادات(تعويض على منتوجات مختلفة).

[1] - أنظر قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

ب- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات ويضم ما يلي:

- المستخدمين- مرتبات العمل؛
- المستخدمين- المنح والمعاشات؛
- المستخدمين- النفقات الاجتماعية؛
- معدّات تسيير المصالح؛
- أشغال الصيانة؛
- إعانات التسيير؛
- نفقات مختلفة.

د- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية(إعانات للجماعات المحلية)؛
- النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية)؛
- النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية)؛
- النشاط الاقتصادي(إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية(إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛
- النشاط الاجتماعي(المساعدات والتضامن)؛
- إسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

2-2-نفقات التجهيز

1-2-1- تعريفها

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة(القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إنّ نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

إنّ تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

1-2-2- تقسيم نفقات التجهيز:

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول- ج- الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين(أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

ب- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث تتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية؛
- القطاع الفرعي 24.....التجهيزات؛
- الفصل 242.....الصلب؛
- المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد.

المطلب الثاني: التطور الإجمالي للنفقات العامة

إن الوقوف على التطور الإجمالي للنفقات العامة خلال الفترة محل الدراسة، يعطي انطباعا مبدئيا عن وتيرة هذا التطور والمراحل التي مر بها، وأهم الأسباب التي كانت وراء هذه الظاهرة في الجزائر، وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول(04): مؤشرات تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة1990-2009

الوحدة: مليون دج

السنوات	النفقات العامة	نسبة الزيادة %	الناتج الداخلي الخام	النفقات العامة% / الناتج
1990	142400	-	554388.1	25.6
1991	235200	65.1	862132.8	27.2
1992	308700	31.2	1074695.8	28.7
1993	390300	26.4	1189721.9	32.8

31	1487403.6	18.3	461800	1994
29.4	2004994.7	27.6	589300	1995
28.2	2570028.9	22.9	724600	1996
30.4	2780168	16.6	845200	1997
31.2	2809999.8	03.6	876200	1998
29.9	3212543.5	09.7	961700	1999
28.9	4078675.3	22.5	1178100	2000
31.1	4241800	21.1	1321000	2001
34.8	4455300	17.3	1550600	2002
33.4	5427500	13.3	1752600	2003
30.6	6315900	07.1	1877780	2004
25.8	7544000	03.8	1950000	2005
31.1	8460500	34.9	2361435	2006
38.6	9383700	37.7	3623758	2007
39.1	11042837.9	19.3	4322861.7	2008
-	-	20	5191458.5	2009

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ تزايد لوتيرة النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وارتفاع معدلاتها، وهو ما يمكن اعتباره <<سياسة إنفاقية توسعية>>، ويرجع هذا التزايد إلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي شهدته الجزائر، وقد مر هذا التطور بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: الفترة ما بين (1990-1998) :

تميزت هذه المرحلة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية. ولكن لم يكن عائق أمام دور الدولة في القيام بوظائفها وهو ما تعكسه وتيرة النفقات التي ارتفعت من 142400 مليون دج سنة 1990 إلى 235200 مليون دج سنة 1994 بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 65.1% لترتفع سنة 1995 إلى 589300 مليون دج بنسبة زيادة قدرت ب 27.6%. وكان السبب في ذلك تحسن الإيرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع أسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار سنة 1990 بعدما انخفضت إلى أقل من 10 دولار بسبب الأزمة

البترولية سنة 1986، بالإضافة إلى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في إنشاء الشبكة الاجتماعية (دعم الفئات المحرومة)، وتواصل عجز الهيئات العمومية والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة للأسباب التالية:

-الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية.

-ضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال.

- انتشار الفساد في القطاع العام.

ومثال على ذلك تواصل عجز البلديات أو الإدارة المحلية عموما وصناديق الضمان الاجتماعي التي تتلقى إعانات سنوية من طرف ميزانية الدولة وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول(05): تطور العجز المالي للبلديات وصناديق الضمان الاجتماعي.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عدد البلديات التي سجلت عجزا	-	-	300	-	775	889	1089	1159	1249
نفقات الدولة لدعم صناديق الضمان الاجتماعي(مليار دولار)	9.9	40.48	86.91	87.33	95.35	114.81	142.96	173.55	187.37

المصدر: محمد حاجي، التمويل المحلي وإشكالية العجز في ميزانية البلدية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي بعنوان تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، 01 باتنة و02 ديسمبر 2004.

كما تم تخصيص مبالغ ضخمة للتطهير المالي للمؤسسات العمومية والتي انتقلت من 76 مليار دج سنة 1994 إلى 124.4 مليار سنة 1994 كلها مولت من النفقات العامة للدولة، وهذا ما تؤكده نسبة الزيادة المعتبرة للنفقات العامة التي قدرت ب 27.6% سنة 1995 و22.9%سنة 1996. ولكن بالتدقيق في نسب الزيادة التي عرفت انخفاضا منذ سنة 1995 إلى غاية 1998 يرجعه بعض الاقتصاديين إلى آثار الإصلاحات التي مست جميع القطاعات الاقتصادية تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

المرحلة الثانية:

تميزت الفترة2000-1995على العموم بتحقيق متوسط معدل نمو قدر ب % 2.3 ، ومعدل نمو متواضع وغير كاف سواء من ناحية تنشيط الاقتصاد وخلق ديناميكية إنتاجية متواصلة،أو من ناحية خلق مناصب العمل مع تزايد المؤشرات الايجابية حول الوضعية المالية للجزائر، حيث تم إقرار برنامجي إنفاق عام يقومان على عدة محاور رئيسية ، الأول وهو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو2005 .

حيث أن امتداد هذين البرنامجين قد يكون له دافعا قويا للنشاط الاقتصادي ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي، وذلك نتيجة ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى مستوى 28.5 دولار. وهذا أدى إلى إتباع الجزائر سياسة اقتصادية جديدة ترتكز على التوسع في الإنفاق العام.

1- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (أو المخطط الثلاثي) 2001-2004:[1]

يعتبر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة من مخصصات مالية موزعة على طول 2001-2004 بنسب متفاوتة وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامجا ضخما قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 ، والمقدر بـــ 11.9 دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في إنتاجها في شكل توسع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني.

1-1-أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي:

1 يهدف هذا المخطط إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:

2-الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

2 2-خلق مناصب عمل والحد من البطالة.

3 3-دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

4 مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي

[1] قندوسي طاوس، تأثير العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير: قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2014/2013، ص63-64.

يتمحور هذا المخطط الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار مخطط دعم الإنعاش حوالي1597 مشروعا وزعت على النحو التالي:

الجدول(06): التوزيع القطاعي لمشاريع مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 .

القطاعات	عـــــدد المشاريع المـدرجة
الري ، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316
تربية، تكوين مهني وتعليم عالي وبحث علمي	1369
هياآل قاعدية وثقافية	1269
أشغال المنفعة العمومية والهياآل الإدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة ، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223

المصدر :بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية، مجلة شمال إفريقيا، جامعة بنبوعلي شلف، 2005 ، ص106 .

من خلال الجدول السابق يتجلى أنه من ناحية القيمة يمثل قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية النصيب الأكبر ، أي ما نسبته% 40.1 ، أما على مدار الفترة جاءت سنة 2001 كصاحبة أكبر المخصصات، وقد جاء هذا التركيز في السنتين الأوليتين رغبة من الدول في تسريع وتيرة الإنفاق خلال أقصر مدة ومن ثم استغلال الانفراج المالي لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي، إنشاء مناصب العمل وتطوير البنى التحتية.

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 - 2009[1]

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ، وذلك بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري إلى حدود 38.5 دولار في سنة 2004 ، مما نتج عنه تراكم احتياطي

[1] قندوسي طاوس، مرجع سابق، ص65-66

الصرف إلى ما يقارب 1.43 مليار دج في السنة ذاتها، ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها أقرت الدولة هذا البرنامج الذي من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد.

2-1-أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو :

جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف:

1 - استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي.

2- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.

3- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل والترقية التنافسية.

4- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

2-2 - مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت في شكله الأصلي4203 دج (55 مليار دولار)حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من المخطط السابق والمقدرة ب 1071 مليار دج والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140مليار دج.وقد اشتمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية آما يبرزه الجدول التالي:

الجدول(07): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطور المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطور الخدمة العمومية	203.9	8.4
تطور تكنولوجيا الاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر :البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير .

www.prmierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texteference/texteessentiels/proqbilan/pro

gbilan/progc

roissance.pdf

يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج ب % 45.5 وهو تكملة لما جاء به المخطط السابق في برنامج التنمية المحلية والبشرية، يليه مباشرة محور تطوير المنشآت بنسبة % 40.5 وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج أما محور دعم التنمية الاقتصادية فقد احتل الترتيب الثالث فقد خصص له ما يقارب 337.2 مليار دج وزعت على خمس قطاعات تمثلت في قطاع الفلاحة والتنمية الريفية، قطاع الصناعة، قطاع ترقية الاستثمار، قطاع الصيد البحري، قطاع السياحة، ثم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

المحور الأخير تمثل في تطوير الخدمة العمومية وتحديثها وقد خصص له ما قيمته 203.9 مليار دج، والهدف منه هو تحسين هذه الخدمة وجعلها في مستوى التطلعات الاقتصادية والاجتماعية الجارية.

3-2- نتائج برامج الإنفاق العام 2001-2009

ساهمت برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة2001 -2009 في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من النقائص والتي كان لها الأثر الكبير في الحد من تأثير هذه البرامج على النمو الاقتصادي بالنظر إلى قيمتها، ويمكن إبراز أهم النتائج فيما يلي:

ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر ب % 5.5 خارج قطاع المحروقات و % 4.8كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي، بعد أن كان لا يتجاوز % 3.2 خلال الفترة 1995-2000 ، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي لم يولده مخطط دعم الإنعاش مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه، في حيث أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب % 6.6 خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة أكبر من البرنامج السابق، وهذا ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تطبيق هذه البرامج.

-شهد تطبيق هذه البرامج عدة نقائص فيما يخص عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة.

-ارتفاع حجم التكاليف بشكل أكبر مما قد خصص لها في الميزانية الأولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الإنفاق وسوء التسيير والتنفيذ.

-هشاشة نظام الاستثمارات العمومية في الجزائر والذي تميز :بسوء اختيار نوعية المشاريع، ارتفاع تكاليف المشاريع، ضعف الدراسات التقنية للمشروعات، ضعف الأطر الرقابية، التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن، غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها.

3.المخطط الخماسي للتنمية2010-2014:

خصصت الجزائر خلال هذه الفترة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ 10 سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

3.1.أهداف المخطط الخماسي للتنمية2010-2014:[1]

[1] عبد الحكيم حطاش، هند زيتوني، **رؤية نقدية لنظام الصفقات العمومية في الجزائر**، الملتقى الدولي، "الجزائر خمسون سنة من التجارب التنموية، ممارسة الدولة والاقتصاد، ص6.

وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين:

-استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته 130 مليار دولار 9700 مليار دج

-تخصيص مبلغ 130 مليار دولار 1534) مليار دج (للمشاريع الجديدة.

-إجمالا ستوجه أكثر من 40 % من الاستثمارات العمومية لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية وبهدف تعزيز التنمية البشرية.

- مضمون المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014

تم تقسيم هذا البرنامج إلى 6 محاور أساسية تمثلت :

1 - المحور المتعلق بالتنمية البشرية وقد خصص له النصيب الأكبر من قيمة البرنامج ويقدر بـــ 10122 مليار دج (أي ما يعادل نصف القيمة الإجمالية) وذلك بهدف تحسين ظروف التعليم بمختلف أطواره ، والتكفل الطبي وتحسين ظروف السكن وغيرها.

2 -المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية ويتضمن ميزانية شاملة تقدر ب 6448 مليار دج ، يوجه أزيد من 3100 مليار دج منها للأشغال العمومية.

3 - المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومة وقد خصص له مبلغ 1666 مليار دج (حوالي 379 مليار دج لقطاع العدالة).

4 - المحزر المتعلق بالتنمية الاقتصادية وقد استحوذ على ميزانية قدرت ب 1566 مليار دج .

5 - المحور المتعلق بمكافحة البطالة وقدرت قيمة ب 360 مليار دج موجهة لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، بهدف استحداث مؤسسات مصغرة .

6 - المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال وقد خصص له مبلغ 26 مليار دج بهدف تطوير البحث العلمي وإقامة الحكم الالكتروني .

المطلب الثالث: تحليل تطوّر النفقات العامة

1- تحليل تطوّر نفقات التجهيز

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وخاصة في ظروف الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي تعتبر المقومات الأساسية لأحداث تنمية اقتصادية جادة وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. وعلى هذا الأساس وضعت الحكومة الجزائرية على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي عن طريق السياسة المالية والنقدية التي تلعب دورا هاما في مجال التكوين الرأسمالي. ونستطيع بشيء من اليسير معرفة مراحل تطوّر نفقات التجهيز خلال فترة 90- 2004 وإلى إي مدى أسهمت في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية وبداية سعت خطط التنمية المتلاحقة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري حيث بلغت عام 1990، 47.700 مليون دج، وتمثل 34.95% من إجمالي النفقات، كما أنّ نفقات التجهيز هذه تضاعفت عام 1995 إلى أكثر من 06 مرات بالمقارنة مع السنة الأولى من فترة الدراسة حيث بلغت 285.923 مليون دج، واستمرت نفقات التجهيز في تزايد إذ وصلت عام 2000 إلى 321.929 مليون دج أي نسبة 27.33% من إجمالي النفقات.

ومما سبق يمكن تقسيم تطوّر نفقات التجهيز حسب الفترات التالية:

- خلال الفترة 1990- 1995 عرفت تزايد مستمر نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة1994 ب 330مليار دج[1]؛

- أما خلال الفترة 1996- 1999 خلال هذه الفترة عرفت نفقات التجهيز تذبذب حيث انفضت سنة 1996 نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الانفاق وترشيده، غير أنها عادت للارتفاع مرة ثانية سنة 1997، 1998 وذلك نتيجة تشجيع الاستثمار وبالأخص في القطاعات الحساسة مثل الري، التربية...الخ بالإضافة إلى الاستمرار في البرامج الجارية والمقدرة لنهاية سنة 1997بـــ: 449.4 مليار دج[2]، ارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري والانفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني.

خلال سنة 1999 انخفضت نفقات التجهيز مرة أخرى مقارنة بسنتي 97- 1998، ويمكن تفسير هذا التراجع بالإجراءات الحذرة التي اتخذت بعد تقلبات سوق النفط خلال 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999 بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة

[1] - تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة 1994- جانفي 1996- ص2.

[2] - Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997(ONS), Edition Septembre, 1998, P 39.

لوقف الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا، غير أنّ هذه الإجراءات لم تكن ملائمة وبالفعل إذا استؤنفت أشغال مشروع متوقف فإنّ تكلفته الأولية تتضاعف مرتين وأحسن دليل مترو الجزائر ومطار الجزائر.

أما الفترة 2000- 2004 مع بداية الألفية الثالثة عاودت نفقات التجهيز إلى التزايد من سنة لأخرى حيث بلغت سنة 2000، 321.929 مليون دج ثم انتقلت إلى 618.665 مليون دج سنة 2004 أي بنسبة 34.85% من إجمالي النفقات العامة، كما سجلت نفقات التجهيز معدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، طبقا لبرنامج تنفيذ مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى التي تمت مباشرتها في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2001 ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية،حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حدّدتها الحكومة كقطاع الفلاحة والريّ والسكن والتعليم والكهرباء الريفية، الغاز...الخ. وذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق- غرب.

من خلال تحليلنا لتطوّر النفقات العامة يظهر الانشغال بانعكاسات الزيادة السريعة لها والقدرة على تحمل توازنات الميزانية على المدى المتوسط وتتعلق المسألة بالنفقات المتكررة للدولة، وكذلك بقدرة السلطات العمومية على تمديد الجهود على مستوى الميزانية من أجل دعم إنشاء مناصب الشغل هذا من جهة، ومن جهة أخرى ما زال الاقتصاد الوطني يعاني من العديد من النقائص ومنها ضعف الاستثمارات المنتجة والمنشأة للثروات وضعف وسائل الإنجاز وتندرج إشكالية التشغيل بصفة خاصة ضمن هذه الضغوط التي تحول دون إنشاء الثروات مما يتطلب الضغط على آليات أخرى على مستوى السياسات.

2-تحليل تطوّر نفقات التسيير:

خلال بداية فترة الدراسة 1990 كان الاقتصاد الوطني يختنق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على حوالي 67% من المداخيل الخارجية، وكانت الموارد المتبقية تتوزع على واردات غير قابلة للتقليص كالأدوية مثلا.

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة يسمح لنا بملاحظة أنّ هذه النفقات عرفت تفاقما حادا وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة إذ استحوذت على نسبة تتراوح ما بين 58.34% كحدّ أدنى سنة 1994 و80.55% كحد أقصى

من إجمالي النفقات وهذا سنة 1999، ويرجع التزايد في نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسية واجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية.

يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعلم والصحة...الخ.

حسب الجدول الموالي(توزيع نفقات التسيير) يتضح أنّ باب وسائل المصالح العامة يحتل الصدارة يليه باب التدخلات العمومية ثم باب الدين العام الذي أخذ حصة لا يستهان بها وفي الأخير باب السلطات العمومية، وينطوي الاتجاه الصعودي لنفقات التسيير عن ثلاث أنماط من الإنفاق هي:

- ففي النمط الأول خلال الفترة 1990-1995 لقد بلغت نفقات التسيير 88800مليون إلى نسبة 65% من النفقات العامة، ارتفعت إلى 276131 مليون سنة 1992 وقد قفزت إلى 473644 مليون سنة 1995 غير أنّ نسبتها انخفضت إلى 62% من النفقات الإجمالية؛

- أما في النمط الثاني والسائد خلال الفترة 1995- 1999 والذي انعكس فيه أثر الإصلاحات الهيكلية مع النفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث استهدف ترشيد الانفاق العام، لقد بلغت نفقات التسيير سنة 1996،550596 مليون دج إي نسبة 76% من إجمالي النفقات ارتفعت هذه النفقات إلى حدّها لأقصى من إجمالي النفقات 80.5% سنة 1999 أي 774695 مليون دج.

جدول رقم(08) توزيع نفقات التسيير حسب الأبواب خلال الفترة 1990- 2004

الوحدة:مليوندج

السنوات	الدين العام	السلطات العمومية	التدخلات العمومية	وسائل المصالح	المجموع
1990	-	-	-	-	88800
1991	-	-	-	-	153800
1992	61512	291	128585	85743	276131
1993	43945	241	156185	91046	291417
1994	46453	661	182655	100634	330403
1995	105869	1054	251018	115753	473694
1996	88959	1455	317909	142273	550596
1997	109381	1886	352569	253710	643555
1998	110793	4830	380869	242550	663855
1999	126432	5099	331708	311456	774695
2000	162251	-	335749	358193	856193
2001	147536	-	361738	454359	963633
2002	137200	-	408470	552046	1097716
2003	-	-	-	-	1199716
2004	-	-	-	-	1156635

هنا نجد أنّ نفقات التسيير تضاعفت أربع مرات مقارنة مع نفقات التجهيز، وتعكس هذه الوضعية كلفة تسيير الخدمات العمومية ومستوى نفقات كبيرة غير قابلة للتقليص زيادة إلى أنّ هذه المرحلة شهدت نقص في الاستثمارات.

أما في النمط الثالث للإنفاق والسائد خلال الفترة 2000- 2004 فإنّ نفقات التسيير بقيت دائما ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد في النمط السابق إذ انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 80.55% سنة 1999 إلى 65.15% سنة 2004 أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تزايد مستمر حيث ارتفعت من 174.695 مليون دج سنة 1999 إلى 1156.635 مليون دج سنة 2004. وهكذا لا تزال نفقات التسيير من حيث الحجم مرتفعة أكثر من نفقات التجهيز تنخفض من سنة لأخرى.

وقد تراجعت الفروع الأخرى لنفقات التسيير بشكل متباين بالمقارنة مع سنة2002 مثلا فقد سجل بالفعل تراجع في الديون العمومية -13.8% والقيمة العقارية - 17.1% وأخيرا المعدّات والتموينات - 14.2%. من المفروض أنّ هذه الزيادة في نفقات التسيير تؤدي إلى نتائج معتبرة في الجهاز الاقتصادي وهذا يطرح مشكل نجاعة النفقات العمومية وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض النقائص:

- تسيير عشوائي في نفقات التسيير، تضخم أجور موظفين الدولة؛

- إنّ النفقات الاجتماعية لا تصل إلى مستحقيها، ويترتب على ذلك ضرورة التعجيل في إعادة تنظيم الاقتصاد بصفة عامة والمصالح العمومية بصفة خاصة.

المبحث الثالث: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر(الدراسة القياسية)

1-تحليل السلاسل الزمنية للمتغيرات:

تتكون السلسلة من35 مشاهدة ، ممتدة من 1981 الى غاية سنة 2014. **بمستوى متوسط(2.65%)** قيمة عظمى سجلت في بداية الفترة (4.25%) ، وقيمة صغرى قدرت ب(1.63 %) تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب اكبر نسبة واقل نسبة وصل إليها حجم النمو الاقتصادي منذ بداية السلسلة. بينما ينصف هذه السلسلة، مستوى وسيطي (2.28%)، وبانحراف معياري قدر ب (3.76%).

الشكل رقم(08): يمثل التوزيع الطبيعي للسلسلة PIB

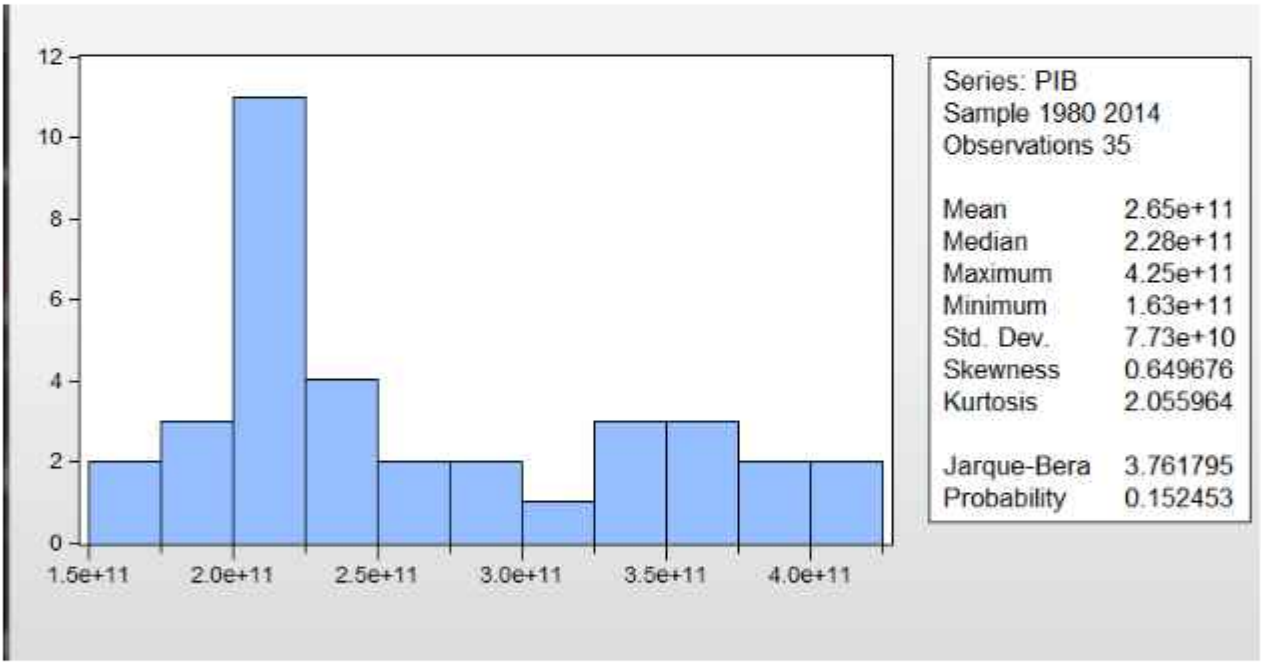

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews 8

ويمكن تمثيل بيانات السلسلة في المنحنى التالي :

الشكل (09): منحنى تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014

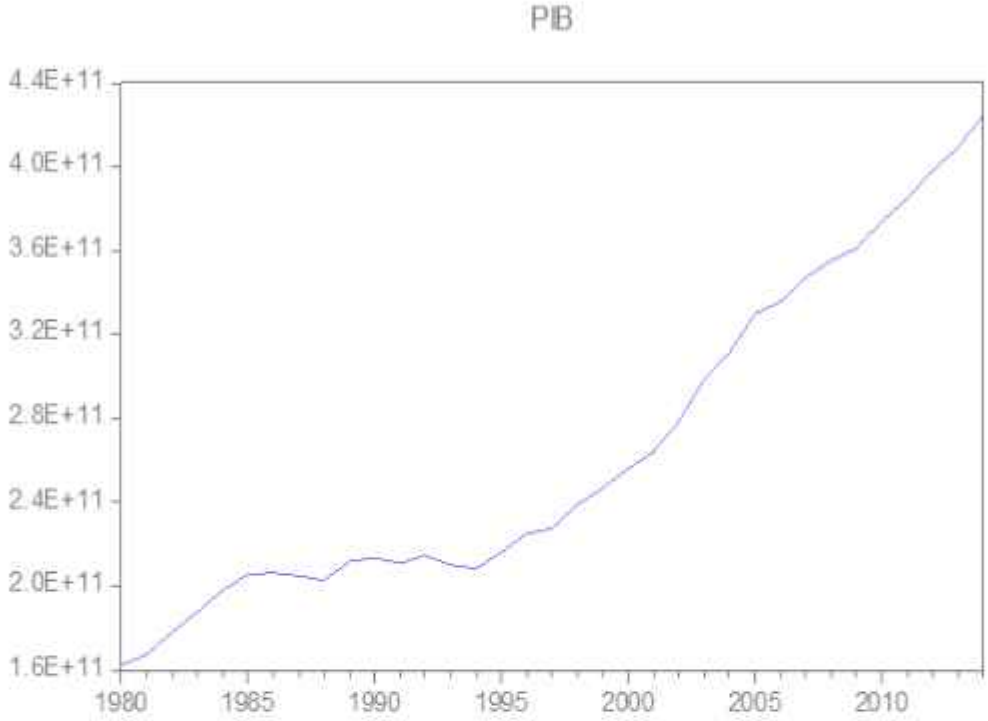

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاستعانة على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج EVIEWS08

التفسير الاقتصادي:

نلاحظ من المنحنى البياني الخاص بتطور مؤشر الناتج الداخلي الخام في الجزائر أنه ابتداء من سنة 1980 بدأ هذا المتغير في الارتفاع التدريجي نظرا لتوجه الحكومة آنذاك لاعتماد العديد من الاصطلاحات والمخططات ذات الطابع الاقتصادي، و التي كانت تهدف على العموم إلى دفع عجلة التنمية من خلال بناء اقتصاد وطني قوي، و لكن ارتباط الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى بقطاع المحروقات جعل تبعية مؤشر النمو الاقتصادي لسعر برميل النفط تتأثر طرديا، حيث أثر انخفاض سعر البرميل سنة 1986 بفعل الأزمة النفطية العالمية، التي أثرت كثيرا على الاقتصاد الجزائري ككل و على مستويات النمو المسجلة بشكل خاص. لترجع معدلات النمو للاستقرار نوعا ما مع بداية سنوات التسعينات إلى غاية سنة 1995 لتعرف ارتفاع تصاعدي ملحوظ بسبب اعتماد برامج التعديل الهيكلي و التي كان لها الأثر الواضح على مستوى الناتج الداخلي الخام. ضف إلى ذلك المرحلة الجيدة التي عرفتها السوق النفطية الدولية و التي أثرت إيجابا على مداخيل الدولة من قطاع المحروقات و بالتالي ازداد معدل النمو كنتيجة لذلك.

ب-السلسلة Dep:

تتكون السلسلة من34 مشاهدة ، ممتدة من 1981 الى غاية سنة 2014. **بمستوى متوسط** (2.14) قيمة عظمى سجلت في بداية الفترة (3.99%) ، وقيمة صغرى قدرت ب (1.56 %) تعكس لنا هاتين القيمتين على الترتيب اكبر نسبة واقل نسبة وصل إليها حجم الإنفاق العام منذ بداية السلسلة. بينما ينصف هذه السلسلة، مستوى وسيطي(1.82%)، وبانحراف معياري قدر ب (8.26%)

الشكل رقم (10):يمثل التوزيع الطبيعي للسلسلة Dep:

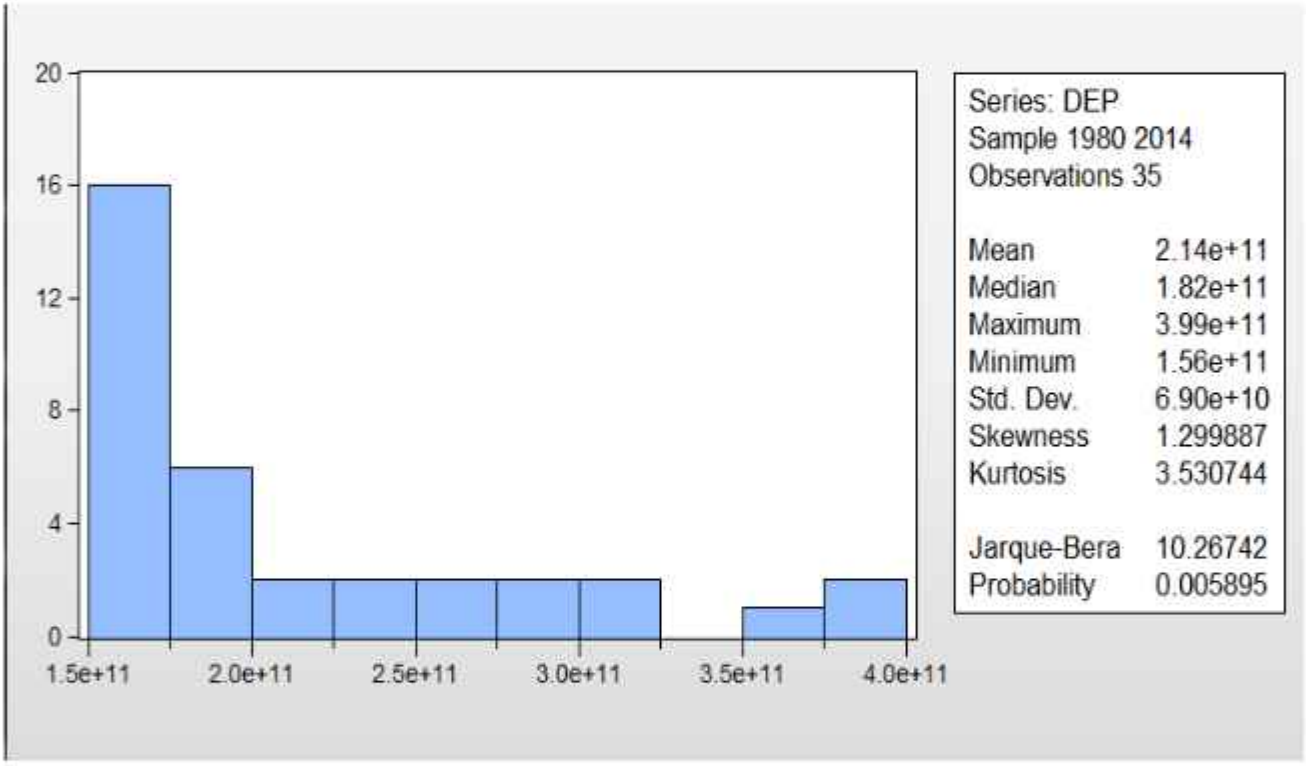

الشكل(11)التمثيل البياني يوضح تطور مؤشر الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة1980 – 2014

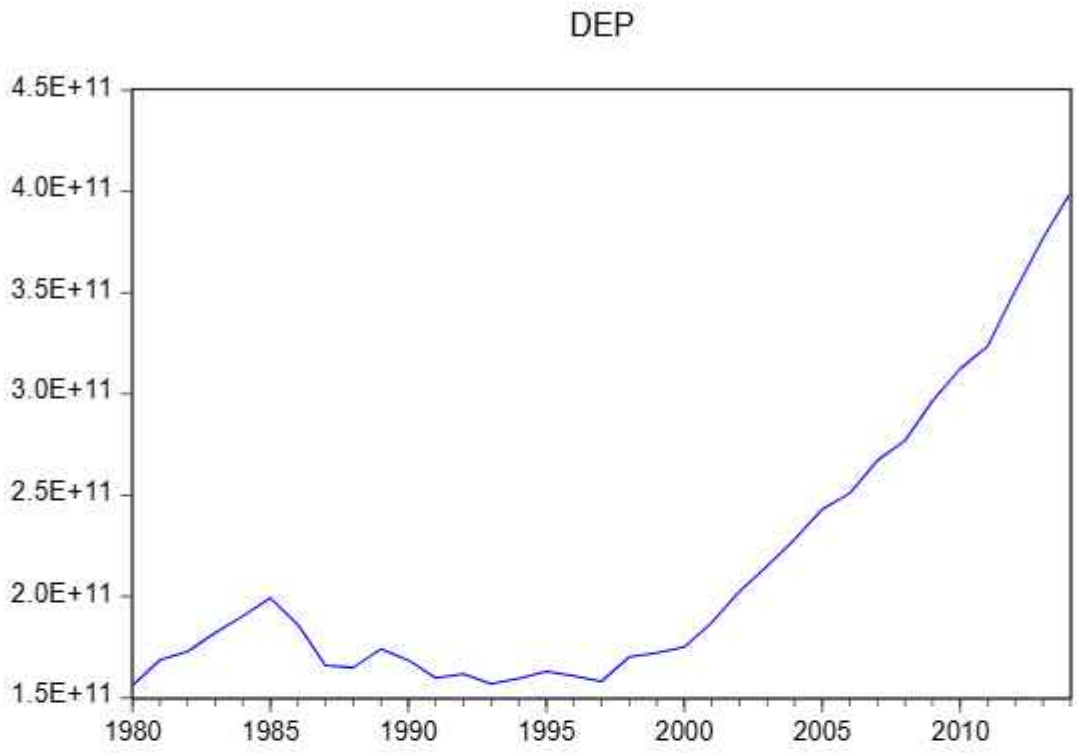

التفسير الاقتصادي:

من قراءتنا للمعطيات الواردة في الرسم الخاص بسلسلة الإنفاق العام في الجزائر نلاحظ أن مستوياته عرفت هي الأخرى تطورا ملحوظا نحو الارتفاع ابتداء من سنة 1980 إلى غاية 1985 و ذلك بفعل ارتفاع مداخيل الدولة من قطاع المحروقات، ولكن حدوث الأزمة النفطية العالمية و انخفاض سعر البرميل إلى حدود 9 دولار للبرميل الواحد ساهم في تراجع كبير للموارد المالية للدولة الجزائرية، و بالتالي انخفاض دور الدولة الممثل في نفقاتها المختلفة، و قد استمر هذا الوضع تقريبا منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 1996، عشرية كاملة وصلت مستويات الإنفاق الحكومي إلى أدناه، و لكن منذ 1997 بدء حجم الإنفاق العام في الارتفاع بسبب تحسّن مستويات أسعار النفط في السوق الدولة، هذا ما ساهم في ارتفاع مداخيل الدولة بشكل كبير محققا فوائض مالية ضخمة جعلت من الحكومة الجزائرية تنتهج العديد من المخططات و البرامج سعيا منها للنهوض بالاقتصاد الوطني، و كذا تحقيق العديد من الأهداف ذات الطابع السياسي و الأمني والاجتماعي والاقتصادي على وجه الخصوص من خلال انتهاج برنامج الإنعاش ودعم الإنعاش الاقتصادي، و التي كلّفت الخزينة العمومية إنفاق أموال طائلة من أجل تجسيد مشاريعها على أرض الواقع.

2-دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية:

من خلال الاختبارات ا لتي أجريت على السلسلةPIB تم التوصل إلى أن هذه السلسلة غير مستقرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي وذلك عند مستوى معنوية 5% وبالتالي رفض فرضية البديلة التي تقول على أن السلسة لا تحتوي جذر الوحدة وقبول فرضية العدم أي أن السلسلة غير مستقر عند مستواها الأصلي.

الجدول رقم (09): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة Pib عند مستواها الأصلي:

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:		
اختبار النموذج	ADF TEST	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
وجود ثابت واتجاه زمني	-3.548490	0.9667
وجود ثابت	-2.951125	1.0000
بدون ثابت واتجاه زمني	1.951000	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(02).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (09) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية مما يدل على وجود جذر الوحدة في السلسلة،وبالتالي السلسلة غير مستقرة.

ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) : نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PIB

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:		
اختبار النموذج	ADF TEST	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
وجود ثابت واتجاه زمني	-3.552973	0.0405
وجود ثابت	-2.957110	0.3768
بدون ثابت واتجاه زمني	-1.951687	0.3641

من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الملحق (02)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة غير مستقرة

ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبارات موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة PIB

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:		
اختبار النموذج	ADF TEST	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
وجود ثابت واتجاه زمني	-3.557759	0.0000
وجود ثابت	-2.957110	0.0000
بدون ثابت واتجاه زمني	-1.951687	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(02).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية،ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

من خلال الاختبارات السابقة والخاصة باختبارات جذر الوحدة اتضح عدم استقرار السلاسل الزمنية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي الإنفاق العام وذلك عند مستواها الأصلي، وهذا ما استدعى القيام بالفروقات من الدرجة الأولى والثانية فأصبحت السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية.

ب:دراسةالاستقراريةللسلسلةDep:

من خلال الاختبارات التي أجريت على السلسلة تم التوصل إلى أن هذه السلسلة غير مستقرة وهذا ما يوضحه نتائج الجدول وذلك عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (12) : نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلة Depعند مستواها الأصلي.

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:		
اختبار النموذج	ADF TEST	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
وجود ثابت واتجاه زمني	-3.557759	0.9997
وجود ثابت	-2.951125	1.0000
بدون ثابت واتجاه زمني	-1.952473	1.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(02).

من خلال الجدول رقم (12) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي تقبل الفرضية الصفرية مما يدل على وجود جذر الوحدة في السلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الأولى ونتائج الاختبار ت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلةDep

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:		
اختبار النموذج	ADF TEST	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
وجود ثابت واتجاه زمني	-3.552973	0.031
وجود ثابت	-2.960411	0.8538
بدون ثابت واتجاه زمني	-1.952066	0.6271

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(02).

من خلال الجدول رقم (13) أن جميع القيم الاحتمالية أكبر من مستوى معنوية 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية مما يدل على وجود جذر الوحدة في السلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة ولجعل السلسلة مستقرة نقوم بإجراء اختبارات الجذر الوحدوي على السلسلة ذات الفروقات من الدرجة الثانية ونتائج الاختبار ت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نتائج اختبارات جذر الوحدة للسلسلةDep

الفرضية الصفرية: تحتوي السلسلة على جذر الوحدة:		
اختبار النموذج	ADF TEST	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
وجود ثابت واتجاه زمني	-3.562882	0.0000
وجود ثابت	-2.960411	0.0000
بدون ثابت واتجاه زمني	-1.952066	0.0000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(02).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم القيم الاحتمالية أقل من مستوى معنوية 5%،وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ومعنى ذلك عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

2-دراسة السببية:

من اجل معرفة من هو المتغير الذي يسبب الآخر نختبر الآن فرضية العدم ويتم قبولها عندما قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية فيشر تكون اكبر من 5% .

H_0 : PIB لا يسبب IDE.

H_1 : Dep يسبب PIB.

الشكل (12): نتائج اختبار سببية لـGranger

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/13/17 Time: 10:22
Sample: 1980 2014
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DPIB does not Granger Cause DDEP	32	2.53275	0.0982
DDEP does not Granger Cause DPIB		4.20329	0.0258

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews8

لاختبار فرضية العدم الأولى لدينا قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية فيشر (**0.982**) اكبر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل فرضية العدم، ونرفض الفرضية البديلة، وبالتالي لاتوجد علاقة سببية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل الإنفاق العام، أي أن التغير في معدل النمو الاقتصادي (لايسبب) التغير في معدل الإنفاق العام.

لاختبار فرضية العدم الثانية لدينا قيمة الاحتمال الموافق للإحصائية فيشر (**0.0258**) اصغر من مستوى معنوية 5% ومنه نقبل الفرضية البديلة، ونرفض فرضية العدم ، وبالتالي توجد علاقة سببية بين معدل الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي، أي أن التغير في معدل الإنفاق العام (يسبب) التغير في معدل النمو الاقتصادي.

إذن نستنتج أن النمو الاقتصادي لا يسبب الإنفاق العام، والإنفاق العام يسبب النمو الاقتصادي، بمعنى أن توجد سببية في اتجاه واحد. وهل يمكن القول بأن النمو الاقتصادي والإنفاق العام يرتبطان بعلاقة طويلة الأجل في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المغطاة بالدراسة، وبناء على نتائج اختبار السببية اتضح لنا أن:

المتغير التابع: وهو المتغير المراد تفسير سلوكه وهو يمثل إجمالي الناتج المحلي.

المتغير المستقل: وهو المتغير الذي له القدرة على تفسير المتغير التابع ويمثل الإنفاق العام، وعليه يمكننا كتابة النموذج على الصيغة التالية :

$$PIB = f(Dep)$$

ويمكن كتابة النموذج على الصيغة العامة بالشكل التالي :

$$\widehat{PIB} = \beta + \alpha DEP$$

3-تقدير النموذج:

يتم تقدير النموذج وفق الدراسة الاقتصادية والإحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال معايير إحصائية التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية فيا لتقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار معنوية المعلمات باستخدام إحصائية ستيودنت، واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر، معامل ا لتحديد و D-W جاءت نتائج الاختبار كما يلي :

الشكل رقم (13)نتائج تقدير معالم النموذج.

Dependent Variable: DPIB
Method: Least Squares
Date: 05/02/17 Time: 10:54
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDEP	0.419814	0.068270	6.149300	0.0000
C	4.70E+09	8.65E+08	5.440853	0.0000

R-squared	0.541638	Mean dependent var	7.71E+09
Adjusted R-squared	0.527315	S.D. dependent var	6.05E+09
S.E. of regression	4.16E+09	Akaike info criterion	47.19182
Sum squared resid	5.53E+20	Schwarz criterion	47.28161
Log likelihood	-800.2609	Hannan-Quinn criter.	47.22244
F-statistic	37.81389	Durbin-Watson stat	1.627113
Prob(F-statistic)	0.000001		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS

وبناء على نتائج اختبار تقدير معالم النموذج جاء شكل المعادلة المقدرة على الشكل التالي:

PIB = 4.70+ 0.417Dep

(5.44) (6.14)

أ ـ تحليل النتائج للنموذج المقدر:

-بالنسبة لمعامل الإنفاق العام ،نلاحظ أن إشارته موجبة (0.41)، مما يدل على العلاقة الطردية بين المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير المفسر (الإنفاق العام).

ب ـ الدراسة الإحصائية للنموذج المقدر:

1 - اختبار معنوية المعالم :

فرضية العدم : H0: &-0

الفرضية البديلة : H1: & ≠0

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة Tcal للمعاملات المقدرة والمستخرجة من جدول النموذج أعلاه المتحصل عليه برنامج Evies مع القيمة الجدولية Ttab والمستخرجة من جدول ستيودنت عند أدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5%.

نقوم باختبار معنوية المعاملات بمقارنة Tcal المستخرجة من النموذج المتحصل عليه مع Ttab الموجودة في جدول ستودنت بدرجة حرية N-K(حيث K عدد المتغيرات و Nعدد المشاهدات)، حيث كل معامل تكون احصائية Tcal الخاصة به اقل من T الموجودة في جدول ستو دنت نقول عنه انه لا يملك معنوية إحصائية.

Ttab المستخرجة من الجدول ستو دنت عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية (n-k) تساوي:

$$T_{n-k}^{\alpha} - T_{34-2}^{0.05}$$

$$T_{32}^{0.05} - 1.99$$

وسوف نوضح ذلك في الجدول التالي :

جدول رقم(15) يوضح نتائج ستودنت للنموذج المقدر :

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة Tcal	القيم الجد ولية Ttab	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت C	α	5.440853	1.99996	0.0000
DDEP	β	6.149300	1.99996	0.0000

المصدر : من إعداد الطالبتان بالإستعانة بمخرجات برنامجEVIEWS08 وجدول ستودنت

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ مايلي:

بالنسبة للمعامل α : نجد ان Ttab < Tcal وبالتالي نرفض فرضية العدم H0ونقبل الفرضية ألبديلة اي ان المتغير الثابت له معنوية إحصائية زيادة على ذلك نجد أن احتمالية الخطأ معدوم وبالتالي سنقبل بوجود المتغير في دون اي خطأ عند مستوى معنوية5%.

بالنسبة لمعامل المتغير β الإنفاق العام DEP: نجد أن Ttab< Tcal و بالتالي نرفض فرضية العدمH0 ونقبل الفرضية ألبديلة أي أن المتغير DEP له معنوية إحصائية زيادة على ذلك نجد احتمالية الخطأ prob تساوي 0.0000 وبالتالي سنقبل بوجود المتغير في النموذج عند مستوى معنوية 5%.

4-اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

معامل التحديد (R^2):إنالقيمةالمتحصلعليهامعاملالتحديدتقدربـــ0.54 ،حيث أن المتغير المفسر يتحكمب 54% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي في فترة الدراسة، أما الباقي 46% تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.

- **اختبار فيشر**: بماأنالإحصائيةالمحسوبةلفيشرتساوي37.81 والتي يقابلها الاحتمال 0.000001 وهو أقل من مستوى المعنوية 5%،وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة،وبالتالي النموذج ككل له معنوية.

اختبار (D-w):

وجود فرضيتين اساسيتين هما :

فرضية العدم : وتنص على انعدام الارتباط الذاتي H0 : P= 0

الفرضية البديلة : وتنص على وجود الارتباط الذاتي H1 : P≠0

حيث من خلال الاختبار نقارن بين قيمة DW المحسوبة والتي تساوي 1.62 وقيمة DW المستخرجة من الجدول بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n=34 وعدد المتغيرات المستقلة K=2 نجد القيم كل من dl: du من على التوالي 1.40 و1.51 واللتين تحددان مساحة ملين 0 و4 كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (14) يبين مناطق القبول والرفض لدربن واتسون.

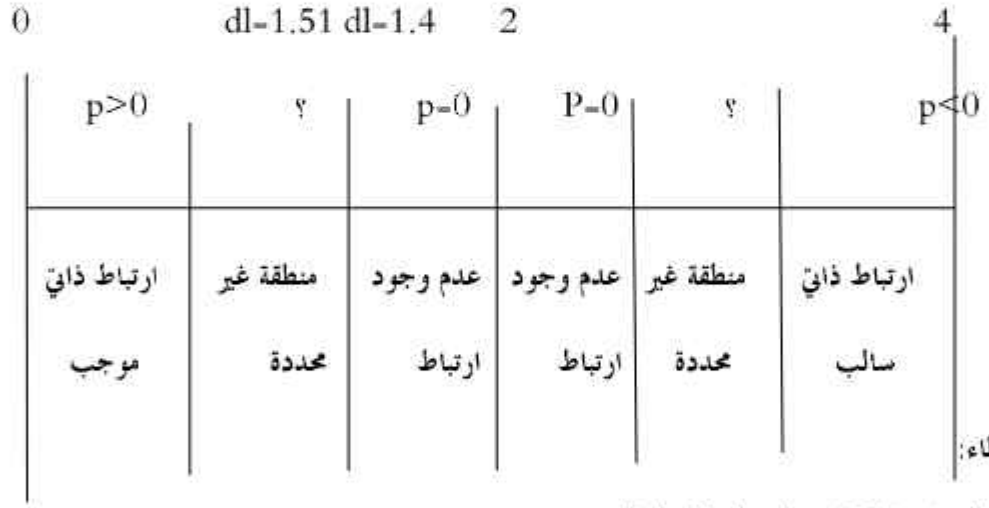

5-اختبار فترات الإبطاء:

جاءت نتائج اختبار فترات الإبطاء على الشكل التالي:

الشكل رقم (15): نتائج اختبار فترات الإبطاء.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PIB DEP
Exogenous variables: C
Date: 05/13/17 Time: 10:17
Sample: 1980 2014
Included observations: 32

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1654.165	NA	3.08e+42	103.5103	103.6019	103.5407
1	-1524.786	234.4988	1.22e+39	95.67414	95.94897*	95.76524
2	-1518.901	9.931441*	1.09e+39*	95.55631*	96.01435	95.70814*
3	-1515.534	5.260945	1.14e+39	95.59587	96.23713	95.80843

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews8

نلاحظ أن فترة الإبطاء الملائمة للنموذج هي فترة واحدة(Lag=2) كونها معنوية لأكثر عدد من معايير المفاضلة(AIC , FPE.H-Q , SIC).

6-اختبار التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية والتأكد من أن متغيرات مستقرة من الدرجة الثانية، فذلك يقودنا إلى الخطوة التالية وهي التحقق من وجود تكامل مشترك بين متغيرات، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل خلال فترة الدراسة باستخدام اختبار **جوهانسون كما هو موضح في الشكل التالي:**

الشكل رقم (16): نتائج اختبار الأثر وفق طريقة جوهانسون.

Date: 05/13/17 Time: 12:25
Sample (adjusted): 1982 2014
Included observations: 33 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PIB DEP
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.341840	15.59411	15.49471	0.0483
At most 1	0.052796	1.789950	3.841466	0.1809

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الدراسة ومخرجات برنامج Eviews8

تشير النتائج إلى أن القيمة الحرجة تساوي 15,494 عند مستوى معنوية 5% وهي أقل من الإحصائية المحسوبة (15.59)، أما الاحتمال الحرج 0.4303 أقل من 0,05، إذن نقبل الفرضية البديلة القائلة بأن رتبة المصفوفة لا تساوي الصفر، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل النمو ومعدل الإنفاق العام عند مستوى معنوية 5% ، وهذا ما أكدته نتائج اختبار الإمكانية العظمى وفق طريقة جوهانسون.

الشكل (17) نتائج اختبار الإمكانية العظمى وفق طريقة جوهانسون.

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.341840	13.80416	14.26460	0.0590
At most 1	0.052796	1.789950	3.841466	0.1809

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

وبناء على نتائج اختبار جوهانس فانه توجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وعليه فإنه توجد علاقة طويلة المدى بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

ومنه نقوم بنموذج تصحيح الخطأ:

7-نموذج تصحيح الخطأ:

بالإعتماد على الملحق رقم (03) فإن معادلة نموذج تصحيح الخطأ هي:

$$PIB = -1.026235_{(0.60402)}$$

إن الإشارة السالبة لمعامل الإنفاق العام تدل على أن هذا المتغير يؤثر سلبا على الناتج المحلي في الجزائر على المدى الطويل. حيث أن ارتفاع قدره 1% في الإنفاق العام يسبب انخفاض للناتج المحلي بنسبة 1.26%وبالتالي النموذج معنوي.

-استنتاجات الدراسة التطبيقية:

انطلاقا من الدراسة التطبيقية ومن النموذج القياسي تحصلنا على النتائج التالية:

دقة المنهجية المستخدمة في السلاسل الزمنية باستخدام طريقة أولاً يجب أن نتحقق هل يقل تقييم هل مكتملة زمانيا (هل كل تابعته مستقرة) تبعيته تابعته وصفا ، (شيء الخاصة إلى أن كل تابعته مستقرة قرقعته على مكمو من درجة الثانية.

وقمنا بدراسة السببية واستنتجنا أن متغير الإنفاق العام هو المفسر أي يسبب تغير في النمو الاقتصادي.

كما أنه المنهجية باستخدام هل مكتملة زمانيا لمتغيرات مستقرة باندجو أن توجد علاقة تكامل تزامن بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

خلاصة الفصل:

بالنظر إلى الوضعية الاقتصادية التي سبقت تنفيذ البرامج الإنفاق التي طبقتها الجزائر، فإنه يمكن القول أن هذه الأخيرة ساهمت في إعادة الانتعاش إلى النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الكلي للبلاد، فقد انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية تم إنفاق ملايير الدولارات بغية تحقيق معدلات نمو كبيرة تتماشى ومتطلبات الأفراد.

ومن خلال الدراسة القياسية توصلنا إلى أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي أي كلما كان الإنفاق كبير تحققت معه معدلات نمو مرتفعة.

الخاتمة

الخاتمة

ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة في المدة الأخيرة مع تعاظم دور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية،كون تدخل الدولة يعد أمرا ضروريا باعتباره يمثل الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص، إذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقد ما هو يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، ويعتبر الإنفاق العام الشكل الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وهو يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم بحكم أنه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

وتلعب السياسة المالية من خلال سياسة الإنفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم إلى جملة من المؤشرات التي تنعكس من خلاله، وتبرز أهمية سياسة الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي على أساس "الطلب يخلق العرض"

فتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي يعتبر هدفا رئيسيا تسعى إلى إدراكه الجزائر وكل الدول، من خلال تسطير جملة من السياسات والبرامج الخاصة برفع وتحسين الأداء الإنتاجي بغرض الوصول إلى معدلات تفوق معدلات سكانها.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2014، كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية.

نتائج الدراسة:

أ-النتائج النظرية:

تم التوصل في إطار الجانب النظري لهذه الدراسة إلى جملة من النتائج والاستنتاجات جاءت كما يلي:

-الإنفاق العام يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية للتأثير في الأوضاع الاقتصادية.

-الإنفاق العام يعكس لدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي.

-ظاهرة تزايد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف شدة وضآلة من دولة لأخرى فتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية

- لتحقيق الإنفاق العام يجب على الدولة إتباع محددات و ضوابط معينة يجب عدم تجاوزها بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة.

- النمو الاقتصادي مرآة عاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره.

- يعتبر النمو الاقتصادي أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات.

- يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا طرديا بالتلوث البيئي، وهذا ما يشكل عقبة أمام واضعي السياسات الاقتصادية، حيث أن العمل على تحسين النشاط الاقتصادي من خلال رفع معدلات النمو الاقتصادي يرافقه زيادة في التلوث البيئي.

- يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشر غير كافي للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية أين تغيب فيها الإحصائيات والبيانات الدقيقة، وكذا بالأساس إلى ضعف أجهزتها الرقابية.

النتائج التطبيقية:

من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى:

- وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغير المستقل

- وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي أي كلما يزيد الإنفاق العام يزيد معه النمو الاقتصادي

- وجود علاقة تكامل متزامن بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر.

- **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى:

صحيح أن السياسة المالية من بين الوسائل الفعالة التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة، ولكن الجزائر لا تتوفر لديها الشروط الضرورية لتحقيق ذلك على أكمل وجه، حيث تغيب الرقابة المالية في معظم المؤسسات ويسودها الفساد الإداري.

الفرضية الثانية:

- قبول الفرضية والتي مفادها الأثر الإيجابي للإصلاحات والبرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية على جل القطاعات وذلك راجع إلى المخصصات الكبيرة التي أولتها الحكومة فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية.

الفرضية الثالثة:

- تأكيد الفرضية أي وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا المصادر:

التقرير العام للمخطط الرباعي الثاني 74-1977 رئاسة مجلس الوزراء، المؤسسة الجزائرية للطباعة، مطبعة بن بوالعيد، الجزائر، ص ص 8-10.

- تقرير عام للمخط الخماسي الثاني(85- 1989) وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية .

التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 80- 1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.

المرسوم التنفيذي 91- 75 المؤرخ في 1991/03/16- حساب التخصيص الخاص رقم 302-063 الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية-

-- المرسوم التنفيذي رقم 92- 267 المؤرخ في 1992/11/88 يتعلق بتحويل ديون الخزينة المترتبة على المؤسسات العمومية وتجميدها.

قانون 88- 02 المؤرخ في 1988/01/12 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر

قانون 89-12 الصادر في 1989/07/05 الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ 1989/07/19

المرسوم التنفيذي رقم 92- 267 المؤرخ في 1992/11/88 يتعلق بتحويل ديون الخزينة المترتبة على المؤسسات العمومية وتجميدها.

ثانيا المراجع:

الكتب باللغة العربية:

-عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على المستوى القومي**، مجموعة النيل العربية، مصر.

- السيد عطية عبد الواحد، **مبادىء واقتصاديات المالية العامة**، دار النهضة العربية سنة 2000.

- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة** ، الدار الجامعية الاسكندرية (مصر) ، 2000 .

- روبرت سولو"نظرية النمو" ترجمة ليلى عيبود، ملراجعة محمد دويدار، الطبعة الثانية، المنظمة العالمية للترجمة، بيروت،2003.

[1]- روبرت سولو"نظرية النمو" ترجمة ليلى عيبود، ملراجعة محمد دويدار، الطبعة الثانية، المنظمة العالمية للترجمة، بيروت،2003، ص50.

[1]محمود حسين الوادي، زكريا أحمد غرام: **مبادىء المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007،

.محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، **مبادئ الاقتصاد**، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، ليبيا، 2002 .

أحمد زهير شامية، خالد الخطيب، **المالية العامة**، دار زهران للنشر والتوزيع، 1997،.

قائمة المصادر والمراجع

أحمد هني، **اقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993

-إسماعيل عبد الرحمن، حزبي محمد مرسي عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 1999.

بن داود ابراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، دار الكتاب الحديث، 2010.

-ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2001.

ثابت محمد ناصر، **العلاقة بين الاقتصاد السياسي وتطور الفكر الاقتصادي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2001.

حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية و النقدية– دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي و الفكر الإسلامي**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

رمزي علي إبراهيم سلامه، **اقتصاديات التنمية**، الإسكندرية، 1991.

زين العابدين ناصر، **علم المالية والتشريع المالي**، دار النهضة العربية، سنة1971.

سامي خليل، **نظرية الاقتصاد الكلي**، وكالة الأهرام للتوزيع، 1994، الكتاب الأول.

سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.

-شرر فريدريك، "نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثيره على الابتكار التكنولوجي"، تعريب علي أبو عشمة العبيكات، السعودية، الطبعة الأولى، 2002.

طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

عبد الرحمن يسرى احمد، **تطور الفكر الاقتصادي**، المكتب الجامعي الحديث ،الاسكندرية ،1999.

-عدلي حشيش، مصطفى رشدي، **مقدمة في الاقتصاد العام (المالية العامة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر، سنة 1998.

علاوي لعلاوي وآخرون، **استقلالية المؤسسات العمومية الإقتصادية**، جامعة الجزائر، الجزائر، 1994،

علي زغدود، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، الطبعة1 ، سنة2006.

فاطمة السويسي، **المالية العامة**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 2005.

محمد بالقاسم حسن بهلول – سياسة تمويل التنمية وتنظيمها في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية .

محمد طاقة ود.هدى الغزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للتوزيع والنشر والطباعة، الطبعة 1، 2007.

[1]-محمد عبد العزيز عجمية ، وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعية ،الاسكندرية، 2010.

قائمة المصادر والمراجع

محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، " **التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية و تطبيقية**" ، الدار الجامعية، الإسكندرية،2009.

محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999.

-مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، سنة2007.

ميشل تودارو "التنمية الاقتصادية" تعريب ومراجعة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

-نزار سعد الدين العيس، **مبادىء الاقتصاد الكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، .

هوشيار معروف ،تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ط2 ، 2005 . .

الكتب باللغة الفرنسية:

Paul Massé ; "Histoire économique et sociale du monde : de l'origine de l'humanité au XXe siècle" ; Tome 1;Editions l'harmattan ; Paris ; 2011 .

- serétatarit d'état au plan- **Bilan provisoire des investissements du plan triennal**, 1967- 1979, juillet 1970, pp 3-4.

[1] Charles P. Kindleberger, Bruce Herrick ;" Economic Development "; McGraw Hill International Book

[1] Daron Acemoglu introduction to modern economic growth , department of economics, Massachusetts institute of technology, 2007, P33

[1] K.B.K Singh ; " Social Costs and Benefits of Economic Development in India : A Case Study " ; in R.S.

[1] T. R. Jain ; O. P. Khanna ; Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";

[1] T. R. Jain ;" Development Problems and Policies " ; V. K. Publications ; New Delhi ; 2006-07 ; p.8

- YOUCEF DEBOUB, **le nouveau mécanisme économique en algerie**, OPU, 1993,.

ABD EL HAMID BRAHIMI, **L'économie algérienne**, OPU, Alger, 1991, p388.

Company ; 4th ed. ; New York ; 1983 ; p. 21

قائمة المصادر والمراجع

Daron Acemoglu introduction to modern economic growth , department of economics, Massachusetts institute of technology, 2007.

Dominick Salvatore ; " **Development Economics** " ; Schaum's Outline Series ; McGraw- Hill ; USA ; 1992 ;

Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus ; " **Economics** " ; 19aed . (Special Indian Edition) ; Tata McGraw-

Simon Kuznets ; *"Modern Economic Growth : Findings and Reflections "*; The American Economic Review ;

T. R. Jain ;O. P. Khanna ;Vir Sen ; " Development and Environmental Economics and International Trade ";V. Tripathi and S.B. Singh Parmar (eds.) ; Social and Economic Development in India ; Ashish Publishing House ; Vol. 63 ; N°. 3 ; 1973 .

الرسائل الجامعية:

بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي** –دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بوقرة – بومرداس، 2008-2009.

رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة حالة تونس، الجزائر ، المغرب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2007 /2008.

رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي- دراسة حالة تونس، الجزائر ، المغرب ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة،2007 /2008 ، ص 78.

عبد القادر عويبان، **تحليل الآثار الاقتصادية للمشكلات البيئية في ظل التنمية المستدامة** ، مذكرة ماجستير، التخصص نقود ومالية، جامعة البليدة(الجزائر)، 2008-2009.

قندوسي طاوش، تأثير العمومية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر(1970-2012)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير: قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة2014/2013.

كريم بودخدخ، **،أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2009-2010.

مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر،دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستر2010-2011. [1]

الدراسات والمقالات:

بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العمومية في الدول النامية، مجلة شمال إفريقيا، جامعة بن بوعلي شلف، 2005 ، ص106 .

قائمة الملاحق

الملحق **01**: مصادر المعلومات

متغيرة الانفاق العامومتغيرة الناتج الوطني الخام : البيانات مأخوذة من موقع البنك العالمي من سنة 1980الى غاية 2014.

الملحق **02**: المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.164834	0.9967
Test critical values:	1% level	-4.252879	
	5% level	-3.548490	
	10% level	-3.207094	

اختبارPI B

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.651144	0.0405
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

اختبار]DEP

Null Hypothesis: D(DEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.149178	0.0131
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

الملحق 03:

Dependent Variable: DPIB
Method: Least Squares
Date: 05/02/17 Time: 10:54
Sample (adjusted): 1981 2014
Included observations: 34 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDEP	0.419814	0.068270	6.149300	0.0000
C	4.70E+09	8.65E+08	5.440853	0.0000

R-squared	0.541638	Mean dependent var	7.71E+09
Adjusted R-squared	0.527315	S.D. dependent var	6.05E+09
S.E. of regression	4.16E+09	Akaike info criterion	47.19182
Sum squared resid	5.53E+20	Schwarz criterion	47.28161
Log likelihood	-800.2609	Hannan-Quinn criter.	47.22244
F-statistic	37.81389	Durbin-Watson stat	1.627113
Prob(F-statistic)	0.000001		

الملخص

الملخص:

إن موضوع النمو الاقتصادي نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادره وأساليب تحقيقه وكيفية استدامته، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد التخلي عن نظام التخطيط المركزي والإعلان عن تبني نظام اقتصاد السوق كبديل لتحقيق النمو القابل للاستمرار. والجزائر كغيرها من الدول تسعى لرفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث سمح تحسن الوضعية المالية في الجزائر بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع الكبير الذي سجلته أسعار المحروقات في تحول السياسة المتبعة إلى توسع الإنفاق العام، قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر ، وذلك بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، ومن خلال هذه الدراسة تبين أنه توجد تكامل متزامن بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي، وذلك باستعمال اختبار Ganger.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، النمو الاقتصادي،التكامل المتزامن ، اختبارGANGER.

Résumé :

L'étude consacrée a la croissance économique a pris une importance vitale afin de définir les stratégies pratiques et adéquates et rechercher d'apporter les ressources nécessaire pour arriver a une autonomie durable et propice. Et cette concertation c'est décrétée par l'ouverture sur le marché et le renoncement au système de la planification centralisée pour promouvoir a un développement stable et inventif et L'Algérie comme plusieurs d'autre états ne cesse de quérir a amplifier les moyennes du croissance économique et la situation financière de L'Algérie paisible due aux prix des hydrocarbures réjouissantes lui a permis d'élargir et d'énrichir les dépenses publiques afin d'éviter les ébranlements de la crise économique et pour échapper a toute conjoncture enregistré au passé par et pour l'accroissement des taux de la croissance économique et par cette étude il nous été donne de constater une intégralité a long terme en respectant et se conformant a la teste de GRANGER.